الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

خلاف علام

إشراف الدكتورة:

حدة رايس

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. صالح مفتاح	(جامعة بسكرة)	رئيسا
د. حدة رايس	(جامعة بسكرة)	مقررا
د. حياة بن سماعين	(جامعة بسكرة)	ممتحنا
أ.د. ليلى قطاف	(جامعة سطيف)	ممتحنا

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــــــداء

اهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل.

إلى كل من هو أهل للعلم .

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء.

خـــلاف

شكر وعرفان

من أبواب شكر الله شكر الناس

فأتقدم شكرا وعرفانا...ردا واعترافا بالجميل.

إلى كل الذين قدموا يد المساعدة فعلا...قولا وعملا.

واخص بالذكر الأستاذة :رايس حدة

وما قدمته إشرافا... نصحا وتوجيها.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

فجزاكم الله خيرا.

خـــــــلاف

الملخص

1-باللغة العربية:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على إشكالية الفوائض المالية العربية الموجودة في الخارج وذلك من حيث طبيعة تلك الأموال ومصادرها وحجمها وأسباب انتقالها إلى البلاد الغربية ، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج لتدعيم اقتصادياتها ومحاولة الصمود أمام تحديات المتغيرات الاقتصادية العالمية؛ العولمة، التكتلات الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد التي تعصف بالدول النامية، وفي الوقت الذي بلغت فيه ديون الدول العربية إلى أكثر من (560) مليار دولار ما بين خارجية وداخلية نجد أن الاستثمارات العربية في الخارج تتراوح ما بين (800 و2400) مليار دولار خاصة الفوائض المالية النفطية.

وخلصت الدراسة إلى أن إعادة و توطين الفوائض المالية العربية بات من بين الأهداف المنشودة لاستغلالها و اخضاعها لاعتبارات التكامل الاقتصادي العربي، ولن يتأتى ذلك إلا إذا توافرت الجهود الجماعية للدول العربية ، وهذا من خلال تحسين البيئات الثلاث؛ الاقتصادية ،الادارية والسياسية.

الكلمات المفتاحية:الفوائض المالية،التكامل الاقتصادي العربي،مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2-باللغة الانجليزية:

Try through this study stand on the problematic financial surpluses Arabic in abroad and in terms of the nature of these funds and their sources and their size and the reasons for moving to the west country, in a time when the Arab countries strive to attract foreign investment from abroad to strengthen their economies and try to withstand the challenges of economic variables World; globalization, economic blocs and the new international economic order that beset developing countries, and in time, which amounted to the debt of the Arab countries to more than 560 billion dollars between internal and external, we find that Arab investments abroad ranging between (800 and 2,400)billion dollars private financial surpluses of oil.

The study concluded that the return and resettlement of fiscal surpluses Arabic is among the objectives of the exploited and subjected to considerations of Arab economic integration will be achieved only if the collective efforts of the Arab countries, and this by improving the three environments; economic, administrative and political.

Key words : surplus finance, arabic Economic integration, the Cooperation Council for the Arab Gulf State.

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور العوائد النفطية العربية لبعض الاقطار خلال الفترة 73-1979م	7
(2-1)	الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربية عام 1976م	9
(3-1)	الصادرات والواردات السلعية من طرف الدول العربية النفطية والغير نفطية.	10
(4-1)	توظيف الفوائض المالية العربية في نهاية عام 1979م	11
(5-1)	تقدير حجم الاموال الهاربة من بعض الدول خلال الفترة(2005-2008) مليون دولار	15
(6-1)	تقديرات بعض الجهات لحجم الاموال العربية في الخارج	19
(1-2)	الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية"عدد السكان،المساحة وتاريخ الانضمام"	49
(1-3)	أهم الخامات المعدنية المستغلة ونسبة إنتاجها مقارنة بالإنتاج العالمي لعام 2008 ، بالإضافة إلى أهم الدول العربية المنتجة	73
(2-3)	مؤشر النتج المحلي الاجمالي للدول العربية خلال الفترة 2005-2011	75
(3-3)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2011.	75
(4-3)	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	76
(5-3)	متوسط معدل نمو الاسعار خلال الفترة 2007-2011.	78
(6-3)	التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة(2007-2011).	78
(7-3)	أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2007-2011.	80
(8-3)	مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية عامي(2005و2009).	81
(9-3)	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2010 و 2011.	82
(10-3)	اجمالي الاحتياطيات الدولية للدول العربية خلال الفترة 2009-2011.	83
(11-3)	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009.	86
(12-3)	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية الدولية وسهولة اداء الاعمال 2010-2011.	88
(13-3)	تحويلات العاملين في بعض الدول العربية خلال عامي 2000-2009	92
(14-3)	نسبة المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر	98
(1-4)	الاحتياطات البترولية المؤكدة في دول المجلس في 2010/1/1	123
(2-4)	الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2007-2010.	126
(3-4)	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2003-2011	127
(4-4)	صافي الاصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى2007(بمليارات الدولارات).	128
(5-4)	تقدير اوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية بنهاية 2007	130
(6-4)	تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية 2008 (بليون دولار)	131
(7-4)	توزيع البنوك الخليجية التي فتحت فروع لها بدول المجلس الاخرى	134
(8-4)	وضع تملك مواطني دول المجلس للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى حتى عام 2010	137

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية 2011.	71
(2-3)	الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية 2011	72
(3-3)	توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق في عام 2011	77
(4-3)	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2011.	79
(5-3)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لعام 2011م	80
(1-4)	صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2010.	124
(2-4)	الإيرادات والإنفاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010.	125
(3-4)	عدد الشركات المساهمة والشركات المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس	135
(4-4)	رؤوس اموال الشركات المساهمة والشركات المسموح تداول اسهما لمواطني دول المجلس	136
(5-4)	عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي والاهلي بالدول الاعضاء الاخرى	138
(6-4)	مجلس التعاون الخليجي:متوسط النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي 1999-2009	139
(7-4)	دول مجلس التعاون الخليجي :خط مشاريع قيمته 2.8 تريليون دولار	140
(8-4)	عدد المشروعات المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	142

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أسعار بعض النفوط العربية 2011/2010	166
2	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية(2000 و2005-2010)	166
3	المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب) (1970-2010)	167
4	العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية والإقليمية حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال 2010	167
5	المشاريع المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	168
6	مؤشرات اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي لعام2011	168

المقدمة العامة

تمهيد:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدول إلى تشكيل ترتيبات جماعية تسعى من خلالها إلى توفير مجموعة من عوامل التطور والنجاح وكذا التعاون .

وقد لاحت في الأفق بوادر هذه الترتيبات أو ما يعرف بظاهرة التكامل بالظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجا مثاليا للتكاملات العالمية،واتجهت في الآونة الأخيرة مختلف الدول تقريبا بالإنضواء تحت لواء هاته التكتلات مواجهة بذلك التحديات والتحولات الاقتصادية العالمية لزيادة قوتها وتوسيع رقعة التعاون التجاري والاقتصادي لتحقيق مصالح وفرص أفضل واستغلال إمكانيات بعضها البعض.

وأصبح لزاما على الدول العربية انتهاج نفس السبيل، وبالتالي لم تبقى مكتوفة الأيدى بل إتخذت عدة تجارب، ولكن رغم الإمكانيات المتاحة خاصة الثروة النفطية لم تصل إلى ما وصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي مثلا.

فقد عرف العالم منذ أوائل السبعينات، ما اصطلح على تسميته بظاهرة الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول والفوائض المالية العربية بوجه خاص وشهد تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد الأوروبية على وجه الخصوص مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض.

وقد ارتفعت هذه الفوائض بصورة مذهلة بعد طفرة عام 1973 وقد أخذت هذه الظاهرة تبرز بصورة أشد وضوحا خاصة في عام 2008/2003 وما نتج عنها من وفرة مالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول،وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في بنيان المدفوعات الدولية.

إن من الأهمية بمكان الانتباه إلى أن الأموال المتوافرة للبلاد تظل مرهونة بتطورات الاقتصاد النفطي وأوضاع الاقتصاد العالمي، كما أن الأموال المستثمرة في الأدوات المالية المسعرة أو في الاستثمارات المباشرة وغيرها تخضع للمتغيرات الجارية في البلدان التي تم توظيفها فيها، ولذلك فإن الضمانات الأساسية لبناء أوضاع مالية مستقرة ستعتمد على كفاءة إدارة هذه الاستثمارات، وأهم من ذلك يتعين علينا أن نؤكد قدرتنا على الاستفادة من الأموال المتاحة لبناء اقتصاد محلي متنوع الموارد ويتمتع بكفاءات وطنية في مختلف الأعمال والأنشطة ذات الميزات النسبية.

وتعد منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم حيوية، بعد إكتشاف النفط بها بكميات كبيرة، ثم تطور إستخدامه ليحل محل الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حتى أصبح النفط يمثل عصباً للحياة الغربية بكل جوانبها، إن دور الدول الكبرى في منطقة الخليج أصبح أكثر فاعلية وأهم خطراً، لضمان سحب مدخراته إلى المصارف الغربية، لتظل الدول الخليجية في دائرة التبعية الاقتصادية .

إدراكا للوضع القائم و كمبادرة من طرف دول عربية خصوصا الخليجية منها في إنشاء تكامل إقتصادي عربي يضاهي التكاملات العالمية القائمة، فدول مجلس التعاون الخليجي تتوفر على إمكانات اقتصادية جد هامة ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها في جميع الميادين، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق

عرى الروابط فيما بينها، واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها دخلت هذا المضمار لكن لم تدرك مدى أهمية أموالها.

أولا:إشـــــــــــــــــكالية الدراسة:

تميز العالم العربي بعدة طفرات بترولية منذ إكتشاف النفط و بزيادة كبيرة في إيرادات الصادرات النفطية التي لا ترجع إلى زيادة مقابلة في الإنتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي و إنما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجئ الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري الخارجي لصالح صادرات النفط ،ولكن هذا التحسن في معدلات التبادل التجاري الخارجي لم يصاحبه تحويل لموارد حقيقية من الدول الغربية المستوردة للنفط إلى الدول العربية المصدرة للنفط،و إنما ظهر في شكل تراكم فوائض في موازين المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط يتم تحويلها أولا بأول إلى أصول مالية أو أدوات دين في ذمة الغير.

فالإرتفاع المفاجئ والسريع للإيرادات النفطية وتفوق نسب تراكم تدفقات الدخل النفطي على المقدرة الإستيعابية القصيرة الأمد لمعظم إقتصاديات الدول النفطية، ما حذا بمعظم الفوائض المالية للدول العربية النفطية طليقة نحو الخارج، و الأدهى من ذلك أننا نجد بلدان العسر العربية (البلدان الغير نفطية)تحصل على جانب هام من حاجاتها المالية عن طريق الاقتراض من أسواق المال العالمية التي تستوعب معظم الأرصدة النفطية العربية،وهذا يعني أن البلدان العربية غير النفطية تقترض في واقع الأمر أموالا عربية.

و إنطلاقا مما سبق أثيرت إشكالية أساسية حول:

ما هو دور توطين و إستغلال الفوائض المالية للدول العربية النفطية على التكامل الاقتصادي العربي ؟

وللوقوف على الجوانب المختلفة لهذه الإشكالية تم التطرق لبعض الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل الفوائض المالية للدول العربية هي فوائض فعلية ؟

2- ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هجرة رؤوس الأموال العربية؟

3- ما الآثار التكاملية للفوائض المالية على المستوى العربي ؟

4- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها إعادة الفوائض المالية إلى الدول العربية و توطينها ؟

ثانيا:فرضيات الدراسة:

وفي ضوء هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من عدة فرضيات أساسية أهمها :

1- الفوائض المالية العربية صورة مضللة وليست فوائض فعلية مقارنة بأوضاع المنطقة العربية.

2- سوء المناخ الاستثماري و ضيق الطاقة الإستيعابية في الوطن العربي إحدى أهم الأسباب لهجرة الأموال العربية.

3- ساهمت الفوائض المالية العربية في تحقيق عدة أثار تكاملية على المستوى العربي؛ كالعون الإنمائي العربي وتحويلات العاملين و الاستثمارات العربية المباشرة.

4- تتوقف عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة على تهيئة المنطقة العربية من خلال تحسين مختلف بيئاتها.

ثالثا:أهـــــــــمية الدراسة :

يمكن القول أن الدول العربية النفطية لم يكن أمامها في الأجل القصير وغداة الطفرة في عائدات النفط سوى البحث عن سبل الحصول على أفضل ريع مالي ممكن من خلال تنويع استخدامات فوائض أموالها بين نقد سائل وودائع مصرفية وعقارات واسهم وسندات في الدول المختلفة ،وبعملات شتى ولكن أية نظرة مستقبلية للأمور لابد أن يرافقها تصور استراتيجي لمستقبل التنمية في العالم العربي،وموقع الاقتصاد العربي بل التكامل العربي، من الخريطة المستقبلية للاقتصاد العالمي ولذا إذا كان هناك مجال لقبول وتبرير هذا السلوك في الأجل القصير باعتباره أسهل الحلول الممكنة وفي غياب الرؤية التاريخية للأمور فليس هناك ما يبرز استمرار هذا النمط الإستثماري في المستقبل فأية رؤية مستقبلية لسياسات وبدائل إستثمار الأموال العربية النفطية، لابد لها وأن تكون رؤية شاملة لها بعد استراتيجي وقومي لاسيما وان هناك أزمة حقيقية ومخاطر هائلة تتهدد الاستثمارات العربية في الخارج .

رابعا:أهداف الدراسة:

من خلال بحثنا هذا نحاول إبراز مدى أهمية الفوائض المالية النفطية للدول العربية المستثمرة في الخارج خاصة، والوقوف على حقيقتها و أسباب انسيابها إلى خارج أوطانها،مع إبراز الإمكانيات المتاحة للوطن العربي مع الإشارة إلى واقع مناخه الإستثماري، ومحاولة التعرف على آليات إعادة توطينها وتوظيفها و إستغلالها في مساهمة التكامل الاقتصادي العربي وتحقيقا له، بإعتبار أن جل الدول العربية تقريبا تتمتع بهذه الفوائض المالية النفطية وبالخصوص دول مجلس التعاون الخليجي.

خامسا:مبررات إختيار الموضوع:

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع إلى معرفة مدى أهمية النفط بالنسبة للوطن العربي منذ إكتشافه ،كمادة أولية أو كمورد مالي وبالتالي قلب موازين القوى الاقتصادية العالمية خصوصا إذا أحسنوا استغلال وتوظيف هاته العائدات النفطية .

حيث سعت الدول الغربية إلى تطبيق سياسات مدروسة لإعادة امتصاص هذه العائدات وذلك بإغرائهم بشراء الأملاك بمختلف أنواعها و إيهامهم بمدى أمن ومصداقية المصارف الغربية لكي يضعوا فيها أموالهم.

وبالتالي حاولنا التطرق لهذا الموضوع، موضوع الفوائض المالية النفطية وربطها بالتكامل الإقتصادي العربي محاولين بذلك وضع سبل استغلالها في الوطن العربي و مدى خطورة توظيفها في الخارج.

واختيار دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة باعتبارها دول نفطية ذات إمكانات و فوائض مالية هائلة إنضوت و أخذت تجربتها في التكامل الاقتصادي.

سادسا:منهجية الدراسة :

لتسهيل الدراسة والكشف عن الحقائق والإلمام بحيثيات الموضوع ،تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مراعاة لهذا الموضوع ، وللوقوف على حقيقة هذه الفوائض المالية النفطية المستثمرة في الخارج ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،وكأخذ نمذج على ذلك دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها دول ذات وفرة مالية نفطية.

سابعا: تقسيمات الدراسة:

تكمن تقسيمات الدراسة في أربعة فصول وهي:

- الفصل الأول:الفوائض المالية في الوطن العربي؛حيث تم التطرق إلى ماهية الفوائض المالية العربية من خلال مفهوم الفائض الاقتصادي ومفهوم الفوائض المالية العربية وتطور العوائد النفطية وتراكم الفوائض وإدارة هذه الفوائض أو مختلف اتجاهاتها مع التطرق إلى التجربة النرويجية ،وواقع الاستثمارات العربية الخارجية من حيث مصادرها وحجمها وتوزيعها ،بالإضافة إلى أسباب هجرتها والآثار والنتائج المترتبة على ذلك.

- الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي العربي؛وفيه تم إبراز مفهوم التكامل الاقتصادي بوجه عام ؛ المفهوم ،المقومات ،الدوافع ومختلف أثار التكامل الاقتصادي مع الاستشهاد ببعض النماذج العالمية، وبوجه خاص تم التطرق إلى التكامل الاقتصادي العربي من خلال مفهومه ومسيرته ومختلف المعوقات التي تقف في وجهه وبعض النماذج العربية في التكامل كما تم الوقوف على تقييمه من خلال المداخل المتبعة ومختلف مظاهر النجاح والإخفاق وإستراتيجية تطويره.

- الفصل الثالث: الفوائض المالية العربية كمدخل لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي؛ وهو جوهر الدراسة، أين نعرج إلى بعض مقومات ومؤشرات الاقتصاد العربي والتطرق إلى واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية ،مع الإشارة إلى الآثار التكاملية للفوائض المالية العربية وحاجتها إليها والمخاطر والاستنزاف الغربي لها .

والوقوف على آليات عودة وتوطين الأموال المهاجرة وإستغلالها وإخضاعها للتكامل الاقتصادي العربي ، وفي الأخير محاولة معرفة مستقبل الفوائض المالية العربية.

- الفصل الرابع : دراسة حالة الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ وكدراسة حالة لهذا الموضوع أخذنا تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال ماهيته من حيث المفهوم والنشأة والأهداف ومراحل مسيرته ،والإمكانيات الاقتصادية خصوصا الفوائض المالية النفطية وتلك الموظفة في الخارج ، وبداية عودتها و إستغلالها من طرف دول المجلس في تنويع إقتصاداتها وتفعيل التكامل كالقيام بمشاريع مشتركة .

الفصل الأول:
الفوائض المالية في الوطن العربي

تمهيد الفصل الأول:

تُعدُ الفجوة بين العرض والطلب على رأس المال إحدى السمات الرئيسية المميزة لاقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا منذ القدم، حيث أصبح التمويل عنصرا أساسيا للأنشطة الاقتصادية المعاصرة، وهذا بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، خاصة من الدول التي تملك رؤوس أموال تزيد عن حاجة الاستخدام المحلي لها (دول الفائض) أو عدم القدرة على الاستيعاب، نحو الدول التي تعاني من فجوة التمويل المحلية (دول العجز) أو الدول ذات القدرة الاستيعابية الفائقة.

وشهدت أوائل السبعينات تطورا ملحوظا للعوائد النفطية في الدول العربية نتيجة المتغيرات الاقتصادية العالمية، و التي أثّرَتْ على ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب عليه ازدادت عوائد الصادرات النفطية دون استثماراها وتراكمت أموال لدى هذه الدول عرفت بالفوائض المالية أو ما يُعْرَفْ بفوائض البتر ودولار، واتخذت هذه الفوائض المالية عدة مسارات، ووفقا لاعتبارات عديدة تتعلق بالوطن العربي وأخرى تتعلق بالعالم الغربي ، اتجه النصيب الأكبر من هذه الأموال إلى الخارج في استثمارات ومناطق مختلفة من العالم .

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المباحث الثلاث، حيث سيتم التطرق من خلال المبحث الأول إلى ماهية الفوائض المالية العربية انطلاقا من توضيح الفائض الاقتصادي وحقيقة الفوائض المالية العربية ثم محاولة تحديد فترات تطور العوائد النفطية وتراكم الفوائض المالية وصولا لمسارات الفوائض المالية العربية مقارنة بالتجربة النرويجية، أما في المبحث الثاني فيتم التطرق من خلاله إلى الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج؛ مصادرها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي وحجم هذه الأموال، في حين سيتناول المبحث الثالث من هذا الفصل انسياب الأموال العربية للاستثمار في الدول الغربية؛ الجوانب النظرية وواقع هذا الانسياب وأسبابه والآثار والنتائج المترتبة على ذلك.

المبحث الأول: ماهية الفوائض المالية العربية:

شَكّلتْ قضية الفوائض المالية العربية اهتماما بالغا لدى مختلف الأطراف العالمية،و خاصة الغربية منها منذ الطفرة النفطية الأولى أوائل السبعينات إثر تعديل أسعار النفط والطفرتين اللتين تلتها ،وهذه الفوائض المالية ارتبطت بتطور عوائد النفط ،واختلفت الدول العربية فيما يخص توجيهها وتعددت أوجه إنفاقها.

المطلب الأول: الفائض الاقتصادي و حقيقة الفوائض المالية العربية:

قبل الحديث عن حقيقة الفوائض المالية العربية سنحاول إلقاء نظرة عن مفهوم الفائض الاقتصادي و أنواعه في الآتي:

أولا: مفهوم الفائض الاقتصادي: فالفائض الاقتصادي الفعلي هو الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه، فهو بمثابة الادخار الجاري غير أن الادخار ناتج عن الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، لكن الفائض الاقتصادي أكثر إيجابية من الادخار ويعتبر الأداة الفعالة للحد من مشكلة الندرة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية، ويكون المفهوم أكثر مثالية إذا تَدخّل العقل البشري وعمل على ترشيد العوامل المؤثرة فيه كالإنتاج ثم الدخل ثم الاستهلاك، ويتم بترشيد استخدام الموارد بين الاستهلاك الضروري وغير الضروري وبين العمل المنتج وغير المنتج،وهو ما يجعل الفائض الاقتصادي الذي تم ترشيده وتعبئته لأغراض التنمية الاقتصادية أداة لتوسيع الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى النهوض بمستوى الدخل الحقيقي .

ولقد اهتم الاقتصاد الإسلامي منذ زمن بعيد بالفضل أو العفو في الموارد الاقتصادية، وكذا بعض المفكرين الاقتصاديين في الفكر التنموي الحديث خاصة في الفكر الاشتراكي ومن ثم التفرقة بين أنواع الفوائض الاقتصادية التالية:

1)- الفائض الاحتمالي:والمتمثل في الفرق بين الناتج الممكن إنتاجه وبين ما يمكن توجيهه للاستهلاك الضروري؛ معناه انه يتعدى ما يمكن توفيره وبعبارة أخرى ما هو ممكن إلى ما يمكن احتمال وجوده.

2)- الفائض الفعلي:وهو الفرق بين ما يمكن للمجتمع إنتاجه فعلا وبين ما يمكن استهلاكه فعلا، ولا يختلف عن مفهوم الادخار حيث أنه يعتمد فعلا على ما هو متراكم من أصول مالية متنوعة.

3)- الفائض المخطط: وهو الفرق بين الإنتاج والاستهلاك المخطط و نجده في الاقتصاديات المخططة .

والفائض الاقتصادي عند المفكرين الرأسماليين يتمثل في الأرباح المُحصّلة والكيفية التي يتم تثميرها و الحصول على تراكمات مالية، أما عند المفكرين الاشتراكيين فقد اعتبروا الفائض الاقتصادي كفائض قيمة مغتصب من طرف العمال،ومما سبق يتبين أنّ كل من الرأسماليين و الاشتراكيين انْصَبَّ تركيزهم على نمو الفائض عن طريق استمرارية ونمو الأرباح[1].

[1]- داودي الطيب**''الدور التمويلي للإمكان الإجتماعي في التنمية الذاتية في الدول النامية''**الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية"كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بسكرة يومي 21و22 نوفمبر 2006، ص ص4-5.

ثانيا:حقيقة الفوائض المالية العربية:

يُمثل الفائض المالي البترولي الفرق الموجب بين عائدات كل من الصادرات النفطية خاصة وبين الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة، وبعبارة أخرى يُعبر الفائض عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، حيث تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، ما أدى إلى تراكمه سنة تلوى الأخرى.

فالفائض في عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري؛ الناتج عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، واندثار أصل إنتاجي ناضب، وبهذا يعد رأس المال النقدي المتحصل عليه يعادل المورد الإنتاجي الناضب، ولكن يعتبر فائضا ذلك أن الكميات المتوافرة تتجاوز الاحتياجات المحلية.

وتَرَى الدول الغربية الصناعية مثلا في الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول العربية على أنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية، وليست ناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي تتحكم فيه عناصر التكاليف و الأرباح عبر آلية السوق وغير مستحقة، وهي ثروة غير حقيقية تعكس الأرباح التي فرضها الاحتكار والتملك لسلعة البترول وهو ثمن تعسفي وغير ضروري لقيمة السلعة، وردت الحكومة الجزائرية حول هذا التعريف في دورة من دورات مؤتمرات الأوبك:"إذا قَبِلْنَا بأن أموال عائدات البترول هي مجرد فوائض ولا تعبر عن ثروة، فليس مستبعدا أن يصبح النفط الموجود في باطن الأرض حسب هذا المنطق، ليس ثروة أيضا أي ليس من الأصول"[1]، و يمكن تحديد الفائض المالي النفطي أو ما يسمى بفوائض البتر ودولارحسب المعادلة التالية:

عائدات الصادرات النفطية
(-)
واردات السلع والخدمات
(-)
التحويلات الرأسمالية
(=)
الفائض في الميزان الجاري

أي أنه يُعَبَرُ عنه بفائض ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، علما أن هناك فرق بين الفائض في الميزان التجاري لميزان المدفوعات والفائض في ميزان الحساب الجاري حيث تضاف التحويلات الرأسمالية إلى ميزان الحساب الجاري[2].

[1]- عيسى مقليد**"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"**مذكرة ماجستير،جامعة باتنة،2008/2007، ص ص55-56 .

[2] - رضا هلال **"لعبة البتر ودولار"**الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992م، ص34.

وهناك غموض ودون تمييز بين[1] :

-الدول المنتجة للنفط.

-دول الأوبيك.

-الدول العربية المنتجة للنفط.

-دول الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى.

-دول الخليج العربي.

أي أن هناك دَمْجٌ بين مداخيل الدول النفطية و مداخيل الدول العربية النفطية، مما يُضخم من مداخيل الدول العربية النفطية، حيث تضاف إليها مداخيل كل من إيران وأندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا والغابون والإكوادور. ويلاحظ أيضا إدراج مداخيل إيران دوما في قائمة مداخيل الدول العربية عند التمييز بين دول الأوبيك والدول العربية، ومنه لابد من التفرقة بينها كما يجب التمييز داخل الدول العربية نفسها أي:

- مداخيل دول الخليج العربي.
- مداخيل بقية الدول العربية.

كما يجري الحديث بلا تمييز بين المصطلحات التالية:

- المداخيل النفطية السنوية؛
- تراكم الفوائض المالية؛
- الفوائض المالية؛
- الأرصدة بالبترودولارت التي تملكها الدول المنتجة؛

ولم يُمَيِزْ الغرب عَمْدًا بين الفوائض و المداخيل وهذا لتَضْخِيمْ تقديرات الثروات "العقيمة واللاأخلاقية "التي في حوزة مشايخ النفط مما يزيد غموضا في هذا المصطلح، وقد يكون استعمال مفهوم الفائض في سياق مالي هو بمثابة تشويه لكل معطيات الاقتصاد النفطي الدولي،فمدام هذا الفائض ناتج عن الفرق بين الموارد المتاحة والاستهلاك فيجب التحدث عن الادخار الجبري الذي يعاد استثماره في الخارج مما يفتح المجال أمام ديون على الخارج وهذه الأخيرة تسمى بالموجودات الخارجية. أي أنه لا يمكن اعتبار الموجودات فوائض تحمل مفهوما لا حاجة إليه و لمن الخطأ تسمية الادخار الجبري لبعض الدول العربية النفطية بالفائض.

[1] - جورج قرم**"الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها"** الطبعة الأولى،بدون دار النشر، بيروت،1977 م، ص ص14-15-17.

فالأموال العربية الفائضة هي تلك الأموال التي تتحدد بحكم الموجودات المالية خارج البلاد العربية فهي تتوطن في الدول الرأسمالية بنسبة تفوق 95% من الموجودات، ومنه فالفوائض المالية مصطلح غربي أطلق على العائدات النفطية كمبرر لإعادتها إلى الخارج وبحجة قلة فرص توظيفها والمخاطر المختلفة داخل بلدانها الأصلية[1].

فالفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج لا ترجع في مُجملها إلى فوائض مجموعة الدول النفطية فقط، بل أن هناك نسبة غير قليلة فيها ترجع إلى مؤسسات ومواطنين من دول العجز، حيث يفضل عدد من هؤلاء المستثمرين المحليين الاحتفاظ بجزء من أموالهم خارج حدود دولهم، بالنظر إلى المناخ الاستثماري السائد ،والذي لا يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى الاحتفاظ بالاستثمارات الوطنية .

وعليه فإن قضية "مناخ الاستثمار " لا تتعلق بمدى القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فقط ؛ بل أنها تؤثر في حجم الاستثمار الكلي-محلي و أجنبي-وكفاءة أدائه[2].

المطلب الثاني:تطور عوائد النفط و تراكم الفوائض المالية:

إن تاريخ ظهور مشكلة الفوائض المالية العربية لا يعود إلى طفرة 1973 م بعد تعديل أسعار النفط أو بداية القرن الواحد والعشرين كما يرى البعض، بل أنه وقبل هذا التعديل الذي طرأ على أسعار النفط كانت كل من دولة الكويت والعربية السعودية تملكان أرصدة مالية ضخمة في الخارج في كل من لندن والولايات المتحدة الأمريكية[3].

ويمكن تقسيم الطفرات النفطية إلى ثلاث فترات و هي:

أولا:فترة ازدهار أسعار النفط الأولى(1973-1974):

فقد ارتفعت العوائد النفطية في ذلك العام أي 1973م من 42%من الناتج المحلي الإجمالي إلى 70% سنة 1974م وتناقص هذا الفائض إلى أقل معدلاته قبل ارتفاع أسعار النفط حيث وصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي ثم حدث عجز في عام 1977م [4].

و اتصفت فيها اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط بضعف هياكلها وقدرتها الاستيعابية فعلى سبيل المثال كان ارتفاع سعر النفط في هذه المرحلة أقل من ثلاثة دولارات إلى إحدى عشر دولارا بين 1973و1977م وزيادته بمعدل 5% سنويا سببا لتراكم فوائض مالية لدى معظم تلك الدول[5].

---

[1]- عمرو عبد المؤمن هاشم محمد**"الاقتصاد العربي بين ارتفاع أسعار النفط وسياسة الدول الغربية في امتصاص عائداته"**في 2011/06/06 متوفر على الرابط http://blogs.mubasher.info/node/4200

[2]- حسين عبد الله وآخرون**"الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين"**دار الفارس للنشر والتوزيع- عمان الأردن 2007، ص100.

[3]- جورج قرم**"الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها "**الطبعة الأولى، بدون دار النشر، بيروت 1977، ص 9.

[4]- حسين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص76.

[5]- ماجد عبد الله المنيف**"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض المالية النفطية"**ملتقى الطاقة العربي،بيروت سبتمبر2009،ص ص4-5.

والجدول التالي يوضح تطور العوائد النفطية في تلك الفترة:

جدول رقم (1-1) تطور العوائد النفطية العربية لبعض الأقطار خلال الفترة 1973-1979م

بالمليون دولار

البلد / السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعودية	5100	22700	26570	33500	42400	35800	54200
الإمارات	900	5500	6000	7000	9000	8000	9700
الكويت	1900	7000	7500	8500	8900	9200	13300
الجزائر	900	3700	3400	3500	4300	5000	7400
ليبيا	2300	6000	5100	7500	8900	8600	14900
العراق	1900	5700	7500	8500	9600	9800	19900
البحرين	74	262	280	395	437	495	530
قطر	400	1600	1700	2000	2000	2000	3300
سوريا	76	432	642	665	758	654	1100

المصدر:غازي السعيد جرادة، مجلة الشؤون العربية، العدد الثالث، أيار، "مايو"1981م.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع النفط في الوطن العربي عرف دفعة قوية خلال الفترة 1973-1979 ، و هذا راجع إلى الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط و أصبح القطاع يلعب دورا ايجابي و متزايد في الاقتصاد العربي.

ثانيا: فترة ازدهار أسعار النفط الثانية(1979-1980):

تَوَلَدَتْ عوائد كبيرة جدا في عام 1979م ولكن تم إنفاقها بسرعة كبيرة أيضا ،وعلى الرغم من كثرة تلك العوائد إلا أن الميزانيات المالية تقلصت وذلك في حالة الدول المستوردة للعمالة وأصيبت بالعجز في الدول كثيفة العمالة [1].

وتميزت اقتصاديات الدول المُنْتِجَة كما في الطفرة الأولى؛ ضعف هياكلها وقدرتها الاستيعابية، حيث ارتفعت الأسعار من حوالي 14 دولار للبرميل عام 1978 إلى أكثر من 31 دولار عام 1979م وزيادته بمعدل سنوي 2 % حتى نهاية الطفرة عام 1982م.

[1] -حسين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص76.

ثالثا: فترة ازدهار أسعار النفط الأخيرة(2002-2007):

أما في الطفرة الثالثة أو الأخيرة فإنها وخلاف الزيادة المفاجئة في الأسعار(واستقرار الزيادة في الأسعار بعد ذلك)في الطفرتين السابقتين بسبب نظام الأسعار السائد إبان الطفرتين ،فقد استمرت الأسعار بالارتفاع طوال الطفرة الثالثة وبشكل متدرج بمعدل 26%سنويا من متوسط سنوي 25 دولار في بداية الطفرة إلى 95دولارا بنهايتها .وبينما كان السعر يتراوح بين 11-14دولار في الطفرة الأولى وسعر يتراوح بين 30-35 دولار في الطفرة الثانية سببا لوجود وتراكم الفوائض في ميزانيات الدول المنتجة وفي موازينها الجارية فإن سعرها لا يقل عن 40-50دولار أصبح بالكاد كافيا لتوازن ميزانياتها المالية وميزان مدفوعاتها[1].

وهناك أسباب يمكن القول أنها معجلة للطفرات النفطية ،فالسبب الأول يعود إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة وعدم وجود الطاقة الإنتاجية الفائضة في البلدان المصدرة للنفط وهناك أسباب شجعت الطفرات النفطية مثل قرار المقاطعة العربية لإسرائيل عام 1973م هذا في الطفرة الأولى وفي الطفرة الثانية الثورة الإيرانية عام 1979 وتداعياتها على السوق النفطية [2].

المطلب الثالث: مسارات الفوائض المالية العربية والتجربة النرويجية:

تَخْرُجُ من بنوك الغرب وخزائنه كميات هائلة من النقود وتخرج معها صيحات الإنزعاج الغربي قولا: "إنه الخراب" مع إشارة بعض الدول المستوردة إلى أنها السبب في خلل ميزان المدفوعات، وهذا ما يطرح تساؤلات عدة:هل صحيح أن الدول المصدرة للنفط تنزح من خزائن الدول الغربية أم هي مغالطة مقصودة ؟.وبمجرد وصول هذه الأموال إلى الدول المصدرة تتحدد مساراتها الثلاث:استهلاك واستثمار وفائض[3].

أولا:إدارة الفوائض المالية في الصدمات السابقة:

- **في الطفرة الأولى** :

والتي حَدَثَتْ في 1973-1974م وظهور فوائض مالية كبيرة لدول منظمة OPEC ودول منتجة كانت القدرة الإستيعابية لهذه الدول منخفضة مما يعني أنها لا تستطيع إستغلال هذه الأموال الفائضة محليا، مما أدى إلى وضع نصف الفوائض المالية تقريبا في الحسابات المصرفية في أوروبا الغربية وفي فترة تعديل سوق النفط الأولى(1975-1978)انخفض إجمالي الفوائض المالية لمنظمة الأوبك وذلك لانخفاض العوائد وتسارع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المحليين، وعلى العموم تركزت استثمارات مالية كبيرة في ودائع البنوك والسندات الحكومية قصيرة الأجل، وفي عام 1978م انخفض الفائض وتحول إلى عجز.

[1]-ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص ص4-5.

[2] -إبراهيم شريف السيد وآخرون **"الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية :حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان الطبعة الأولى 2009، ص64.

[3]- محمود المراغي **"نقود ..من طراز خاص"** دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1982م، ص10.

- **في الطفرة الثانية :**

عندما حدث ارتفاع مفاجئ للفوائض المالية تم وضع الجزء الرئيسي من هذا الفائض في ودائع مصرفية، رغم ذلك حدث عجز في الحساب الجاري في بعض الدول ذات القدرة الاستيعابية المرتفعة مثل الجزائر، وفي عام 1981م حدث عجز كبير في الحساب الجاري في الدول ذات القدرة الاستيعابية المرتفع والمتوسطة، ولم يحدث انخفاض في الودائع القصيرة الأجل لكن انخفضت بعض الإيداعات طويلة الأجل باستثناء الإيداعات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرا لارتفاع أسعار الفائدة في هذه الفترة وذلك لطلب الدول المستهلكة للنفط للتمويل من البنوك تدفقت رؤوس الأموال الفائضة إلى ودائع البنوك قصيرة الأجل، ونظرا لضعف القدرة الاستيعابية للدول النفطية مثل الكويت، قطر، السعودية، الإمارات ليبيا.فقد استمرت في وضع رؤوس أموال كبيرة في أسواق الأموال طويلة الأجل وإيداعات أخرى في اتجاه في سندات وأذون الخزانة الأمريكية ومعظم الإيداعات ذهب إلى استثمارات المحفظة(أسهم،سندات،وعقارات وغيرها) [1].

ويوضح الجدول التالي الطاقة الاستيعابية لبعض الأقطار المنتجة للنفط عام 1976م :

جدول رقم (1-2) الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربية عام 1976م

البلد	عائدات البترول	العائد الإجمالي	الإستيعاب	الفائض
الكويت	8.4	9.1	2.6	6.5
قطر	2.2	2.2	1.2	1
السعودية	23.2	33.3	10.2	23.1
العراق	9.8	10.2	8.4	1.8
الإمارات	8.3	8.8	30.3	5.5
الإجمالي	51.9	63.6	52.7	37.9

المصدر:عبد العاطي محمد أحمد"قضايا التنمية في الكويت"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام،بدون تاريخ النشر، ص 120.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفوائض المالية التي تَوَافَرَتْ لدى دول الخليج العربية تفوق بكثير احتياجاتها أو طاقتها الاستيعابية.

كما أن هناك ارتفاع هائل في الواردات الاستهلاكية خاصة للأقطار العربية المنتجة للنفط

والجدول التالي يبين ذلك :

[1]-حسين عبد الله وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص ص78-80.

جدول رقم (1-3) الصادرات والواردات السلعية من طرف الدول العربية النفطية والغير نفطية.

مليار دولار

تصنيف البلدان العربية	الصادرات السلعية				الواردات السلعية			
السنوات	1973	1974	1975	1976	1973	1974	1975	1976
أ-البلدان النفطية	21.9	70.3	66.6	81.8	9.6	18.5	27.8	33.8
ب-البلدان غير النفطية	4.2	5.9	5.8	5.5	5.9	8.6	12	12.9
جملة البلدان العربية	26.1	76.2	76.2	87.3	15.5	27.1	39.8	46.7

المصدر: محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،الكويت،1979،ص224**.**

من الجدول يتبين أن واردات الأقطار العربية المنتجة للنفط قفزت من 9.6مليار دولار عام 1973م لتصل إلى 33.8 مليار دولار عام 1976م بما يعادل 110% سنويا جاء معظمها من الدول الرأسمالية الصناعية (70%)وتوزعت النسبة الباقية بين بقية دول العالم الثالث (16%) والدول العربية(6.6%)والدول الاشتراكية6.6% وبلغت حصة الواردات من الدخل النفطي لبعض الدول خلال الفترة (1970-1976م) مستويات مرتفعة للغاية(ليبيا 56%،العراق50%،الكويت34%،السعودية 27%).

و يُظْهِرُ البيان التالي اتجاهات توظيف الفوائض العربية في دولتين فحسب من الدول الرأسمالية الكبرى عام 1979م .

جدول رقم (1-4) توظيف الفوائض المالية العربية في نهاية عام 1979م

مليار دولار

البلد	القيمة
المملكة المتحدة	
*سندات الدولة	1.9
*أوراق على الخزانة	0.4
*ودائع	4.1
*ودائع مصرفية	45.7
*استثمارات مباشرة	2.4
*استثمارات مالية	0.2
*متنوع	0.1
الإجمالي (1)	56.9
الولايات المتحدة	
*سندات على الخزانة	8.3
*أوراق مالية	6.6
*ودائع مصرفية	14.3
*استثمارات مباشرة	0.3
*استثمارات مالية	13.5
*متنوع	12.4
الإجمالي (2)	55.4
دول أخرى وهيئات دولية (3)	123.7
المجموع 1+2+3	236

Sourse : Bank of England Quanerly bullttin, Juin 1980.

يُوَضِحُ الجدول رقم(1-4) البلدان أو المناطق التي تم توظيف الفوائض المالية العربية في السنوات السابقة وبالضبط في نهاية عام 1979م، واستحوذت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر وبمختلف الأشكال.

ثانيا: إدارة الفوائض المالية في الصدمة الأخيرة 2002-2007:

شَهِدَتْ هذه الطفرة ارتفاع العوائد المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 32.8%، هذا في الدول الغنية بالموارد وكثيفة العمالة خاصة في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2004 ونفس الشيء ارتفعت العوائد المالية للدول الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة بنسبة 52.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ففي الدول الغنية بالموارد وكثيفة العمالة ارتفع الإنفاق من متوسط 26% من الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات إلى 31% في السنتين الأخيرتين 2005-2006، فمثلا في الجزائر زاد الإنفاق بمعدل 5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتحويلات والأجور وزيادة الإنفاق الرأسمالي إثر زلزال 2003م ورغبة الدولة في بناء بعض المناطق و إعمارها.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية الغنية الموارد والمستوردة للعمالة فالإنفاق اتجه نحو:

- تسديد الدين وزيادة الخدمات للمواطنين .
- تحسين البنية التحتية.
- تحسين أوضاع الصحة والتعليم.
- بالمقارنة مع الفترات السابقة فمعظم العوائد من النفط تم ادخارها[1].

كذلك نجد دول عربية عديدة اتجهت إلى توظيف عوائدها النفطية إما للتعامل مع الطبيعة غير المستقرة للعوائد الناتجة عن النفط والغاز الطبيعي أو ادخار تلك العوائد للأجيال القادمة كما تم ادخار نحو 65 مليار دولار في نهاية 2003م من طرف الكويت أي ما يمثل 100% من الناتج المحلي الإجمالي وقامت كل من الجزائر وقطر بإنشاء صناديق مماثلة في عامي 2000 و2001م، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد أصبحت تمتلك أصولا أجنبية وصلت إلى أكثر من 100مليار دولار وعدم وجود الشفافية فإن عملية إدارة العوائد تبقى غامضة، وعلى العموم فإن اتجاه الدول النفطية في الآونة الأخيرة كان يتم بالاحتفاظ بالعوائد للأجيال القادمة نظرا لكون الفوائض من أصل ناضب، و يتم الإدخار في فترات ارتفاع الأسعار والإنتعاش في السوق النفطية وعدم الإدخار في حالة الركود ومنه فعالية الإنفاق مرتبطة بتوافر الشفافية لضمان استخدام تلك العوائد في الوقت المناسب والمكان المناسب[2]، و صَاحَبَ هذه الطفرة الإهتمام العالمي بما أصبح يُعرف بنشاط صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية ونشرت الأبحاث والتقارير خاصة في الدول الصناعية في العامين 2007-2008م حول حجم ومجالات ودوافع تلك الصناديق واستثماراتها خارج حدود دولها وما هي السياسات المتبعة للتأثير على تلك الإستثمارات[3].

رغم ظهور ما يُعرف بصناديق الثروة السيادية فإن معظم تلك الأموال كانت تستثمر في الخارج.

[1] -حسين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص82.
[2] -حسين عبد الله وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص83.
[3] -ماجد عبد الله المنيف**"ملتقى الطاقة"** بيروت ،سبتمبر، 2009، ص2.

ثالثا:التجربة النرويجية في إدارة الفوائض المالية:

في ظل هذه التجربة تم إنشاء "صندوق استقرار النفط والادخار"، يتم فيه الفصل بين إيرادات النفط والنفقات العامة غير النفطية ،تتولى مؤسسة فرعية تابعة للبنك المركزي على إدارته ،وهذا الصندوق يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية حول حجم العوائد النفطية وحجم العجز غير النفطي وعلى المبالغ المقترضة أو المعاد توظيفها في حالة تحقيق فائض لتنمية هذه الموارد التي يمتلكها البلد ،حيث أنه يساعد على استثمار أموال الصندوق على التخلص من مشكلة المرض الهولندي .

وتعتبر التجربة النرويجية من التجارب الناجحة في إدارة الفوائض النفطية خاصة وأنها قامت ببناء مؤسسات الديمقراطية الفاعلة وتوطدت ،بالارتكاز إلى نظام اقتصاد السوق المفتوح قبل أن يتم اكتشاف نفطها .و اقتصاد السوق يشمل على فكرة العقد والتعاقد ،وقواعد حماية الملكية الخاصة ،ومؤسسات تحديد وفرض هذه القواعد ،بالإضافة إلى تقاليد الانضباط المالي المقيد بقواعد ثابتة، حيث أن هذه التقاليد ساعدت الدولة النرويجية على أن تقوم بالإدارة الناجحة للمداخيل الفائضة الناتجة عن النفط وذلك عن طريق إقامة آلية مضادة للإنفاق المالي الدوري تحسبا لانخفاض أسعار النفط المشهورة بتقلبها التاريخي[1].

وتختلف دولة النرويج عن بقية الدول النفطية وذلك بالقرار الهام الذي اتخذته وهو عدم الاعتماد على النفط في تمويل ميزانيتها، حيث كانت تهتم بمحاربة التضخم وإبقاء إيرادات النفط في صندوق تأخذ منه إلا 4 % سنويا لدعم الميزانية بينما يستثمر الباقي للأجيال القادمة دون التأثير على الميزانية، وفي نفس الوقت ركزت الدولة على خطط التنمية كالتعليم، التقنية والتنمية الصناعية ونتج عن تلك السياسات الاقتصادية ما يلي:

- انخفض اعتماد النرويج على النفط.
- عدم تأثر الاقتصاد النرويجي على تقلبات أسعار النفط.
- التحكم وضبط معدلات التضخم.
- تكون احتياطي نقدي كبير في صندوق النفط.
- تحسن مستوى القدرات البشرية.
- تطور القطاع الصناعي.
- تشكل قطاع خاص منتج[2].

فالدولة النرويجية تعتمد على نسبة ضئيلة جدا من الإيرادات النفطية وهذا عكس الدول النفطية الأخرى وبالخصوص الدول العربية التي تعتمد كليا على الإيرادات النفطية.

[1]- أحمد جاسم جبار الياسري**"النفط ومستقبل التنمية في العراق"**رسالة ماجستير،جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد،العراق 2009، ص136.

[2]- سليمان محمد المنديل**"لعنة البترول والتجربة النرويجية"** يوم2012/06/15 متوفر على الرابط www.aawsat.com

المبحث الثاني: الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج:

الأموال العربية في الخارج من أكثر القضايا تعقيدا وصعوبة من حيث حصر وتحديد مصادرها وذلك لِلافْتِقَارْ إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة و الشاملة، سواء من المصادر الإحصائية الدولية أو من المصادر المالية والمصرفية أو حتى من المصادر الرسمية المحلية.

المطلب الأول: مصادر الأموال العربية المستثمرة في الخارج:

لكون الظاهرة جديدة وفريدة معا، منذ الصدمة النفطية الأولى وارتفاع أسعار النفط العربي عامي 1973 و1974 واستمرارها لثمان سنوات تقريبا، كما أن هذه الظاهرة تحمل أسرارا كثيرة، ليس من حيث طبيعتها المفاجئة وإنما أيضا بحكم طبيعة النظم السياسية والاجتماعية الآتية فيها وهي أقرب إلى مفهوم"اكتشاف الكنز"بأكثر من كونها تعبير عن تراكم إنتاجي طويل ومتوازن يغذي نفسه بالاستثمار ويُعَزِزُ وُجوده بالتنمية. ولفهم أكثر لهذه الأموال المستثمرة و الموظفة في أوعية متنوعة نحاول معرفة الروافد التي أَتَتْ منها هذه الفوائض والتراكمات المالية وهي:

أولا:الفوائض المالية لدول أوبك العربية : و هي من أبرز وأكبر هذه الروافد حيث أن هذه الفوائض ناتجة عن رفع أسعار النفط الخام من طرف كبار المنتجين والمصدرين في أعقاب حرب أكتوبر 1973م والأعوام الثمانية اللاحقة لها.خاصة بعد أن قفز سعر برميل نفط الأوبك في المتوسط من أقل من 4 دولار إلى 12 دولار أوائل عام 1974م واستمر في الارتفاع حتى بلغ ذروته عام 1982م حيث وصل إلى 37 دولار للبرميل وأحيانا إلى 41دولاروفي عام 1986اخذ في الهبوط تدريجيا ليسجل أقل من 13 دولار بل إلى دون 9 دولار عام 1998م .

ثانيا:قطاع العائلات: ونظرا إلى أن هذه الفوائض الضخمة نشأت في بيئة سياسية واجتماعية وعائلية تقوم أساسا على مبدأ الولاءات وتوزيع المغانم والمغارم ومنه يتم توزيع دوري لهذا الفائض بين العائلات وحتى القبائل والمشايخ والأمراء وبتعدد الأفراد الحائزين على هذا الفائض وتجمع ثروة مالية لديهم تتعدد اتجاهاتها خصوصا إلى الخارج كالبنوك وبيوت الخبرة الدولية لاستثمارها مقابل عمولات وفوائد سنويا.

ثالثا: ظاهرة هروب رؤوس الأموال : بالإضافة إلى الروافد الطبيعية هناك روافد أخرى أملتها الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدت بعض دول المنطقة العربية وانتهاج سياسات تعتمد على آليات السوق والانفتاح الاقتصادي ومن بينها مصر والجزائر، ففتح الأسواق وسط تيارات التجارة العالمية أو تغيير السياسات النقدية والمالية أو سياسات النقد الأجنبي تفشت مظاهر تهريب وهروب بعض رؤوس الأموال حيث قدرتها بعض المصادر على المستوى العالمي بنحو 500 مليار دولار سنويا أو ما يعادل 2% من الناتج

المحلي الإجمالي للعالم أما على المستوى العربي فهي تقدر بنحو 100مليار دولار خلال الفترة الممتدة من عام 1973 م وحتى 1999م والجزء الأكبر وجد طريقة التهريب إلى المصارف الأوروبية والأمريكية[1].

وفي هذا الجدول نستعرض بعض الأمثلة:

جدول رقم(1-5) تقدير حجم الأموال الهاربة من بعض الدول خلال الفترة (2005-2008)

بالمليون دولار

اسم الدولة	الزيادة في حجم المديونية الخارجية(1)	صافي التدفق الرأسمالي(2)	حجم الأموال الهاربة(3)=(1)-(2)	%1/3
1-تونس	29340	1595	27747	%94.6
2-جيبوتي	1550	422	1128	%73
3-السودان	65360	8363	56997	%87
4-عمان	28510	31	28479	%99.8
5-لبنان	20030	2980	17050	%85.1
6-مصر	24310	4322	19988	%82.2
7-المغرب	39650	4025	35625	%89.8
8-اليمن	7260	1112	6148	%84.7

المصدر:منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(الداك)،تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية-أعداد مختلفة ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2010)،(ص402،421).

يُمثل الجدول رقم(1-5) تقدير لحجم بعض الأموال العربية الهاربة إلى خارج أوطانها خلال الفترة (2005-2008) في ظل تفاقم حجم المديونية الخارجية لهذه الدول، رغم الأموال الهاربة إلى الخارج تبقى المديونية تلاحق الدول العربية.

رابعا: مداخيل العمالة العربية العاملة في دول الفائض العربي: فالعمالة العربية وخوفا من تقلبات السياسة في بلدانهم وضمانا للمستقبل فقد أَخَذَتْ مداخيلهم طريقها عبر المصارف العربية أو الأجنبية أو المشتركة الموجودة في الخليج إلى الخارج عبر آليات العمل المصرفي الدولية فهي فرصة ذهبية للحصول على الأرباح وقد زاد من تأثير هذه الظاهرة ظهور ما يسمى شركات توظيف الأموال في المنطقة العربية.

[1] - عبد الخالق فاروق**"النفط و الأموال العربية في الخارج"**دار الرفاعي للطباعة ،الطبعة الأولى2002، ص ص107- 110.

خامسا:تزايد عدد البنوك في المنطقة العربية : حيث تزايد عدد البنوك المركزية العربية والبنوك التجارية الحكومية والخاصة و المشتركة و الأجنبية والتي قامت باستثمار فائض عملياتها وودائعها والاحتياطات النقدية التي تكونت في سوق الاستثمار الأمريكية والأوروبية وذلك بشراء أذونات خزانة أو سندات مضمونة من الحكومات أو غيرها من أوعية الاستثمار و استخدام أموال صناديق المعاشات والتامين في هذا السوق الدولي غير المستقر والمضطرب بصورة دورية،وفي الأخير يمكن تحديد الأطراف المختلفة المالكة لهذه الأموال وهي:

أ- الحكومات العربية والبنوك المركزية التابعة لها والبنوك والمصارف التجارية المملوكة للدولة: وهي الطرف الذي يملك النسبة الأكبر من الأموال العربية في الخارج قدرت بحوالي 65% من إجمالي الأموال المستثمرة في الخارج في أوعية استثمارية متنوعة حيث قدرت عام 1990 بنحو 680 مليار دولار وفقا لإحدى الدراسات المصرفية.

ب- الشركات الخاصة والمصارف الخاصة و الأفراد والعائلات : حيث يملك هؤلاء نحو 25% من هذه الأموال وفي مختلف الأوعية من إيداعات مصرفية واسهم للشركات الممتازة والمقدرة حسب إحدى الدراسات المصرفية عام 1990 بنحو 162 مليار دولار.

ج- أموال هاربة: وهذه الأموال المهربة من طرف الأفراد أو المؤسسات الخاصة وتشكل نسبة 10% من إجمالي الأموال العربية بالخارج وقدرت بنحو 150 مليار دولار حسب الدراسة السابقة[1].

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للفوائض المالية في الخارج:

تَتَوَزَّعُ الفوائض المالية العربية في الخارج وفي مختلف المناطق الجغرافية من العالم ، كما أنه يتم توظيفها في عدة قطاعات وهذا حسب اهتمامات و تفضيلات المستثمر العربي .

أولا:التوزيع القطاعي للأموال العربية المهاجرة:ووفقا لهذا التصنيف يتم توظيف الأموال العربية المهاجرة في واحد أو أكثر من القطاعات التالية:

1-القطاع المصرفي: حيث يتم توظيف الأموال العربية المهاجرة في الودائع المصرفية مقابل فوائد بنكية ،ويمثل هذا القطاع أهمية للمستثمر العربي لما يوفره من ربحية وأمان.

وفي هذا الإطار تشير إحدى الإحصاءات الدولية المنشورة استنادا إلى تصاريح المصارف لبنك التسويات الدولية إلى أن الأموال العربية لدى الجهاز المصرفي العالمي بلغت في نهاية عام 2001م ما مجموعه 271.9 مليار دولار .وتشكل هذه الأموال 2.44%من إجمالي الإلتزامات الأجنبية للمصارف في العالم والبالغة في التاريخ ذاته 11162.4 مليار دولار وتتوزع ملكية هذه الأموال على ثلاثة أطراف هي:

- المصارف (109مليارات دولار أي 40%)،
- و الحكومات التي تقدر حصتها ب 9%(24 مليار دولار)،

[1] -عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص110-113.

- وأخيرا القطاع الخاص ،أفراد ومؤسسات 139 مليار دولار أي 51% و تفيد الإحصاءات الدولية أن حصة تسع دول عربية من هذه الأموال تقارب 88%، وهي تباعا الإمارات العربية المتحدة 56.2 مليار دولار (20.7%) والسعودية51.3 مليار (18.9%) والبحرين 29.9 مليار (11%) والكويت 20.4 مليارا (7.5%) وسوريا 20مليارا(7.4%) ومصر 19.7 مليارا(7.3%) ولبنان 16.9 مليار ا(6.2%) وليبيا13.9 مليارا(5.1%) وأخيرا الأردن 10.1 مليارات دولار (3.7%) . وتمتلك ست دول عربية أخرى 30 مليارا أي 11 % من الأموال العربية في الخارج ، وهي المغرب 6.1مليارات، والجزائر 5.9 مليارات و قطر 5.5 مليارات وعمان 5.2 مليارات واليمن 4.7 مليارات وتونس 2.6 مليار .أما حصة الدول العربية الست الأخيرة الأقل إمتلاكا للموجودات الخارجية وهي جيبوتي والعراق وموريتانيا والسلطة الفلسطينية والصومال والسودان فلا تتعدى 2.6 مليار دولار أي أدنى من 1%.

ب- القطاع المالي: حيث يتم توظيف الأموال العربية المهاجرة في البورصات العالمية، من خلال شراء الأسهم والسندات وأذون الخزانة وصكوك صناديق الاستثمار وغيرها من الأوراق المالية و يُحَقِقُ هذا القطاع غالبا رغبة المستثمر العربي في المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان.

ووفق تقرير المصارف الدولية فإن نحو 40%من الأموال العربية المهاجرة تستثمر في محافظ استثمارية متنوعة وفي مجال العقارات ، وما نسبته 30 % في استثمارات ذات سيولة مالية (ودائع وأذونات)، ونسبته 15% في أسواق السندات خاصة السندات الحكومية الأمريكية .

ج- القطاع العقاري: حيث يتم توظيف الأموال العربية المهاجرة في شراء العقارات ويعتبر هذا القطاع من القطاعات المفضلة للمستثمر العربي نظرا للضمانات المتوفرة فيه كحقيقة ملموسة.

د- قطاع الخدمات: ويعتبر هذا القطاع ذات أهمية للمستثمر العربي، بسبب ارتفاع حجم الطلب على منتجاته، وسهولة تكوين منشآته، وسهولة تصفيتها[1].

ه-القطاع الزراعي و الصناعي: ويقع هذان القطاعان في مرتبة أخيرة من اهتمامات المستثمر العربي، وذلك لصعوبة إنشائهما وتصفيتهما، فضلا عن تكاليفهما الباهضة وكونهما استثمارا طويل الأجل، مما يتطلب فترة طويلة لاسترداد رأس المال ومن ثم تحقيق أرباح، كما أن نسبة المخاطر فيهما مرتفعة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر تسويق المنتجات في سوق عالمية مفتوحة .

ثانيا:التوزيع الجغرافي للأموال العربية المهاجرة: يعكس التوزيع الجغرافي للأموال العربية المهاجرة اسِتِئْثَارْ الولايات المتحدة الأمريكية بالجزء الأكبر من هذه الأموال، فقد أشارت تقارير المصارف الدولية إلى أن الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافيا في الولايات المتحدة بنسبة 70%، وتتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوربية (خاصة لندن وجنيف) والأسواق الأسيوية، و تشير إحدى الدراسات إلى أن 80%

[1]- أشرف محمد دوابه **"نحو توطين الأموال العربية المهاجرة"** 2012،/10/05ص ص7-8 متوفر على الرابط .www.drdawaba.com

من الاستثمارات العربية قد تركزت في أسواق الدول الأوروبية وأمريكا ، واليابان في حين أن النسبة لم تتجاوز 15 % في كل من الدول العربية والدول النامية، ووفق تقرير مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية فإن نسبة الإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بنحو 60%من الأموال السعودية المهاجرة ، وحصلت دول أوروبا على نسبة 30 % من هذه الأموال ، أما باقي دول العالم فلم تحصل سوى على نسبة 10% فقط من تلك الأموال.

ويعكس تقرير للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا مدى أهمية الأموال العربية في دعم الاقتصاد الأمريكي حيث تشير الإحصائيات الرسمية الأمريكية إلى أن كل مليار دولار يوظفه العرب في الاقتصاد الأمريكي يخلق 30ألف وظيفة . وقد بلغ ما وفرته رؤوس الأموال العربية في أمريكا نحو 3.5 مليون وظيفة. هذا في الوقت الذي تعاني الدول العربية من البطالة، حيث يبلغ عدد العاطلين فيها نحو 20مليون شخص، بمتوسط نسبي 15% وهو من أعلى النسب في العالم[1].

المطلب الثالث:حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج:

تَتَبَايَنُ تقديرات وحجم الأموال العربية المهاجرة من مصادر مختلفة لكن دون تمييز بين مصادر هذه الأموال وكيفية تقديرها أو حسابها ومدى صحة ودقة حجمها وقد يعود ذلك إلى حرص أصحابها على السرية التامة وهو ما يجعل المعلومات الدقيقة بشأنها غير متاحة و متضاربة ، فيشير " كولين كريج " أن الإستثمار العربي في الخارج يقدر ب 1000 مليار دولار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قدرتها ما بين 800 و1000 مليار دولار في حين قدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ب 2400 مليار دولار، أما مركز دراسات الخليج لعام 2001 فإن أموال الخليج المهاجرة قدرت ب 730 مليار دولار نصفها في الاتحاد الأوروبي والنصف الثاني في بقية دول العالم وتقول بعض التقديرات إلى أن الأموال العربية المستثمرة في الخارج تتراوح بين 800 و 1300 مليار دولار ويقدرها العديد من المصرفيين بأنها تتراوح بين 600 و 800 مليار دولار وحسب مؤسسة " ميريل لنش "فإن نحو 220 ألف مستثمر من منطقة الشرق الأوسط يملكون 1200 مليار دولار تم استثماره في الخارج ويعود للسعوديين مابين 400 و 600 مليار دولار أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السعودي ومعظم هذه الاستثمارات تعود للخواص مع بعض الاستثمارات الحكومية المتأتية من الفوائض النفطية لبلدان الخليج وتتركز في أوروبا خاصة سويسرا وبريطانيا وفرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وهناك صعوبة في الحصر الدقيق لحجم تلك الإستثمارات نظرا لوجود عدة أسباب أهمها:

- تَعَدُدْ أشكال الاستثمار.

[1]- أشرف محمد دوابه ،مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

[2] - عبد الحميد زعباط**"التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي"**الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية جامعة فرحات عباس سطيف يوم 8-9ماي 2004، ص 8.

- تَنَوُعْ أصحاب هذه الاستثمارات واختلاف مشاريعهم.

- اتجاه هذه الاستثمارات إلى الدول الغربية بصورة غير مباشرة من خلال شركات أو بنوك تتواجد في مناطق أخرى من العالم كجنوب شرق أسيا أو مناطق الكاريبي أو بنما على سبيل المثال[1].

والجدول رقم (1-6) يبين تقديرات بعض الجهات لحجم الأموال العربية في الخارج.

جدول رقم(1-6) تقديرات بعض الجهات لحجم الأموال العربية في الخارج

الجـــــــــــــــــهة	التقديرات بالمليار دولار
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(اسكوا)	800
إتحاد المصارف العربية	1000-800
مجلة فارايست ايكونوميك ريفيو الصينية	1500-1000
منظمة العمل العربية	2220(حكومي وخاص)
مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة	1500(الثروات الخاصة بول الخليج فقط)
المنتدى الإسلامي الدولي	3000(حكومي وخاص)
تقديرات عالمية أخرى	2400
صندوق النقد العربي	2800
مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية	1000-800أموال سعودية في الخارج منها 70%في الولايات المتحدة
مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	1200-800الاستثمارات الخليجية في الخارج
جمعية الاقتصاديين البحرينية	1400
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1400

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار 2004/4، ص 8.

من خلال الجدول السابق يتضح أنّ تقدير حجم الأموال العربية في الخارج يَتَبَايَنْ من جهة إلى أخرى، وتراوحت هذه التقديرات بين 800 مليار دولار إلى 3000 مليار دولار، وقد تكون هذه الأموال حكومية أو خاصة.

[1]-سليمان بلعور **"دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية"** مجلة الباحث المركز الجامعي غرداية الجزائر، العدد08سنة2010، ص ص 3-4.

المبحث الثالث:انسياب الأموال العربية للاستثمار في الدول الغربية:

منذ السبعينات شهدت المنطقة العربية انتقال أو هجرة رؤوس أموالها إلى مختلف مناطق العالم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية والواقع وقد ساهم في ذلك عوامل عديدة داخلية وخارجية سنحاول استعراضها فيما يلي:

المطلب الأول: الجوانب النظرية لانتقال الأموال والواقع:

إن إنتقال رؤوس الأموال العربية خارج البلاد العربية هو إنتقال و إتجاه مضاد حسب التطبيق العملي للنظرية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى كيف أن الفرصة البديلة للاستثمار بالعالم الخارجي لم تكن أفضل من الاستثمار في العالم العربي، يمكن القول أنه من كافة النواحي فهناك فجوة تمويلية في العالم العربي وهي عدم قدرة الموارد المالية لهذه الدول على تمويل الاستثمار التنموي الضروري لها والتي وصلت إلى حوالي 70% يتم تغطيته عن طريق التمويل الإقتراضي والإعانات، حتى أن هذه الفجوة خلفت أثار سلبية عديدة على مستوى الدول العربية؛ انتشار البطالة ؛أسعار مرتفعة،قلة وضعف الإنتاج نتيجة ضعف ونقص الاستثمارات سواءا العربية البينية أو الأجنبية وبالتالي عدم القدرة على سد الفجوة التمويلية .

فالنظرية الاقتصادية تقول أن حركة رؤوس الأموال تنتقل من بلدان الفائض إلى بلدان العجز، لكن ما نراه في الواقع وفي التطبيق العملي قد أثبت إلى جانب ذلك حركة رؤوس الأموال في الاتجاه العكسي أو المضاد ،أي من بلدان العجز إلى بلدان الفائض وكمثال على ذلك التناقض الذي يظهر على الدول العربية وهجرة أموالها إلى الخارج والمقدرة مابين 800 إلى 2400مليار دولار في حين أن هذه البلدان العربية أو أصحاب هذه الأموال تتخبط في مشاكل عدة ؛قلة في مصادر التمويل ومشكلة المديونية الخارجية جراء القروض وخدمة الدين لمعالجة العجوزات كذلك هناك مشكلة البطالة كصورة تعبر عن قلة أو انعدام المشاريع التي تستقطب هذه الأيدي العاملة، ناهيك عن ظاهرة التضخم.

بالإضافة إلى الدول العربية وما نتج عن ما هو معروف عن النظرية الاقتصادية فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز وما يحدث الآن هو العكس هناك دول أخرى فروسيا مثلا نتيجة ظروف الحرب إنتقلت حوالي 140 مليار دولار إلى الخارج.

وانتشار هذه الظاهرة في مختلف القارات ؛إفريقيا ،أسيا و أمريكا على الرغم من الظروف الإقتصادية والاجتماعية التي تتطلب أموال كبيرة[1].

[1] -عادل حميد يعقوب عبد العال**"هجرة رؤوس الاموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة (الحالة العربية)**"مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة جامعة أم القرى،2012/11/06 ص ص 11-12متوفر على الموقع*www.kantakji.com/media/5588/1078.do*

وفي ظل التحليل الإقتصادي لظاهرة انتقال رؤوس الأموال العربية في الاتجاه المضاد أو العكس يتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل التالي :هل وفقت الدول العربية أثناء إختيارها إستثمار أموالها خارج البلاد العربية أي بالتضحية بالاستثمار المحلي مقابل الإستثمار الأجنبي أو مقابل فرصة بديلة أفضل في البلدان الغربية؟.

لكن هل أتيحت لها فرصة لاستثمار أموالها في ظل الميزة النسبية للمستثمر العربي في تلك البلدان من حيث حجم الاستثمارات والأموال المتوفرة بما أنها دول الفائض وكذا التطور الذي تشهده مختلف المؤسسات والقدرة الفائقة على إنتهاز الفرص أمام المستثمر العربي.

لكن بالرغم من اختيار المستثمر العربي الاستثمار في الخارج نتيجة الإمتيازات التي يجدها هناك كالربحية والضمان والأمان إلا أنها تعتبر بمثابة إغراءات فقط و أوهام وهي نوع من التحديات حيث تلحق أضرار بالمجتمع ومخاطر تلحق بها في حد ذاتها وما نتج عن الأزمة المالية الأخيرة من تجميد ومصادرة وغيرها من الخسائر ناهيك عن عرقلة جهود التنمية الاقتصادية المحلية خاصة أو العربية[1].

المطلب الثاني: أسباب تدفق الأموال العربية إلى الخارج:

كيف يُعْقَلُ للعرب أن يُوَجِهُوا كل تلك المليارات نحو الاستثمار في العقارات والمضاربة في الأسهم ولم تخصص ولو نسبة ضئيلة منها في دعم المؤسسات العلمية والتقنية أو خلق مؤسسات بحثية جديدة يتم من خلالها تحسين واقع الصناعات العربية وقطاعات الخدمات والتجارة وغير ذلك من القطاعات الأخرى ،ما يساعد على تنمية مستدامة للقطاعات الاقتصادية ،وكذلك خلق فرص عمل ،وتحسين مساهمتنا في الناتج المحلي الإجمالي للعالم،والتخفيف من معضلتي الفقر والبطالة في هذا الجزء من العالم[2].

تذكرنا مقولة رجل الأعمال الأمريكي المعروف " ولتر ريستون " : "إن رأسمال يذهب إلى المكان الذي يحتاج إليه و يبقى في المكان الذي يحسن معاملته "،ومن هنا نجد أن رأس المال ينتقل من مكان إلى أخر لأسباب عديدة وهي:

أولا:الأسباب الداخلية (الطاردة): حيث أن هناك قيود ومحددات أو عوامل تتصل بقدرة الاقتصاد على توظيف الاستثمارات واستيعابها، ومنه تتمثل محدداتها في الأنواع الرئيسية التالية :

1)- نقص عناصر الإنتاج : فهناك عوائق ناشئة عن قلة عناصر الإنتاج المكملة لرأس المال من الموارد الطبيعية فالتوسع في الطاقة الاستيعابية لن يتأتى إلا إذا كانت العوامل السالفة الذكر وافرة ومناسبة مما يتيح استغلال الفرص الاستثمارية.

2)- البنية الأساسية: فعدم كفاية البنية الأساسية ومدى توافر خدمات البنية الأساسية من طرق، سكك، موانئ، ومحطات توليد الكهرباء وشبكات المياه والري والصرف والسدود...الخ، يقلل من إمكانات إقامة

[1] -بوكساني رشيد**"معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها "**رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص273 -274 .

[2] -عبد الحي زلوم وآخرون**"مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"** دار الفارس للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،الأردن،2008، ص21.

مشروعات الإنتاج المباشر وكذا خلق حوافز إضافية للإستثمار وضعف البنية التحتية يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار وانخفاض العوائد.

3)-إختلال الهيكل الإنتاجي : فَتَخَلُّفُهُ يعني أحد مظاهر الإختلال الهيكلي الرئيسي للإقتصاد، فتغيير أساليب الإنتاج المستخدمة يفتح أفاقا جديدة لمزيد من الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الاستثمار والطاقة الاستيعابية.

4)-درجة تعطل الطاقات الإنتاجية : فهناك طاقات إنتاجية متاحة دون تشغيلها بالكامل بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ومنه انخفاض معدل الاستثمار وكفاءته حيث أن معدل الاستثمار مرتبط بقدرة المجتمع على تشغيل طاقاته الإنتاجية القائمة بالكامل وكذا على قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الجديدة حيث أن كلما زادت الطاقات الإنتاجية العاطلة كلما انخفض معدل الاستثمار وكفاءته.

5)- المحددات الإدارية والتنظيمية: فالنقص في التدريب والمهارات الإدارية والتنظيمية سواء كانت الكمية أو النوعية مثلا كمهارات تهيئة مشروعات الاستثمار وتقويمها بما لها من أهمية حيث اعتبرت مؤسسات القروض الدولية أن هذا النقص أحد المحددات الأساسية للطاقة الإستيعابية.

6)-المحددات السياسية و الاجتماعية:بالرغم من أن هناك علاقة قوية تربط المحددات السياسية والاجتماعية ببعضها إلا أن وجود إحداها لا يتطلب بالضرورة وجود الأخرى، فهناك علاقة بين الاستثمار والمناخ السياسي السائد من حيث الاستقرار السياسي (الأمن واللأمن)،فمثلا تغيير مستمر في أنظمة الحكم وتغيير تشريعات تحكم العلاقات الاقتصادية ،فكلما تمتع المجتمع بالاستقرار كلما كان هناك إقبال على الاستثمار وبالتالي القدرة الاستيعابية.

7)-حجم السوق: حيث اتساع نطاق السوق يمثل حافزا لمزيد من الإنتاج أو بعبارة أخرى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لأغراض الإنتاج حيث أنه من المعروف أن الطلب على رؤوس الأموال لاستثمارها إنما هو طلب مشتق من الطلب على السلعة أو الخدمة الذي ينتجها هذا الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى ضيق نطاق السوق يحد من التوسع في المشروعات الإستثمارية ذات وفورات الإنتاج الكبير حتى المستثمرين يحجمون عن إستثمار أموالهم داخل الدولة كما هو الحال بالنسبة للدول العربية ذات الفائض المالي بحجة قلة الفرص الإستثمارية المتوفرة والناتجة عن ضيق السوق الداخلية.

8)-الطاقات الإنتاجية العاطلة : تشكل الطاقات الإنتاجية العاطلة في الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية إحدى العوامل المعيقة للاستثمار وكفاءته فمعالجة أو القضاء على هذه المشكلة قد يزيد من حجم الناتج القومي بمقدار ما تمثله هذه الطاقات حتى أنه يمكن الاستغناء على استثمار إضافي جديد وما يصاحب هذا الأخير من مضاعفات وأعراض[1] .

[1]-عبد الهادي عبد القادر سويفي**"أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"**بدون دار النشر،بدون بلد النشر،2008،ص ص235-245.

9)-ضعف الفرص المتاحة للتنويع في السوق المالية العربية: تتسم الأسواق المالية العربية بضعف الفرصة المتاحة للمستثمر من أجل تنويع محفظة أوراقه المالية، وهذه السمة المشتركة تضع قيودا على إستراتيجيات الاستثمار، سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات، وفي معظم الأسواق المالية العربية كان قطاع البنوك وقطاع المقاولات يسيطران على حجم التداول، كما أصبح سهم المحمول والاتصالات في الوقت الحاضر يستحوذ على نسبة عالية من حجم التداول،ويبدو أن سلوك المستثمر في البورصة أصبحت تحكمه سياسة القطيع، رغم وجود بعض القطاعات الواعدة ذات الربحية العالية، مثل: قطاع المطاحن، وقطاع الأسمنت[1].

وتشير بعض التقديرات إلى أن الأموال العربية المتواجدة في الخارج، تفوق حجم أصول القطاع المالي العربي بكثير، ومنه فمن الصعب على القطاع المالي أن يستوعب كل الفوائض المالية العربية[2].

10)- هو نتيجة السلوك الطبيعي وتطور الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن التفاعل بين نمو الثروة والتجارة الخارجية والتكامل المالي.فنمو الثروة يزيد الطلب على الأصول المالية،وتقليص المخاطر إلى الحد الأدنى ينطوي على الاحتفاظ بهذه الأصول في محفظة استثمارية متنوعة ،كما أن حساب رأس المال المفتوح،في ظل نظام مالي محلي غير متطور ،يتضمن الاحتفاظ بالمحفظة الاستثمارية بمكون من الأصول الأجنبية.

تزداد التدفقات إلى الخارج مع التوسع في التجارة الدولية لأن الشركات المنخرطة في التجارة الدولية ترغب في الاحتفاظ بأرصدة تشغيلية من الصرف الأجنبي وبسبب ائتمان الصادرات للمستوردين.

11)-العلاقة بين معدل العائد للإستثمار في الإقتصاد المحلي: حيث أنه في ظل الصدمات الخارجية مثل شروط تبادل تجاري أقل أو أسعار فائدة أجنبية أعلى ،فإن تدفق رأس المال العادي يتأثر بمعدلات العائد المحلي لأن هذه الصدمات تخلق فرقا بين أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية وبالتالي تحفيز التدفق إلى الخارج.

12)-السياسات الاقتصادية: كالسياسة النقدية و المالية وسعر الصرف، فالسياسة النقدية المُتسمة بالكبت المالي في ظل تضخم مرتفع تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سالبة،وسياسة سعر الصرف الهادفة إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي غير قابل للإستمرار تولد توقعات بتخفيض العملة مستقبلا مما يخفض قيمة الأصول المحلية، و أما السياسة المالية التي تفرض ضرائب تمييزية على دخل رأس المال، وتبقى عجز الميزانية غير قابل للاستمرار مع إحتمالات المستقبل بتنقيد الدين العام، فإنها تجعل الأصول الأجنبية ملاذا لرأس المال أكثر مكافأة،ومنه تكون نتيجة هذه السياسات زيادة مخاطر الاحتفاظ بأصول محلية وإن تسبب ارتفاعا في تدفق رأس المال إلى الخارج أو هروبه[3].

---

[1] برودي نعيمة وبلعربي عبد القادر **''تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟''**الملتقى الدولي حول:سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي 21و22 نوفمبر 2006.جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.ص10.

[2] --حسين عبد الله وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص101.

[3] -علي الصادق وعلي البلبل**''تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج''**ص 19-20 متوفر على الموقع http://www.amf.org.ae

13)-إنخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK : ففي البلدان العربية تقدر الإنتاجية الحدية لرأس المال بنحو 15 % مقارنة بحوالي 21 % للدول النامية و16.5% للدول المتقدمة.

فانخفاض العائد لرأس المال العربي يشرح بدوره لماذا يتحول رأس المال الهارب إلى تدفق رأس مال عادي ولماذا يتجه رأس المال العربي العائد نحو الاستهلاك وليس الإستثمار[1].

14)-عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة،واستخدامها بكفاءة نظرا لضعف الحوافز الاجتماعية،وضعف التقدير و الإعتبار الاجتماعي التي يتيحها المجتمع سواء للعاملين في نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي أو لمستخدميها[2].

15)- الغياب الواضح للمؤسسات الرسمية، ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،كما تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية الحكومية المتمثلة في البيروقراطية والروتين وتعقيد المعاملات والإجراءات[3].

16)-المصارف العربية: تتفاوت المستويات بين الدول العربية في مجال التطور المالي وذلك لأثر استخدام السياسة النقدية وتوجيهها،ومن سمات الأوضاع المصرفية في المنطقة العربية استمرار هبوط الوعي المصرفي والإقبال على المصارف بالمقارنة مع العالم المتقدم ،وتواضع مستوى توظيف الأموال إلى مادون المستوى المطلوب ،على الرغم من وفرة الفوائض المالية النفطية ،أيضا عدم وجود معايير موحدة عربيا لقياس المخاطر المصرفية ،إذن حصة المصارف العربية من السوق المصرفي العالمي هي دون المستوى المطلوب ومن جوانب الضعف المؤدية إلى ذلك ما يلي:

-صغر حجم البنوك العربية نسبيا.

-كثافة الحضور المصرفي الذي يتزامن مع ضعف العادة المصرفية أو الوعي المصرفي.

-تمركز السوق المصرفية القطرية في كل دولة على عدد قليل من المصارف بالرغم من وجود كثيف لمصارف عدة.

- انتشار ظاهرة تعثر الديون في بعض المصارف.

- ضعف التقدم التقني في مجال المصارف في بعض الدول.

- عدم اتساق قواعد الرقابة البنكية من قبل البنوك المركزية العربية[4].

ثانيا:الأسباب الخارجية (جاذبة): بالإضافة إلى الأسباب الداخلية التي أثَّرَت في هجرة الأموال العربية هناك عدة أسباب خارجية ساهمت في ذلك نذكر منها:

---

[1]- علي الصادق وعلي البلبل، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]- فليح حسن خلف**"اقتصاد المعرفة"**عالم الكتب الحديث،اربد،الطبعة الأولى،2008،ص238.

[3]- ربحي مصطفى العليان**"إدارة المعرفة"**دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص359.

[4]-عبد الحي زلوم وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص22.

1)-أثار العولمة المالية : فَبِفعْـل التحرير المالي تم إلغاء القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات وإزالة الرقابة الحكومية على تداول ومبادلة مبالغ كبيرة نحو الخارج، لذا أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وبحرية مطلقة من سوق لآخر، مستخدمة في ذلك شبكة الربط الإلكتروني.

وفي ظل التحرير المالي سمحت الدول لأصحاب المدخرات المحلية لاستثمارها في الخارج وفي مختلف الأشكال، بالرغم من العجز الكبير في ميزان المدفوعات وديون خارجية ضخمة بالإضافة إلى خدمة أعبائها[1].

2)-المحافظة والضمان على الأموال: حيث تعتبر الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا حسب المستثمرين العرب البلاد الآمنة للحفاظ على قيمة هذه الأموال نتيجة لقوة الأداء الإقتصادي بهذه الدول تزامنا مع القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية مما يمنع المساس والتعدي على هذه الأموال .

3)-الربحية: تمثل الربحية أحد أهم العناصر المحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها، ومن المعروف في الإقتصاد أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد وتطوره قَلَّت فرص الاستثمار المربح فيه وفي المقابل تكون فرص الاستثمار في البلدان الأقل تطور مثل البلدان العربية وأكثر ربحية منها في الدول المتقدمة مما يفسر أن أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق أسيا التي تتميز بتوفر شروط ضرورية للاستثمار أو ما يسمى بتهيئة المناخ الاستثماري، وهذا ما يبين أن السبب الرئيسي وراء إحجام الأموال العربية على الاستثمار في الوطن العربي، وتختلف درجة الربحية من بلد إلى أخر، ففي الوقت الذي يصل فيه معدل الربحية من 13-14% في مجموعة دول جنوب شرق أسيا يصل فيه معدل الربحية إلى حوالي 4.3% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية .

4)-حرية استعمال الأموال: ففي الدول الغربية يمكن للمستثمرين العرب في أي وقت وفي أي مكان استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم دون عوائق، ومن خلال ما سبق يمكن وضع أوزان ترجيحية لأسباب هجرة الأموال العربية خارج أوطانها ومنها:

- المحافظة على الأموال والضمان 60%.
- الربحية 20%.
- القدرة على الإسترجاع للأموال و الأرباح بدون قيود 20% [2].

5)- اختلاف بين أسعار الفائدة الدولية: من المعروف أن رؤوس الأموال تنتقل من البلدان ذات الفائض في رأس المال إلى البلدان ذات العجز ، حيث ترتفع أسعار الفائدة في بلد العجز في حين تكون منخفضة في بلد الفائض، ومنه فرؤوس الأموال تتدفق إلى البلدان ذات أسعار فائدة مرتفعة رغبة في تحقيق عائد أكبر، مثل شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل (كأذون الخزانة والأوراق التجارية...)أو إيداعه في البنوك الأجنبية التي

[1] - بعلوج بولعيد**"العولمة المالية"** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة، حـــــالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة ،23 – 24 نوفمبر 2004 ، ص ص 9،11.

[2] -بوكساني رشيد**"معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"**مرجع سبق ذكره،ص ص274-275.

تتميز بسعر فائدة مرتفع، فالدول الرأسمالية الصناعية استخدمت خلال السبعينات وما بعدها سعر فائدة مرتفع حيث بلغت ذروتها في عام 1986م مما أدى إلى أزمة مديونية دولية وما نتج عنها.

إذا العائد المتوقع من ارتفاع سعر الفائدة محدد لانتقال رؤوس الأموال، خاصة أن رأس المال قصير الأجل ومنه يمكن استخدام معدلات الفائدة لتعديل تدفقات رأس المال بين الدول .

6)- أغراض المضاربة: فالمضاربة هي تعاقد من طرف أفراد أو شركات أو بنوك ذوي الثروة على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلي، فانتقال رؤوس الأموال مبنية على توقعات المضارب في التغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان ،وبالتالي فالمضاربين يقومون بتحويل أموالهم إلى البلدان المعنية وشراء كمية من عملة ذلك البلد والإحتفاظ بها وبيعها عند ارتفاع سعر صرفها في السوق العالمي.

كما أنه يمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس في سعر صرف (قيمتها الخارجية) عملتها الوطنية وبالتالي فإن المضاربين يتعرضون إلى خسائر ناشئة عن سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين،وقد تتحقق توقعات المضارب أحيانا وأحيانا أخرى لا تتحقق،وقد يكون مضارب على الصعود عند توقع ارتفاع قيمة العملة المعنية ويكون مضارب على الهبوط عند ما يحدث العكس.

فبعد عام 1989م تقريبا أصبح رأس المال أكثر اعتماد على المضاربة وأقل إنتاجية، حيث يتم تداول أكثر من 200 بليون دولار في البورصة يوميا ولا يتعدى حجم التعامل الحقيقي 10%من صافي المبلغ[1].

7)- سيولة البورصات الغربية:

تعبر سيولة البورصة عن سهولة تداول الأوراق المالية بيعاً أو شراءًا، وتعتبر مؤشراً هاماً لإغراء المستثمرين والمدخرين على حد سواء للتعامل في البورصة. وتسمح سيولة البورصة بتقليل المخاطر وتحقيق جاذبية أكثر للأموال كونها تعطي الفرصة للمدخرين لتحصيل أصولهم من الأوراق المالية وبيعها بسرعة وبأسعار مناسبة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كأن تكون لديهم رغبة في استرجاع مدخراتهم أو تغيير مكونات الحوافظ المالية لديهم. ويكون في وسع الشركات في حالة سيولة البورصة رفع رأس مالها عبر الإصدارات الجديدة لتجاوز الآجال الطويلة التي تتطلبها الاستثمارات المنتجة، مما ينعكس بالإيجاب على التخصيص الأمثل للموارد[2].

---

[1]- العقون نادية**"تحرير حركة رؤوس الأموال وأثارها على ميزان المدفوعات :دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1990 "**رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2004/2003، ص ص27-28.

[2]- سامي مباركي**"فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات دراسة مقارنة:الجزائر،المغرب،وتونس"**رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة،2004/2003ص30.

المطلب الثالث:الآثار والنتائج المترتبة على هجرة رؤوس الأموال العربية:

يَتَرَتَبُ على إنتقال رؤوس الأموال عدة آثار ونتائج إقتصادية على كل من البلد المصدر والبلد المستورد لرأس المال،و سنكتفي بتناول كل ما يترتب على الدول العربية كبلد مصدر لرأس المال فيما يلي:

أولا:الآثار المترتبة على تدفق رأس المال إلى الخارج:

1)- استنزاف الاحتياطات النقدية للدولة:

مع هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج يتأثر الاقتصاد المحلي سلبا، خاصة على حجم الإحتياطيات النقدية لدى الدولة وذلك بزيادة عرض العملة المحلية من طرف أصحاب رؤوس الأموال مقابل العملات الأجنبية .

2)-عدم إستقرار العملة المحلية:

بالإضافة إلى آثار هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج على استنزاف وزيادة عرض العملة المحلية فإنها تؤثر أيضا على قيمة العملة المحلية، من خلال تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية وبالتالي زيادة عرضها مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، فانخفاض احتياطيات الدولة وانخفاض قيمة العملة يترتب عليها صعوبة و ضعف الدولة في التحكم وحماية عملتها من التقلبات الغير مرغوب فيها[1].

3)- إرتفاع معدل البطالة:

تؤثر هجرة رؤوس الأموال على الاقتصاد المحلي خاصة في انخفاض الاستثمارات أو عدم قيام مشاريع استثمارية، التي تستوعب الأيدي العاملة أي انخفاض الطلب على العمل مما يفضي إلى زيادة معدل البطالة[2].

ثانيا: النتائج المترتبة على تدفق رأس المال إلى الخارج:

1)-زيادة حجم الحكومة :

حيث يؤدي تدفق رأس المال إلى الخارج إلى زيادة القطاع العام في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي أكثر مما كان متاحا، ومنه تراجع القطاع الخاص من خلال تدفق رأسماله إلى الخارج يدفع القطاع العام لتولي حصة أكبر في الاقتصاد و هو ما ينطبق على الدول العربية حيث ظلت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نسبيا عند34 % مقارنة بحوالي 21% للدول النامية.

2)-التقليص من القاعدة الضريبية :

خاصة المال الهارب وذلك بنقل الثروة الخاصة خارج سلطة الإدارة الضريبية الوطنية ،وهذا النقل يزيد عجز الميزانية إضافة إلى تدهور في توزيع الدخل بنقل عبء الضريبة من رأس المال إلى العمل ،وهو ما ينطبق على البلدان الضريبية حيث نصيب الدول العربية من مجمل الإيرادات الحكومية لا يزيد عن 36 %

[1] -عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف**''هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب والآثار ووسائل العلاج''**بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،كلية الشريعة ،جامعة أم القرى،ص ص 13-14.

[2]- سليمان بلعور،مرجع سبق ذكره،ص05.

مقارنة بنحو 69 % للبلدان النامية و75% للبلدان المتقدمة، ما يجعل الدول العربية تعتمد على الضرائب غير المباشرة الارتدادية للحصول على إيرادات إضافية.

3)-تقليص معدل النمو الاقتصادي:

وهذا من خلال تحويل الادخار من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار المالي الأجنبي أي تقليص معدل النمو الاقتصادي الذي كان يمكن أن يتحقق ومنه إغلاق فرص خلق مواطن عمل لاستيعاب العمالة العربية المتنامية[1].

4)-زيادة تعطل الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدل الاستثمار:

فهناك طاقات إنتاجية متاحة دون تشغيلها بالكامل بمختلف الأنشطة والقطاعات الإقتصادية، ومنه انخفاض معدل الاستثمار وكفاءته حيث أن معدل الاستثمار مرتبط بقدرة المجتمع على تشغيل طاقاته الإنتاجية القائمة بالكامل وكذا على قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الجديدة حيث أنه كلما زادت الطاقات الإنتاجية العاطلة كلما انخفض معدل الاستثمار وكفاءته[2].

[1]- علي الصادق وعلي البلبل، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.
[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص235-245

خلاصة الفصل الأول:

يَتَّضِحُ مما سبق أنه لابد من التَّفْرِقَة بين الفوائض المالية الفعلية والفوائض المالية الغير فعلية، فقد تتوفر بلدان على فوائض مالية لكن لا تُمثل فوائض ناتجة عن الاكتفاء الذاتي للاحتياجات المالية أو تفوقها في النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في الدول العربية، والتي تراكمت لديها أموال لم تجد لها سبيلا إلا الاستثمار في الخارج، وهذه الفوائض إن دَلَتْ على شيء إنما تدل على عدم الكفاءة في إدارتها بالمقارنة مع الظروف التمويلية التي تعاني منها أغلب الدول العربية وفي كثير من الأحيان تؤدي بها إلى الاستدانة من الخارج وبشروط جد قاسية.

وتتكون الأموال العربية في الخارج من مصادر متنوعة قد تكون أفرادا أو حكومات، يُمثل جانبها الأكبر أموال الدول النفطية أو دول الفائض، ونظرا لانتقالها بطرق غير قانونية أو للسرية التامة من قبل أصحابها تتضارب تقديرات مختلف الجهات لحجم هذه الأموال المتواجدة في الخارج، ومن حيث توزيعها في الخارج فإنها تتركز في مناطق مختلفة من العالم خاصة الولايات المتحدة الامريكية وفي القارة الأوروبية و الأسيوية، أما من حيث توزيعها قطاعيا فكان حسب اهتمام ورغبة المستثمر العربي.

ومرة أخرى يُخْطِئُ العرب، فبعد الاعتماد على سلعة وحيدة وناضبة قامت الدول العربية باستثمار فوائضها المالية خارج أراضيها، وأهملت الاحتياجات الداخلية خاصة دول العجز والتي في كثير من الأحيان تتحصل عليها وبشروط مجحفة، واختارت دول الفائض الريع المالي بتوظيف الجزء الأكبر من أموالها في الخارج في مختلف القنوات على حساب الدخل المتجدد كما هو الحال في الدول الصناعية الكبرى.

وفرض الواقع الحالي نفسه حيث هاجرت الأموال العربية أوطانها مخالفة بذلك النظرية الاقتصادية، كنتيجة لعدة أسباب داخلية تتعلق بالوطن العربي وأسباب خارجية تتعلق بالدول الغربية، ودون شك أن هذه الأموال عندما تَدَفَقَتْ إلى الخارج فإنها تركت العديد من الآثار والنتائج الاقتصادية والتي ألحقت أضرارا بالاقتصاد المحلي.

الفصل الثاني:
التـــــكامل الاقتصادي العربي

تمهيد الفصل الثاني:

يُعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات التلاحم والانسجام والترابط الاقتصادي بين الدول المنضوية تحت لِوَائِه، ويُمثل أحد أهم السُبل والاتجاهات نحو الوحدة الاقتصادية وعدم التمييز بين الاقتصاديات القومية للدول، خاصة وأنّ التكامل الاقتصادي يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وتقسيم العمل بين الدول، كما أنه يتضمن أيضا إزالة كافة الحواجز والقيود خصوصا على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج بين الدول وغير ذلك.

وعلى المستوى العربي فقد سَعَتْ الدول العربية إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي من خلال عدة محاولات، منها ما تم في نطاق جامعة الدول العربية وهذا بعقد عدة معاهدات واتفاقيات بين بلدان جامعة الدول العربية، ومنه ما تم خارج نطاق جامعة الدول العربية كإنشاء اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي، وفي ظل المحاولات العربية ومسيرتها، اتبعت الدول العربية عدة مداخل في تحقيق التكامل العربي، انطلاقا من المدخل التبادلي وصولا إلى المدخل الإنتاجي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل استعراض التكامل الاقتصادي بوجه عام والتكامل الاقتصادي العربي بوجه خاص، ويتناول المبحث الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي من حيث مفهومه وصوره وأسسه وكذا المقومات والدوافع والآثار ونماذج عالمية في التكامل، كما يتناول المبحث الثاني ماهية التـكامل الاقتصادي العربي؛ مفهومه ومسيرته ومعوقاته ونماذج عربية في التكامل، أما المبحث الثالث فيتضمن مداخل التكامل الاقتصادي العربي ومظاهر الفشل والنجاح خلال مسيرته التكاملية والآفاق المستقبلية لتطوير التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول:الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:

إن ظهور مصطلح التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي أثار العديد من التساؤلات، ولفهم هذه الظاهرة التي أعطت دفعة قوية لتلاحم وانسجام العديد من الأقطار كان لابد علينا الوقوف على الجوانب التي يتضمنها.

المطلب الأول:ماهية التكامل الاقتصادي:

تَتَعددُ تعاريف التكامل الاقتصادي وتختلف من اقتصادي إلى آخر، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولا:مفهوم التكامل الاقتصادي:

1-التكامل لغة: فالتكامل ترجمة لكلمة intégration اللاتينية الأصل، وهي تعني تجمع الأشياء لتؤلف شكلا واحدا، أما التكامل فهو كواقع يعني الحالة التي لا يبقى فيها تمييز بين الدول الداخلة في التكامل[1].

2-التكامل اصطلاحا: لم يحظى مصطلح التكامل الاقتصادي باتفاق عام حول تعريفه بين الاقتصاديين المختصين في هذا المجال لاختلاف وجهات نظرهم وتباينها ذلك من حيث شكل ونوع هذا التكتل أو التعاون الإقتصادي المشكل بين هذه الدول، فالبعض يعرفه حسب أهدافه والبعض الأخر حسب أسبابه أو مبرراته وهذه بعض التعاريف الخاصة بهذا المصطلح كالأتي:

- تعريف بيندر (PINDER): فالاقتصادي بيندر حاول معرفة أصل كلمة التكامل" INTEGRATION" في قاموس اللغة OXFORD حيث توصل إلى أن التكامل يعني جمع الأجزاء و تكوين شيء واحد منها.أو بمعنى آخر أن التكامل هو اتجاه نحو الوحدة و عدم التمييز بين الاقتصاديات القومية للدول[2].

- تعريف تنبرجن (J.TINBERGEN): حسب الاقتصادي تنبرجن في تعريفه للتكامل الاقتصادي على أساس أنه يحتوي على جانبين،أحدهما سلبي و الآخر إيجابي،فالجانب السلبي يقوم على أساس إلغاء أدوات معينة في السياسات الاقتصادية الدولية،أما الجانب الايجابي فإنه يقوم على إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول إلى المجتمع الجديد الموحد[3].

- تعريف بيلا بلاسا (B.BLASSA): فبيلا بلاسا يعرف التكامل على أنه"عملية و حالة في آن واحد ،فهو عملية؛لأنه ينطوي على التدابير،والإجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف،و ينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام[4].

---

[1]- Bela blassa,**the theory of Economic integration** , Richard,D.lrwin . Homewood,1961, p.1

[2]- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري"**تأثير الإقليمية في الدول المقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**"رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة حلوان–كلية التجارة و إدارة الأعمال،2000 ، ص 08.

[3]- جاسم بن محمد القاسمي"**التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،انجازاته و تحدياته**"مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية،2000،ص 40.

[4]-Bela blassa **,the theory of economic integration**,richard.Irwin,ing.home wood,Illinois,1961.p1

بين هذا وذاك اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في "التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة ،مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو "[1].

ثانيا:صور التكامل الاقتصادي[2]:

أشكال التكامل الاقتصادي تعبر عن مرحلة من مراحل سيرورة التكامل الاقتصادي أو الدرجة التي وصل أو سيصل إليها التكامل وتقدمه وكل شكل يلي الشكل الأول يعنى به تحقيق مزايا أفضل من الأول وصولا إلى أعلى درجة وهذا ما سنراه في الأتي:

1-منطقة التجارة الحرة free Trade area: وفي هذه المرحلة يتم إلغاء الحواجز الجمركية على المنتجات ذات المنشأ المحلي المنتجة في دولة أو أكثر داخل المنطقة ،مع احتفاظ كل بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم .وبعد إقامة المنطقة تظل الدول الأعضاء مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.

2-الاتحاد الجمركي customs union [3] : و هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول الأطراف في الإقليم الجمركي الواحد،ويتفق الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى اعتماد تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى وإلغاء المراقبة الجمركية على الحدود البينية للأعضاء.

وتعتبر المجموعة الاقتصادية الأوربية ما بين 1957 و1992 م من أهم أشكال الاتحادات الجمركية التي عرفها العالم .

3-السوق المشتركة Common market: وتتجاوز هذه المرحلة ما يحققه الاتحاد الجمركي من تماثل في معاملة انتقال السلع، إلى تحقيق حرية عناصر الإنتاج من دول إلى أخرى داخل السوق أي انتقال رأس المال وحرية ممارسة المهن و مزاولة النشاط الاقتصادي.

4-الاتحاد الاقتصادي économico union: تضيف هذه المرحلة إلى ما حققته سابقاتها وذلك بإحداث تنسيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء كالسياسات النقدية والمالية و الزراعية و غيرها من السياسات الاقتصادية ،عملا على القضاء على التمييز discrimination في المعاملة الراجع إلى الاختلاف في تلك السياسات.

---

[1]-.سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]- محمد محمود الإمام"**التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**"معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2000، ص 40.

[3]- Linder .P.H & Paugel.T, **Economie internationale** ,Paris,Economica,1997, P 286.

5-الوحدة الاقتصادية economic unity: تعرف أيضا بالاندماج الاقتصادي الكامل total economic integration وهي أعلى درجات التكامل .ففيها يتم توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول النقدية والمالية ،بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد،تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية – supra national تكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء[1].

ثالثا: أسس التكامل الاقتصادي:

نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول ولتحقيق المقاصد و الأهداف المسطرة تم وضع الأسس التي يقوم ويعتمد عليها التكامل الاقتصادي وهي كالأتي:

1)- إلغاء الحواجز الجمركية: تسعى الكثير من الدول إلى الدخول في تكتلات اقتصادية بحثا عن أسواق لتصريف منتوجاتها نتيجة ضيق أسواقها المحلية ورغبة في زيادة الإنتاجية لتخفيف وتعويض التكاليف الإنتاجية وتوسيع المشروعات وذلك من خلال إلغاء مختلف القيود الجمركية لتسهيل وحرية تبادل العمليات التجارية بين هذه الدول المتكاملة[2].

ولكن لكي لا يتم إلحاق الضرر بالمنتجين يتم الإلغاء لهذه الرسوم الجمركية تدريجيا إضافة إلى تقديم إعانات للمنتجين الأقل كفاءة إلى حين تجاوز حالة عدم الكفاءة في الإنتاج والوصول إلى التخصص وتقسيم العمل وتوزيع عادل للمنافع والأعباء[3].

2)-وضع تعريفة جمركية وسياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي: حيث يرجع بعض الاقتصاديين عدم الوصول إلى إنشاء سوق مشتركة سببه غياب تعريفة جمركية موحدة وكذا غياب سياسة تجارية موحدة باتجاه باقي الدول خارج الاتحاد أو التكامل وهذا لتفادي الوقوع في بعض الانحرافات أو التجاوزات التي قد تطرأ على مختلف العمليات سواء كانت عمليات التبادل التجاري أو عملية الإنتاج أو عمليات الاستثمار وكذا يجب على الدول الأعضاء المنضوية في التكتل عدم القيام باتفاقيات أو اتفاقيات دفع أو ما شابه ذلك مع دول خارج الاتحاد دون موافقتهم[4].

3)- إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج:

3-1)-على حركة رؤوس الأموال : من بين أسس التكامل الاقتصادي الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال داخل الاتحاد مما يمكن الدول ذات العجز المالي من الانتفاع من الموارد الرأسمالية لدول الفائض كما يمكن الاستفادة من هذه الموارد محليا بتقييد حركتها مع العالم الخارجي ولابد من وضع آليات أو إجراءات لتوجيه هذه الموارد لتستفيد منها جميع المناطق واستخدامها في مجالات ذات عائد أو ربحية[5].

---

[1]- محمد محمود الإمام **''التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق''** مرجع سبق ذكره، ص ص40 -41.

[2]- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى**''الاقتصاد الدولي''**مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1999، ص ص 224،225.

[3]- فليح حسن خلف**''اقتصاديات الوطن العربي''**مؤسسة الوراق للنشر،الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 228.

[4]- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، 1999، ص ص 225،226.

[5]- فليح حسن خلف **''اقتصاديات الوطن العربي''**مرجع سبق ذكره، ص ص 228،229.

2-3)-على حركة العمالة: هناك قيود أو عوائق تفرضها بعض الدول على انتقال العمالة وبالتالي لابد من إلغائها داخل التكامل والقيام ببعض التسهيلات من حيث توحيد للأجور وإلغاء للنظم والقوانين التي تعيق ذلك. واستفادة الأجانب من بعض المزايا من خدمات وإقامة وغير ذلك[1]،أيضا تستفيد الدول المضيفة للعمالة من قلتها أي الأيدي العاملة في حين يستفيد هذا الأخير من دخول عالية خاصة بعد قيام التكامل ووجود مجالات وقطاعات ذات إنتاجية عالية مما يؤدي إلى زيادة توسيع المشروعات وتوظيف عمالة أكثر ومنه القضاء على بعض السلبيات كانتشار البطالة وتغطية النقص في اليد العاملة وزيادة الاستهلاك وتحقيق رفاهية ناهيك عن الاستفادة من الإطارات الفنية ذات الخبرة والكفاءة من طرف الدول التي تفتقر إليها[2].

4)- تنسيق السياسات الضريبية:على الرغم من إلغاء للرسوم بين دول الاتحاد فقد يكون هناك اختلاف وعدم التنسيق بين النظم الضريبية ولوائحها بين هذه الدول مما يؤدي إلى عرقلة التبادل التجاري وبالتالي عدم تحقيق مساواة في المعاملة الضريبية ومنه لابد من التنسيق بين هذه السياسات الضريبية وإلغاء الازدواج الضريبي الذي قد يؤدي إلى زيادة الأعباء على رؤوس الأموال وتقييد حركتها .

كذلك يؤثر التفاوت في الضرائب على حركة التبادل ومنه ظهور ما يسمى بالسوق السوداء وما لها من آثار .

5)-تنسيق السياسات المالية والنقدية:

5-1)-تنسيق السياسات المالية: تستعمل الدول أدوات لإدارة سياساتها الاقتصادية من بينها أدوات السياسة المالية من ضرائب بنوعيها المباشرة و الغير مباشرة وإنفاق حكومي وكذا مختلف الإعانات وهذا كله من اجل تحقيق أهداف معينة حسب حالة الاقتصاد لكن يجب التنسيق بين هذه السياسات المالية للدول المتكتلة فيما بينها لتحقيق أهداف بعضها البعض.

5-2)-تنسيق السياسة النقدية: بالإضافة إلى السياسة المالية وما تحتويه من مبادئ وأهداف تتبع الدول سياسات نقدية انكماشية أو توسعية بمختلف أدواتها من سندات واسهم واحتياطي قانوني ومعدل الفائدة وهذا حسب حالة الاقتصاد هذه السياسات تؤثر على حجم الاستثمارات ومنه زيادة الإنتاج وتقليص نسبة البطالة وهذا لن يتأتى إلا من خلال تنسيق هذه السياسات من تثبيت لأسعار الصرف لعملات الدول المتحدة وتحديد حدود لتقلبها كما هو الشأن بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ما يعرف الثعبان الأوروبي في النفق.

ومنه عدم ترك حرية تامة لأسعار الصرف وكذا عدم تقييدها بصورة تامة أي التنسيق بينها بصورة مناسبة بحيث لا يحدث هناك عرقلة للتجارة أو حدوث التضخم وذلك من خلال:

-إنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتحدة .

-استخدام نوع من المقاصة لتسوية المدفوعات بين الدول.

-إصدار عملة موحدة.

---

[1]- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى،مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2]- فليح حسن خلف**''اقتصاديات الوطن العربي''**مرجع سبق ذكره، ص ص 229،230.

6)-تنسيق السياسات الإنتاجية: لكي يتجسد انتقال عناصر الإنتاج وتسهيل حركيتها لا يكفي إلغاء القيود عليها فقط بل لابد من التنسيق بين سياسات الإنتاج من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مثل مراعاة الميزة النسبية أو التخصص من طرف الدول المتكتلة حيث تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوجات ذات تكلفة منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج[1].

المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي:

إن نجاح التكامل الاقتصادي وتطوره يعتمد اساسا على المقومات التي تمتلكها تلك البلدان لما لها من أهمية، كما أن هناك عدة دوافع تُؤَثِرُ في قيام التكامل الاقتصادي.

أولا:مقومات التكامل الاقتصادي: للتكامل الاقتصادي مقومات عديدة ومتنوعة، تختلف من إقليم إلى آخر و من منطقة إلى أخرى وكلما توفرت هذه الدول على أكبر نسبة من المقومات كلما ساعدها في العملية التكاملية ومن بين هذه المقومات نجد:

1)-الجوار الجغرافي: للتقارب والتواصل الجغرافي أهمية كبيرة ،وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك من حيث تسهيل المبادلات الاقتصادية بمختلف أنواعها وكذا توسيع أسواقها لتصريف الفائض الإنتاجي وتسهيل انسياب عناصر الإنتاج بين هذه الدول وخير دليل على ذلك ما شهدته أوروبا الغربية من حيث ازدهار التجارة ونفس الشيء منطقة جنوب أسيا والملاحظ أن الدول العربية رغم الجوار الكلي لها نجدها تسير عكس التيار أو بمعنى آخر وضع حواجز وقيود وغير ذلك.

2)-التجانس الاجتماعي: تزداد أهمية التقارب الجغرافي عندما يحوي وحدة اللغة والتاريخ والتراث والدين وأمة واحدة ورغم هذا التجانس لم تحقق الدول العربية ما حققته دول أخرى لا تملك ولو مقوم واحد على الأقل كالبعد واختلاف اللغات وثقافات سوى إرادة دافعة لتحقيق عمل أو تكامل اقتصادي مشترك.

3)-تشابه القيم : تستمد القيم من أنماط المعيشة والوضع الطبقي والعائلة والدين والنظام العام السائد في ذلك المجتمع أو المنطقة وتشابه هذه القيم يعني تقاسم أو اشتراك الدول المتكاملة في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة سياسية مثل الديمقراطية ،التعددية الحزبية والسياسية،والحكم الراشد ،التداول على السلطة وحقوق الإنسان والحريات ،وقيم اقتصادية مثل رأسمالية أو اشتراكية وغيرها من القيم التي تؤثر في مسار التكامل الاقتصادي.

4)-المصلحة المشتركة: وجود مصلحة مشتركة بين مجموعة من الدول يسهل عملية تحقيق التكامل الاقتصادي وبالتالي مهما كان تباين الاستفادة لكل قطاع صناعي لدولة ما مثلا أكثر من دولة أخرى فيفي

[1] - محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 228،231.

القطاع الزراعي وفي نفس التكامل فهي تسعى إلى تحسين وتطوير اقتصاداتها والوصول إلى الهدف بكيفية مناسبة ومصلحة الجميع[1].

5)- انسجام السياسات الاقتصادية[2] : ويعتبر أحد أهم مقومات زيادة التبادل داخل المنطقة، من خلال التنسيق بين مختلف السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية،وتوحيد هذه السياسات ليس ضروريا بل على الأقل التنسيق بينها بما يحقق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها الربط بين المصالح الوطنية والإقليمية.

6)- وفرة الموارد الطبيعية: يعد مقوما أساسيا وهام لقيام التكامل الاقتصادي ونجاحه ، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة،وتختلف الدول على بعضها البعض من حيث توفر الموارد ونوعها وهو ما يوفر أساسا تستند إليه العملية التكاملية ،باستغلال تلك الموارد الطبيعية.

7)-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: من بين عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التكامل؛رؤوس الأموال المادية و البشرية ،فالعنصر البشري ذوي الاختصاص والفني والماهر له أهمية بالغة في أداء النشاطات الإنتاجية،و يوفر التكامل فرصة إمكانيات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام و الحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، فقيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية بالاعتماد على العمالة المتوفرة لديها والتي قد تعيق عملية القيام بهذه النشاطات،و الحد من كفاءتها، فالتكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية توفير جميعها،أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة و بالشكل الذي يحقق الزيادة في الإنتاجية ويحسن من كفاءة الأداء[3].

8)-توفر البنية الأساسية الملائمة: لنجاح أي تكتل اقتصادي لابد من وجود بنية أساسية ملائمة ،من شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة وغيرها ،ما يساعد على انتقال وفورات الحجم و الوفورات الخارجية وزيادة التقدم الاقتصادي ،فوسائل النقل تزيد من توسيع حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

كما أن زيادة الاتصالات يقرب المسافات ويسهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية بين الدول المتكاملة، بالإضافة إلى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية.

9)-تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: من بين الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وبقائه، هو القيام بتخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي،حيث يمكن التخصص اقتصاديات الدول المتكاملة من الاعتماد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما، و نجاح التكامل الاقتصادي مرهون بمدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء،

[1]- محسن الندوي**''تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة''**الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان2011، ص ص 89-92.

[2]- نور الدين دلال **''رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي''**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص11.

[3]- فليح حسن خلف**''اقتصاديات الوطن العربي''**مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.

فالتباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى جراء التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ،مثل توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، في حين عند تشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول الأعضاء يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه.

10)- توزيع مكاسب العملية التكاملية: هناك صعوبة في التوزيع العادل للمزايا المحققة من اندماج السوق الإقليمية، ومنه لابد من اتخاذ إجراءات وسياسة مشتركة لكي لا تستفيد دول في حين تخسر دول أخرى من مكاسب العملية التكاملية، فمثلا تحرير التبادل يمكن أن يُسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية،و هو ما يؤدي إلى نشأة التفاوتات الإقليمية،ولتفادي مثل هذه الاختلافات، يجب إيجاد حلول لصالح البلدان الضعيفة [1].

ثانيا: دوافع التكامل الاقتصادي:

أ- دوافع اقتصادية:

1)- فتح وتوسيع نطاق الأسواق: نتيجة ضيق الأسواق من جهة ووجود فائض في الإنتاج من جهة أخرى أدى إلى سعي الدول إلى تحقيق أهدافها في دول صغرى لا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية فهي تسعى إلى إيجاد حلول تسويق منتوجاتها في التكامل ودول كبرى تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتوجها وحماية هذه الأسواق وذلك باتفاقيات التكامل[2].

2)-زيادة التشغيل: بما أن من دوافع التكامل فتح الأسواق وتوسيعها وبالتالي زيادة الإنتاج بزيادة الأنشطة الاقتصادية أو المشروعات الجديدة مما يوفر عدد كبير من فرص التشغيل خاصة في الدول ذات الموارد البشرية القليلة ومنه التكامل يمكن أن يقلص من نسبة البطالة لان الدول المتكاملة تستوعب فائض العمالة كما أن العمل يتجه إلى المجالات ذات إنتاجية ودخل أعلى.

أي أن التكامل يوفر وظائف وامتصاص البطالة وكذا تطوير عنصر العمل[3] .

3)-إيجاد مناخ ملائم للتنمية: التكامل الاقتصادي وما يتضمنه من تنسيق في السياسات الاقتصادية وهو ما يعني توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية ،حيث أن المشروعات المنشاة في منطقة تعاني مثلا من قلة الإطارات الفنية والإدارية يمكن تغطية ذلك النقص في منطقة أخرى تتوفر على ذلك ، كذلك تسعى الدول المتكاملة إلى بناء بنية تحتية ملائمة من طرق وموانئ..الخ والاستفادة من وفورات الحجم سواءا كانت داخلية أو خارجية وتنسيق سياسات صناعية والقيام بإصلاح المؤسسات كل هذا يساهم في توفير مناخ التنمية الاقتصادية[4].

---

[1]- إكرام عبد الرحيم**"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"**مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى ، القاهرة، 2002، ص ص 57،56،58.

[2]-عبد الحميد عبد المطلب**"السوق العربية المشتركة"**مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص ص22-23.

[3] -فليح حسن خلف**"اقتصاديات الوطن العربي"**مرجع سبق ذكره، ص ص239-240.

[4] -عبد الحميد عبد المطلب **"السوق العربية المشتركة "** مرجع سبق ذكره، ص24.

4)- زيادة معدل النمو الاقتصادي: يوفر التكامل إمكانات أكبر لزيادة الإنتاج وذلك لتوسيعه السوق (توفير عناصر الإنتاج) فعملية الإنتاج والأنشطة الاقتصادية الأخرى لم تعد مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة و إنما أصبحت تعتمد على عناصر الإنتاج في الدول المتكاملة ومنه توفير أكبر قدر من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة الفنية وقدرات إدارية وتنظيمية وهو ما يؤدي إلى التوسع بشكل كبير وبالتالي توفير حجم إنتاج يسمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل وتحقيقه لم يتأتى إلا بتوفير إمكانات تسويقية مادية وبشرية ومالية ومنه تحقيق النمو في الناتج والدخل القومي مما يفتح المجال أمام النمو الاقتصادي.

5)-تطوير القاعدة الإنتاجية: يساهم التكامل في إقامة قاعدة تكنولوجية وذلك أن الدول ضعيفة الموارد البشرية خاصة المؤهلة والموارد المالية الضخمة لا تستطيع إقامة قاعدة إنتاجية بمفردها كان لزاما لها البحث عن سبل توفير تلك النقائص ولن تجد ذلك إلا في التكامل[1].

ب- دوافع غير اقتصادية:

1)- دوافع سياسية: من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى إنشاء التكامل الاقتصادي تحقيق مصالح سياسية، أي أن هناك علاقة وطيدة بين السياسة و التكامل الاقتصادي، و تختلف دوافع التكامل الاقتصادي السياسية ،فقد يكون الدافع هو توثيق العلاقات السياسية بين الدول المتكاملة، أو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد القوى السياسية الخارجية وكمثال كان الدافع وراء قيام السوق الأوروبية المشتركة هو التخوف من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو التقسيم الأمريكي و الاتحاد السوفياتي-سابقا-للعالم إلى قسمين والسيطرة عليه. و بالتالي تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي ،حيث تؤثر الأوضاع السياسية في الأوضاع الاقتصادية ويحدث العكس أيضا ،فكما تؤثر السياسة في التكامل فإن التكامل يؤثر فيها أيضا، فمن شأن التكامل الاقتصادي الناجح والمتطور التأثير على التنظيمات أو العلاقات السياسية وتغيير وضعها بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى،ومنه لابد من مواكبة الوضع الاقتصادي القائم[2].

2)- دوافع اجتماعية[3]:

2-1)- توحيد العملة: لأن العملة تُمثل رابط إجتماعي قوي بين الأفراد وإراداتهم في العيش معا أغنياء، بغض النظر عن جنسياتهم،فمثلا في الاتحاد الأوروبي اختيار توحيد عملتهم هو ترجمة لسؤال واحد؛ هل تقبلون تقسيم القدرة النقدية التي تستحوذ عليها ألمانيا ؟ وكأنه شبه استفتاء موجه لألمانيا وباقي دول أوروبا الغربية على حد سواء وما تحقق من وحدة نقدية مع مطلع عام 1999 لإجابة واضحة لهذا الإستفتاء، وهذا

[1]- محسن الندوي ،مرجع سبق ذكره، ص ص99-101.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك**"التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية"**دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى ،الإسكندرية،2006، ص ص 21،22،34،33.

[3]- خليفي الزوبير**"العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري"**مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2001-2002 ص ص21،22.

يدل على رغبة الشعوب على دوام العهد الأوروبي،وتجسد هذا أكثر بشكل رمزي في محتوى اليورو سواء كان أوراقا أو قطعا، فهي تظهر روح الإنفتاح والتعاون داخل الإتحاد الأوروبي وترمز للإتصال بين شعوبها وأكثر من ذلك بين أوروبا وباقي العالم.

2-2)-زيادة رفاهية المجتمعات[1]**:** يمكن القول أن هناك إنتاج ضائع وللاستفادة منه لابد من تشغيل العاطلين عن العمل وبالتالي الحصول على دخول وزيادة الاستهلاك ومنه تحقيق رفاهية.

ثالثا:آثار التكامل الاقتصادي:

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار هما:

1)-الأثر الساكن للتكامل الاقتصادي: ويخص هذا الأثر المعاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغيير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء،وهناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن الأثر الأول؛أثر خلق التجارة ويعتبر أثر ايجابي Trade création IS positive أما الثاني وهو تحويل التجارة Trade diversion وهو أثر سلبي وهو مما ينتج عن كلا الأثرين غموض بصفة عامة Ambiguous مع العلم إن الأثر الساكن يكون في الأجل القصير[2].

1-1)- أثر خلق التجارة: ويعتبر مهم للتكامل لما له من مزايا،حيث يمكن أن يؤدي إلى خلق التجارة ويمكن افتراضا أن يؤدي إلى الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفء الذي يتحقق لبعض الدول المتكاملة في بعض المجالات ،أي التخلي عن الإنتاج الذي يتم بتكلفة عالية و مستخدمات أكبر لصالح الإنتاج ذو الكفاءة الأكبر والأقل تكلفة، والاستخدام الأقل للموارد في نفس المجالات لدى الدول الأخرى المتكاملة،و يتحقق بالاستناد إلى توسيع السوق أمام منتجاتها،واعتمادا على التكامل القائم بين الدول المعنية به،وبالمقابل تتخصص الدول الأولى ضمن المجموعة المتكاملة بما تتمتع به من ميزة نسبية في الإنتاج،أي تقوم بإنتاج المنتجات التي تكون تكلفة الإنتاج أقل،بمعنى أكبر كفاءة ،وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج اعتمادا على توسيع السوق المستند إلى التكامل،وبهذا يتم اتساع الإنتاج بين الدول المتكاملة،أي اتساع التجارة على أساس ما يتيحه التكامل من سوق أوسع لمنتجات كل دولة من الدول المتكاملة إلا أن هذا الأمر قد يقود إلى تضرر بعض الدول،بخاصة في الأجل القصير،ذلك لان المنتج الأقل كفاءة سيخسر لصالح المنتج الأكبر كفاءة،أي أنه سينسحب من السوق لصالح توسيع إنتاج المنتج الكفء،وهو ما يمكن أن تتم معالجته من خلال إتباع سياسات اقتصادية معينة،تصمم مسبقا وتحقق تلافي حصول مثل هذا الضرر قدر الإمكان من خلال تنظيم المنافسة بين المنتجين الأقل كفاءة،ولفترة محدودة حتى يتم تجاوز حالات عدم الكفاءة،وإلا فإن انسحابهم من السوق لصالح المنتجين الأكثر كفاءة يكون هو الحل الأفضل،وعلى أن يرتبط ذلك بسياسات تضمن التنسيق في إقامة

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية **" النظرية الاقتصادية الكلية "**، الدار معيد للكتب،1997، ص 317.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب**"السوق العربية المشتركة"**مرجع سبق ذكره، ص ص 31،32.

التخصص وتقسيم العمل بين الدول،بالشكل الذي تتحقق معه أقصى درجة من الاستفادة للدول المتكاملة بمجموعها،وكل على حدا،بما يتضمن العدالة في هذه الاستفادة متمثلة بالعوائد التي يتم الحصول عليها نتيجة لقيام التكامل، و العدالة في تحمل الأعباء التي ترتبط بذلك، و رغم أن تحقيق مثل هذه العدالة قد تكون أمرا صعبا، بل وصعبا جدا، إلا أنه ليس بالمستحيل، و قد يتطلب تحقيقها تضحيات مؤقتة[1].

2-1)- أثر تحويل التجارة:و يعتبر أثرا غير مرغوب فيه بالنسبة لاتفاقية التكامل الاقتصادي ،ذلك أنه يتضمن تخفيض الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في الاتفاقية، و يحدث هذا الأثر في حالة أن إحدى الدول الأعضاء كان يستورد منتجا من دولة خارج اتفاقية التكامل الاقتصادي، بعد التخفيض الانتقائي لضرائب الاستيراد وفقا للاتفاقية تصبح دول أخرى أعضاء في الاتفاقية في مركز متفوق على الدول الأخرى غير الأعضاء، مما يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة السابقة بشكل تأخذ فيه إحدى الدول الأعضاء الصادرات التي كانت لدولة أخرى غير عضو، تحت ظروف عدم التمييز في التعريفة الجمركية، في غياب اتفاقية التكامل تقوم الدولة غير العضو بالتصدير لتمتعها بدرجة كفاءة أعلى من الأعضاء، و منه فإن مثل هذه التخفيضات الانتقائية لضريبة الاستيراد الناتجة عن اتفاقية التكامل سيؤدي إلى تحويل المبيعات من دولة غير عضو و أكبر كفاءة إنتاجية إلى دولة عضو و أقل كفاءة إنتاجية مما ينتج عن ذلك خفض الكفاءة الاقتصادية الدولية[2].

للإشارة فإن صافي أثر خلق التجارة و أثر تحويل التجارة يعتبر غير واضح فقد يكون سالبا أو موجبا و هو يتوقف على عدة عوامل المحددة للمكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حد كبير و هذه العوامل و الخصائص هي:

- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل، حيث يشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التي يحصل عليها و بشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية، ذلك لان التكامل ينطوي على وجود اختلاف بين الميزات النسبة للدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البيئية على حساب الدول الأخرى خارج التكتل.

- حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله، ينبغي أن تتقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، ذلك لان تفوق أثر التحويل يضفي إلى خسارة في كفاءة تخصص الموارد، نظرا لتحويل الاستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية للإعفاءات الجمركية و ليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة.

- أن تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل يمثل عاملا مهما في تكافؤ المكسب والتكاليف بين الأعضاء ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين،إلا أن هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين مستويات أدائها الاقتصادي

[1]- فليح حسن خلف**''اقتصاديات الوطن العربي''**مرجع سبق ذكره، ص ص221،222.
[2]- طالب محمد عوض**''التجارة الدولية''**مطبعة النور، الطبعة الأولى، 1995، ص 285.

طالما كان بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقسيم المنافع وتحمل الأعباء فيما بينها.

2)-الأثر الديناميكي للتكامل: وهذا الأثر يشير إلى تلك العوامل التي تؤدي إلى قيام التكتل الاقتصادي،سواء كانت عوامل تخص مؤشرات الأداء أو تلك المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكامل ،وهذه العوامل لها اثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء،وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق،زيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظيف والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير،كما تؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكامل من التجارة العالمية ، و في الأخير تحقيق زيادة في مستوى الرفاهية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث:نماذج عالمية في التكامل:

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تطورا كبيرا خاصة في اتساع نطاق السوق وذلك بقيام العديد من التكاملات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية واسيا وإفريقيا.

حيث برهنت وأكدت العديد من الأبحاث على مدى أهمية التكتلات الاقتصادية كزيادة النمو الاقتصادي والتوسع في التجارة الخارجية وزيادة التبادل التجاري و تحسين ميزان المدفوعات و توفير العملة الصعبة.

أولا:الاتحاد الأوروبي(EU):

لقد بدأ التعاون الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب مع تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) في 1948 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال وتعجيل إنعاش أوروبا الغربية،في الخمسينات تفككت بسرعة الحصص وقيود المدفوعات على التجارة داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي،ونمت البلاد الأوروبية متعودة على التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية الأخرى ،ومع ذلك فقد اعتبر الكثير من الأوروبيين فضلا عن الأمريكيين التعاون الاقتصادي تحث إشراف منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي غير كاف لمكافحة مشاكل أوروبا،فقد جادلوا بأنه التكامل الاقتصادي فقط الذي يعلو على الحدود القومية هو الذي سيمكن أوروبا من أن تلحق بالاقتصاديات القارية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.التكامل الاقتصادي سيغلق الأسواق الكبيرة التنافسية التي هي شرط ضروري للإنتاج الكبير ووفورات الحجم،وسيحفز تخصيص أكثر كفاءة للعمل،والمواد ورأس المال بتأييد ومساندة من الولايات المتحدة،الاتجاه إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية قد اكتسب قوة دافعة في الخمسينات بالرغم من الشكوك الكبيرة في نجاحها النهائي،وقد كان أول نجاح ملموس لها هو تأسيس الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب (ECSC)[2].

[1]- عبد الحميد عبد المطلب**''السوق العربية المشتركة''**مرجع سبق ذكره"، ص ص 33،34.

[2]- كامل بكري**''الاقتصاد الدولي''**الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2001، ص ص 171- 170.

ثم بدأ توسيع هذا التعاون بعد توقيع اتفاقية روما عام 1957م ،وتمخضت عنها هيئتين دوليتين :
الأولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية والثانية المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية ثم التوقيع على اتفاقية عام 1965م تجمع العناصر المتفرقة للاتفاقيات السابقة وفي عام 1973م توسعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية كما أصبحت تعرف لتضم دول أخرى وفي عام 1986م انضمت دول أخرى ودخل القانون الأوروبي الموحد حيز التنفيذ وإزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء من حيث حرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والأفراد وفي عام 1992م تم وضع اتفاقية ماستريخت التي تتضمن جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية "اليورو"ووضع سياسات أخرى متعددة القضايا .
وتم تحديث اتفاقية ماستريخت في عام 1997م .للتحضير لتوسعة الاتحاد ونفس الشيء في عام 1998م حاول التوسع نحو الشرق ومن اجل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي:

1)-المفوضية الأوروبية؛

2)-مجلس الوزراء؛

3)-البرلمان الأوروبي؛

4)-محكمة العدل الأوروبية؛

5)-المجلس الأوروبي؛

وتتمثل أهداف التكامل الاقتصادي الأوروبي في[1]:

- إزالة الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء،و القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع،وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير،وإزالة العوائق انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء، مراعاة لممارسة السوق المشتركة لوظائفها.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية(لعلاج الإختلالات في موازين المدفوعات)،وخطر السياسات التي تشل حركة المنافسة، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.
- إنشاء صندوق إجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانية العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك إستثمار أوروبي لدعم النمو الإقتصادي.
- إرتباط الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[1] - حسين عمر **''التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر**"دار الفكر للطباعة،القاهرة،1998، ص149.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA):

أ-نشاتها: حيث نشأت فكرة "النافتا" في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وظهرت هذه الفكرة خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة مما أدى إلى سعي الولايات المتحدة من الخروج من مشكلة الركود إلى حالة الانتعاش. ومن الحلول المطروحة في ذلك الوقت هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي النمو الاقتصادي.

و تأسيس منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (Aire de libre échange du Nord Américain ALENA) مر بمرحلتين؛المرحلة الأولى و التي أسست فيها منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم انضمت إليهما المكسيك.

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 1992/08/12م، وبعد مباحثات طويلة استمرت 14 شهراً إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بكاملها. وحسب هذه الاتفاقية فإنه يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام حركة التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاماً بدءا من تاريخ سريان الاتفاقية أي في أول جانفي1994م. وهو ما يسمح بتكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية.

و في الواقع تعد الاتفاقية الأخيرة مكملة للاتفاقية الموقعة بين كندا والولايات المتحدة في عام 1988م، التي تسعى لضمان التبادل الحر وزيادة القدرة التنافسية بين الدولتين [1].

ب- أهم أهداف النافتا [2] :

- تحرير التجارة والاستثمارات بين الدول الأعضاء الثلاث مع حق احتفاظ كل دولة بالقيود والحماية على الدول الأخرى.
- التحرير التدريجي للقيود الكمية والغير كمية.
- تشجيع الاستثمارات والتنسيق بين الدول الثلاثة خلال فترة تتراوح بين 10سنوات إلى 15 سنة للسلع غير الزراعية،أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فهناك اتفاقية مشتركة بين أمريكا والمكسيك وبين كندا والمكسيك تطبق عليها قواعد وإجراءات معاهدة اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأمريكا.
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات والكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات.

ثالثا: التكتل الاقتصادي الأسيوي :

تُعد أسيا إحدى الساحات المهمة في العالم والتي من المنتظر أن تشكل تكتلا اقتصاديا ينافس التكتلات العالمية العملاقة كالاتحاد الأوروبي أو تكتل النافتا خاصة وأنها تضم كل من العملاقين اليابان والصين ومنه

[1] -خالد عبد الله **"التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية "**مجلة الإنماء و الإدارة،1996، عمان،العدد 34، ص 8 .
[2] -أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص73-74.

يمكن التمييز بين محورين للتكتل الاقتصادي في هذه المنطقة فالتكتل الأول يتمثل في رابطة جنوب شرق أسيا والمعروفة ب "الآسيان" والثاني هو جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيكية والمعروفة ب "أبيك".

أ- رابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN):

يضم هذا التكتل كل من تايلاند ، سنغافورة ،ماليزيا ،بروناي،اندونيسيا وهي الدول الست المؤسسة لهذا التكتل عام 1967م ومن بين أهدافه الرئيسية أنه حلف سياسي مضاد للشيوعية ولكن نتيجة الأضرار التي لحقت باقتصاديات هذه الدول المتكتلة بسبب الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تجاه صادراتها مما جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها. وفي عام 1990م تم طرح فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري "الآسيان" من طرف رئيس وزراء ماليزيا وقد اعتبرت خطوة هامة لمجابهة التكتلات الأخرى.

حيث أصبح دوره يتزايد يوما بعد يوم في التجارة الدولية حيث ارتفعت من حوالي 3.1% إلى 5.2% من إجمالي الصادرات العالمية ومن 11.3% إلى 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية .

ب- جماعة التعاون الاقتصادي بآسيا الباسيفيكية "APEC":

ويتكون هذا التكتل من الدول التالية اليابان، الصين،استراليا،الولايات المتحدة،كندا، المكسيك،نيوزيلندة،كوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان السابقة الذكر،وجاء كرد فعل على إعلان أوروبا الموحدة عام 1992م وكذا الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مكاسب عديدة .

ويبلغ الناتج المحلي لهذا التجمع حوالي 13 تريليون دولار وهو يمثل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي كما أنه يستحوذ على حوالي 50% من التجارة العالمية في حين أن نجاحه مرتبط بقدرة اليابان على تفهم طبيعة الدول الاسياوية الأخرى وهذه الأخيرة التي تأبى الهيمنة والسيطرة فإن كانت اليابان نجحت في فهم هذه الدول ومساعدتها في مختلف المجالات الاقتصادية وكذا مساهمتا في حل مشاكل هذه الدول فهذا من شأنه أن يجعل من اليابان قوة اقتصادية تقود هذا التكتل وتؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي[1].

وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي[2]:

1)- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.

2)- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.

---

[1]- فوزية خدا كرم**"التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية "**مجلة العلوم السياسية ،العدد 43،كلية العوم السياسية جامعة بغداد ، ص ص177-178.

[2]- محمد محمود الإمام"**تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي**"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004،ص 249.

3)- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.

4)- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

رابعا: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا(COMESA):

شهدت إفريقيا مثل باقي قارات العالم نشاطات تكاملية إقليمية واسعة النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية، ولغرض توضيح ذلك سنستعرض بعضاً من تلك التجارب.

-وتمثل هذه السوق أحد التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بصفة عامة والقارة السمراء بصفة خاصة ،وتكتل الكوميسا هو عبارة عن منطقة التجارة التفضيلية بين دول شرق وجنوب إفريقيا PTA سابقا التي تم تطويرها وتم إنشاؤها في مارس عام 1978م ،ففي هذا التاريخ انعقد اجتماع لوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق وجنوب إفريقيا في العاصمة الزامبية لوزاكا والذي تمخض عنه مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين هذه الدول مدته 15 سنة يبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية وصولا إلى سوق افريقية مشتركة وتنتهي بمرحلة الوحدة الاقتصادية وفي 30 سبتمبر عام 1982 م دخلت معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية PTA حيز التنفيذ وفي نوفمبر عام 1993م اتخذت شكلا آخر ألا وهو تكتل الكوميسا بعد الاجتماع الذي عقدته الدول الأعضاء في العاصمة الأوغندية كمبالا في 5 نوفمبر عام 1993م ونتج عن هذه القمة:

- طرح اتفاقية تحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة .
- الإعلان والتوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة في دول شرق وجنوب إفريقيا.

وفي 8 ديسمبر 1994 م عقدت قمة في ليونجوى عاصمة مالاوي حيث تم التوقيع على المعاهدة الجديدة لترسم الطريق لقيام تجمع الكوميسا الإفريقي وتم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بنسبة 60%، وفي قمة ابوجا النيجيرية عام 1991م حددت الملامح الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية وتقسيمها إلى كيانات اقتصادية إقليمية نذكر :

- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا:ECAS
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا :ECWAS
- مجموعة التنمية لدول الجنوب الإفريقيSADC
- الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا COMESA
- تجمع الاتحاد المغاربي لدول شمال إفريقيا[1].

[1] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص389-391

المبحث الثاني: ماهية التـكامل الاقتصادي العربي:

منذ خمسينات القرن الماضي والدول العربية تسعى إلى الوصول وتحقيق الوحدة العربية من خلال عدة محاولات سواء في إطار الجامعة العربية أو خارج إطارها، وعدة مداخل لتحقيق أهداف الأمة العربية ومسايرة التطورات العالمية .

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ومسيرته:

لم يكن هناك تعريف مُحدد للتكامل الاقتصادي العربي من طرف الاقتصاديين، وسنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم الواردة حوله.

أولا:مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:

يُعرّف التكامل الاقتصادي العربي على أنه عبارة عن عملية تاريخية التي بدأت منذ زمن طويل و التي تهدف إلى خلق قاعدة أو ركيزة اقتصادية تتميز بالانسجام والتطور وذلك عن طريق تطوير القوى الإنتاجية حيث غلبة المنتجات الأولية على الهيكل الإنتاجي في الدول العربية والتي تشكل الجزء الأكبر من صادراتها إلى الدول الصناعية وفي المقابل تحصل على سلع صناعية باهضة الأثمان؛ أي أنها منتجة ومصدرة للمواد الأولية ومستوردة ومستهلكة للسلع الصناعية،وبتطوير القوى الإنتاجية يمكن الوصول إلى التحرر الاقتصادي من التبعية الأجنبية سواءا كانت تبعية تجارية أو مالية أو غذائية وبالتالي السيطرة على مواردها وتطويرها مع التنسيق بين الدول العربية وتكاتفها لصناعة صرح الأمة العربية[1].

كذلك يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها وفي المقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي وهذا لتكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المادية الأساسية وذلك عبر إقامة الدولة العربية الواحدة تمثل هذه الصيغة الطريقة الأفضل للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية العربية [2].

لابد أن يستند إلى زيادة الإنتاج ويهتم بمشكلات التنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتعطلة فالصيغة الرأسمالية في التكامل لم تجد لها صيغة في الواقع العربي، فالاقتصاديات العربية تتصف بضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مُرُونَتِهِ مما يعني أن دور التجارة الخارجية يعتبر عاملا مساعدا ولها أهمية كبيرة[3].

ثانيا:مسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي غضون ذلك كانت المنطقة العربية تمر بمرحلة هامة جدا وهي مرحلة التحرر من الاستعمار مع رغبة الدول العربية وشعوبها إلى الوحدة وفي ذلك الوقت كانت الدولة

[1]- فضيلة جنوحات'' **تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**"الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي،2004، ص 1.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد''**المشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي**''مجلة الاقتصادي، العدد الرابع للسنة السابع عشر، بغداد كانون 1976م، ص136.

[3]- رحمة صديق''**الموارد المالية للتكامل الاقتصادي**''المؤتمر الخامس لاتحد الاقتصاديين العرب، بغداد 1975م، ص54.

البريطانية هي الدولة الاستعمارية القوية والمسيطرة على المنطقة فلم تشأ معاداة الشعوب العربية أثناء حروبها ولامتصاص غضب الجماهير أصدرت بيانا في ماي 1941م ترحب فيه بأي عمل يتم في اتجاه الوحدة العربية،هذا ما جعل بعض القادة للحرب في إجراء مباحثات لكيفية الوصول إلى وحدة الأمة العربية.

1)-جامعة الدول العربية[1]:

لما أصدرت بريطانيا البيان عام 1941م الذي يسمح بإقامة أي مشروع عربي بعد مشاورات من طرف القادة العرب كان أول مشروع مقدم هو مشروع جامعة عربية مصغرة تضم الهلال الخصيب "والذي يشمل العراق وسوريا الكبرى "كما يمكن الانضمام لأي دولة عربية أخرى حيث يتولى مجلس الجامعة شؤون الدفاع الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك .

وفي بداية المشاورات بين الأقطار العربية في عام 1944م برز اتجاهين :

- **الاتجاه الأول :**هو إقامة دولة عربية اتحادية فيدراليا أو كنفيدراليا مثلت سوريا هذا الاتجاه .
- **الاتجاه الثاني :**وهو الاتجاه الذي فضل التعاون وتنسيق الخطط مع احتفاظ كل قطر فيه باستقلاله وحقه في اتخاذ القرار ومن بين الأسماء المطروحة"التنظيم الجديد ،التحالف العربي، الاتحاد العربي ، الجامعة العربية، وجامعة الدول العربية" ، وهذا الأخير هو اتجاه مصر، وهو المشروع الذي لقي قبولا عاما والأكثر تعبير عن أوضاع وعلاقات الأقطار العربية.

وفي إطار ذلك وجه النحاس رئيس وزراء مصر في 1944/07/12 الدعوة إلى الحكومات العربية المشاركة في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للمشاركة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام لصياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية ونحو إقامة تنظيم جامعة الدول العربية كان أول إجراء هو"برتوكول الإسكندرية في 1944/10/07 الموقع من طرف اللجنة المكونة من خمسة أعضاء "الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر".

ثم تبع هذا البروتوكول إقرار ميثاق جامعة الدول العربية من الدول السابقة الخمس بالإضافة إلى كل من السعودية واليمن في 19945/03/22 ليشهد ميلاد النظام العربي الإقليمي القائم إلى يومنا هذا.

[1] - سليمان المنذري**"السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"**،مكتبة مدلولي 1999م، الطبعة الأولى، ص ص 10-11 .

جدول رقم (2-1)الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية"عدد السكان والمساحة وتاريخ الانضمام"

الدولة	عدد السكان (نسمة)2006	المساحة(كلم2)	سنة الانضمام للجامعة العربية
الجمهورية العراقية	26 783 383	437 072	1945
الجمهورية السورية	18881361	185180	1945
الجمهورية اللبنانية	3874050	17818	1945
المملكة الأردنية الهاشمية	5906760	92300	1945
المملكة العربية السعودية	27019731	1960582	1945
مملكة البحرين	698585	665	1971
دولة قطر	885359	11437	1971
الأمارات العربية المتحدة	2602713	83600	1971
سلطنة عمان	3102229	309500	1971
الجمهورية اليمنية	21456188	527970	1945
دولة الكويت	2418393	17820	1961
جمهورية مصر العربية	78887007	1001450	1945
الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية	5900754	1759540	1953
الجمهورية التونسية	10175014	163610	1958
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	32930091	2381740	1962
المملكة المغربية	33241259	710850	1958
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3177388	1030700	1973
الجمهورية السودانية	41236378	2505810	1956
جمهورية الصومال	8863338	637657	1974
دولة فلسطين	3889249	6000	1976
جمهورية جيبوتي	486530	23000	1977
جمهورية القمر المتحدة	690948	2170	1993
مجموعة الدول الأعضاء بالجامعة العربية	333379716	13868171	تأسست في عام1945

المصدر:كتاب world fact book 2006 الذي يصدره جهاز المخابرات الأمريكية سنويا.نقلا عن الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

2)-معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1957م :

نتيجة تراجع وضعف فعالية دور الجامعة العربية أمام تحديات العالم العربي منذ عام 1948م التي تواجهه من الناحية الاقتصادية أو حتى السياسية تم عقد معاهدة يوم 17 يونيو1950م بجمهورية مصر بين دول الجامعة العربية سميت بمعاهدة "الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" وحيث تهدف من الناحية الاقتصادية إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي من خلال استثمارات مشتركة وتبادل منتجات وطنية زراعية وصناعية. وفي ظل هذا التعاون تم عقد سنة 1953م "اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري الترانزيت" بين بلدان جامعة الدول العربية من طرف الأعضاء :الأردن ،سوريا، العراق، السعودية،لبنان ،مصر،ليبيا واليمن وتتضمن هذه الاتفاقية جملة من إعفاءات الرسوم الجمركية التي تستهدف إنشاء منظمة عربية للتجارة الحرة تمهيدا للتكامل الاقتصادي العربي وهي الاتفاقية الأولى من بين الاتفاقيات الجماعية الممهدة لتحرير التجارة بين البلدان العربية حيث وضعت هذه الاتفاقية أسس التجمع العربي وإحكامه وكانت تهدف إلى تحقيق "تعاون وثيق "وفي مختلف المجالات الاقتصادية بما فيها "تسهيل التبادل "فيما بينها وفي إطار ما يقرره ميثاق الجامعة العربية [1] .

3)- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت عام 1953م:

تُعد إحدى المحاولات الأولى لتحقيق التكامل العربي ،حيث تم الاتفاق في عام 1953م على الاتفاقية من طرف الدول الآتية : مصر،العراق،الأردن،سوريا،لبنان،السعودية والكويت وكان الهدف منها تسهيل تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة، وتعتبر هذه الاتفاقية كتمهيد لإنشاء السوق العربية المشتركة غير أنها لم تسهم في تنمية التجارة العربية البينية [2].

4)-اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: وتم عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في 1957/06/03م، ودخلت حيز التنفيذ في30/04/ 1964م، وكان من أبرز خطواتها التنفيذية قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة في 1964/08/23م والتي ترجمت أبرز محاولات إنشائها بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى Arabian Free Trade Area (AFTA)التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/05/19 تنفيذاً لقرارات القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة في جوان1996[3].

5)-اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي عام 1981م: تمثل هذه الاتفاقية إعلان عن نوايا للتفاوض حول القيود التعريفية والغير تعريفية المفروضة على التجارة العربية، وإلغاء الضرائب المقيدة للتجارة في السلع المصنعة ونصف المصنعة، كما تتضمن هذه الاتفاقية الإعفاء الكامل للسلع الزراعية، من الرسوم الجمركية حسب اتفاقية الترانزيت عام 1953م.

[1]- محسن الندوي،مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.
[2]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص116.
[3]- داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية عشرون دولة عربية،ونظرا لظروف المقاطعة العربية في ذلك الوقت لم تنضم مصر إليها ،وكان أسلوب التفاوض في الاتفاقية هو "سلعة-سلعة" وتعميم التنازلات الثنائية بعد الاتفاق،ونظرا لغياب جدول زمني محدد للانتهاء من المفاوضات تميزت هذه الأخيرة بالبطء والتعقيد،ولم تحدد في الاتفاقية كيفية تعويض الخسائر التي قد تلحق بالبلدان المشاركة من جراء إزالة القيود[1].

6)-اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964م: وهي فكرة تمهيدية انتقالية إلى الوحدة الاقتصادية العربية، حيث قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القرار رقم 17 بتاريخ 13اب 1964م بإنشاء السوق العربية المشتركة، وتعد إحدى مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة وهي الأردن،العراق ،سوريا،مصر والكويت،حيث انضمت اليمن في عام 1966م والسودان 1968م لاحقا.

وحدد القرار أهداف السوق على الأسس التالية:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

وهي نفس الأهداف والأسس التي قامت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[2].

7)-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: صدر عن قمة القاهرة لجامعة الدول العربية في شهر حزيران / يونيه 1996 توصية بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة، وبحلول سنة 1998 وبموجب القرار رقم 1317 المؤرخ في فبراير/ شباط 1997 تم الانطلاق في تجسيد هذا المشروع في أجل أقصاه 10 سنوات، وقد تضمنت مذكرة جامعة الدول العربية ثلاثة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة:

أ- دمج مناطق التجارة القائمة كمجلس التعاون الخليجي،الإتحاد المغاربي ومجلس الوحدة الاقتصادية؛

ب- ربط وتطوير الاتفاقات التجارية الثنائية القائمة، وإقامة منطقة تجارة حرة؛

ج- التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح لبعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

وقد تم تفضيل البديل الثالث، لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية .ويشترط للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة استيفاء شرطين أساسيين :

أ- المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

[1]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص118.
[2]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

ب- الموافقة على البرنامج التنفيذي، وهذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي[1].

وتتمثل أهداف إقامة هذه المنطقة في:

- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولي[2].

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

يَعْتَرِضُ كل تكامل اقتصادي في مسيرته عدة معوقات قد تكون اقتصادية أو سياسية وغير ذلك، والتكامل الاقتصادي العربي كغيره من التكتلات صادفت طريقه مجموعة من المعوقات نذكر منها:

أولا:معوقات اقتصادية:

1)- ظاهرة التبعية: فالمجتمع العربي مجتمع متخلف يعاني من حالة التبعية بمختلف أنواعها؛ مالية وتجارية وغذائية وتتجلى في عدم سيطرته على موارده وبوجود فجوة حضارية تفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة، وارتباط الاقتصاد العربي بالأسواق العالمية وخاضع للشركات المتعددة الجنسية حتى أن البلدان العربية ذات الاحتياجات المالية لا تستطيع الحصول على القروض من الدول العربية ذات الفائض المالي إلا عن طريق نيويورك ولندن وبواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، ومن جوانب التبعية الواردات الاستهلاكية و الإنتاجية والتقنية وارتباط النظام النقدي للبلدان العربية بالنظام الرأسمالي وتوظيف الفوائض المالية العربية في البلدان الغربية واتخاذ الغرب نموذجا للتنمية وعزل الأقطار العربية عن بعضها البعض وربطها منفردة بالغرب، والأغرب من ذلك التبعية الغذائية مما يدل على عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم الإمكانيات الزراعية الهائلة في الوطن العربي[3].

---

[1]- كساسي محمد الأمين،شعوبي محمود فوزي**"المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل"** الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9ماي2004،ص ص 7-8.

[2]- كمال رزيق ، فضيلي عبد الحكيم **"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أو واقع"** الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9ماي2004، ص2.

[3]- حليم بركات**"المجتمع العربي المعاصر"**مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، لبنان،2008، ص ص458،133،134.

2)-ظاهرة الفقر: في الوقت الذي يزخر الوطن العربي بثروات طائلة ومتعددة تعيش بلدان في فقر مدقع في حين تعيش بلدان أخرى في ثراء فاحش ومنه تظهر نوع من الطبقية؛ طبقات محرومة و أخرى ميسورة ومنه تبرز تبعية داخلية من استغلال وقهر تشبه التبعية الخارجية، أي أن الشعب العربي معرض لتبعية مزدوجة فالاستعمار يسيطر على البلدان العربية بواسطة الطبقات الحاكمة الميسورة والتي تسيطر بدورها على الطبقات المحرومة والكادحة وذلك بدعم من الاستعمار[1].

3)- العلاقات العربية البينية: يتميز المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية بصفات ومشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة على المستوى العربي والتدخل في مختلف القضايا، فكل دولة عربية تحاول أن تظهر مدى قوتها وقيادتها للدول العربية، هذا التصور وهذا المبدأ خلق نوع من الفرقة مما أثّر على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

4)-تباين مستويات المعيشة: يختلف المستوى المعيشي في الدول العربية اختلافا كبيرا؛ حيث نجد دول فقيرة تعاني من ويلات الفقر والمجاعة وذات متوسط نصيب الفرد فيها ضعيف جدا مثل الصومال، في حين نجد دول أخرى تتمتع بفوائض مالية كبيرة وذات متوسط نصيب الفرد فيها كبيرا جدا مثل دول الخليج .

5)-تواضع جهود التنمية العربية: و ذلك من خلال عدة مظاهر اجتماعية كتفشي الأمية في أوساط المجتمع العربي، حيث تصل في المتوسط العام إلى حوالي 50% من إجمالي السكان، وتردي مستويات التعليم في مختلف أطواره والجهل وغياب الوعي و الآثار المترتبة عن ذلك من تطرف والقيام بعمليات إرهابية والتقليد الأعمى، ناهيك عن انتشار المظاهر الغربية المتنافية والقيم الإسلامية مما أدى إلى نشوء صراعات و اهتزاز في الهوية العربية في دول عربية عديدة[2].

6)-هجرة الكفاءات العربية: إن هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي خسارة، فبالإضافة إلى ما تُضَيعُهُ من موارد مالية على الأقطار العربية، فإنها تعيق حركة الأمة العربية في بناء قدرتها الذاتية فمثلا قدرت الكفاءات العربية التي هاجرت إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 1976م بحوالي 24ألف طبيب ،17ألف مهندس أي حوالي 50% ،32 % من الأطباء والمهندسين العرب على التوالي وهذا لعدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية[3].

ثانيا:معوقات سياسية:

1)-ظاهرة سلطوية الأنظمة: إن الأنظمة العربية والبني والاتجاهات السائدة يمكن القول أنها معادية للإنسان، لأنها لا تشرك الشعب في صنع مصيره وتعتدي على حقوقه ولا تعمل في سبيل نمو و تجاوز أوضاعه وتحوله إلى كائن عاجز ومغلوب عن أمره ومأخوذ بتأمين حاجاته الآنية فتسيطر في حياته قيم مجرد المعيشة والاستمرار، في ظل سيطرة الأنظمة يعيش الإنسان العربي على هامش الوجود لا في الصميم، وتحتل

[1]- حليم بركات،مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.
[2]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص123-124.
[3]- محمد عبد الغنى سعودي**"الوطن العربي"**مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،2006، ص102.

الأشياء والسلع و المقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، إنه يعيش على هامش الوجود وليس في صميمه قلق، وحذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل، بينما تتضخم الأشياء حوله، يتقلص هو في الداخل[1].

2)- تداخل السياسة مع الاقتصاد: من بين المعوقات الأساسية للتكامل العربي هو أنّ في كثير من الدول العربية تتداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية مثل اللجوء إلى المقاطعة الاقتصادية، وذلك من أجل انجاز وتحقيق أهداف سياسية وكمثال على ذلك وبالضبط في عام 1965م لما وافقت الكويت على الاتفاقية من جهة ورفضها القرار المتعلق بالسوق المشتركة من جهة أخرى مبررة ذلك بأنها تمارس تجارة كاملة التحرير، هذا التداخل من شأنه عرقلة الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة فيما بين الدول العربية[2].

3)-تباين أساليب صناعة القرار السياسي: إن اتخاذ القرار السياسي في الدول العربية كان ولا يزال يطبق كل دولة على حدى حسب مصالحها الداخلية والخارجية الخاصة بها دون مراعاة مصلحة الأمة العربية مجتمعة وعدم الاتفاق على سياسة مشتركة تدرج في إطار النظم الحكومية والسياسات الوطنية المتباينة، إذا يعتبر قيام سوق عربية مشتركة إحدى الخطوات الهامة في طريق السياسة المشتركة وذلك عن طريق قبول مختلف الأطراف وتجاوز مختلف النزاعات والاختلافات سياسية كانت أو تنموية.

4)-غياب الإرادة السياسية: من بين أحد أهم العوامل الرئيسية المسؤولة عن فشل محاولات التكامل العربي غياب الإرادة السياسية الصادقة من طرف قادة الدول العربية والتنازل عن بعض السيادة في سبيل إقامة ترتيبات تجارية تفضيلية لتحرير التجارة فيما بين الدول العربية أو أي شكل من أشكال التكامل ويعود السبب في ذلك ربما إلى عدم قناعة قادة العرب بجدوى التكامل الاقتصادي العربي من جهة وتحسبا للتكلفة التي يمكن تحملها من جهة أخرى خاصة تلك الدول الغنية إزاء الدول الفقيرة .

بالإضافة إلى ما سبق تميل بعض الدول العربية إلى استخدام نفوذها السياسي على دول أخرى خاصة تلك التي بحاجة إلى أموال أو مساندة سياسية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية[3].

المطلب الثالث:نماذج عربية في التكامل:

عَرَفَتْ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عدة محاولات إقليمية، ومن بين هذه التكتلات النماذج التالية:

أولا:اتحاد المغرب العربي1989م:

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي، إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة، في فيفري سنة1947 ، هذا وإن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957 ، والذي ضمّ ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية .هذه الخطوة اللّبنة التي

[1]- حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص19.
[2]- أسامة المجدوب،مرجع سبق ذكره، ص 126 .
[3]- أسامة المجدوب،مرجع سبق ذكره، ص ص124-125.

عبّرت آنذاك عن بعد ودقة النضرة المغاربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا، تَدّعَمَتْ عمليا لنوع من البناء المؤسساتي والتنظيم الهيكلي بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964 ، والتي كان الهدف منها هو ضمان:

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية.
- حرية تنقل السلع الصناعية.
- تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

و بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس سنة 1974 ، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة1983 م إلا أن هذه الجهود وإن كانت عملية على الأقل في جانبيها التنظيمي والقانوني، ووجهت ببعض التحديات العملية الكبيرة استمرت آثارها التثبيطية إلى يومنا والمتمثلة في الأساس في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، هذه التحديات وهذا التوتر أثر سلبيا على سير العمل المغاربي المشترك.

إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 1988/06/10 ،الحسن الثاني ملك المغرب، اعتبره إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة، والتي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبّر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة إتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل و كيفيات تحقيق ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري من سنة 1989 ، حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد إتحاد المغرب العربي[1].

ثانيا: مجلس التعاون العربي:

1)- نشأته:

يعتبر هذا المجلس بمثابة حلف عربي الذي تم تأسيسه في قمة بغداد بتاريخ 16 فيفري 1989م بعد نهاية حرب الخليج الأولى بعد اجتياح العراق للكويت في 2 أوت 1990، وأُسِسَ من طرف أربع دول: - المملكة الأردنية الهاشمية.

- الجمهورية العراقية.
- جمهورية مصر العربية.
- الجمهورية العربية اليمنية.

[1]- بوكساني رشيد،دبيش أحمد**"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"** الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي، 2004، ص ص6 -7.

ولكن لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط، حيث فشل من الغزو العراقي للكويت [1].

2)- أسباب نشأته:

أ- إن إنشاء مجلس التعاون العربي جاء كرد فعل من الدول العربية، اليمن، العراق لقيام مجلس التعاون الخليجي دون انضمامها إلى هذا التكتل فأرادت تشكيل تجمع عربي آخر مضاد له.

ب-رغبة مصر من الخروج من حالة العزلة التي عاشتها بعد تجميع عضويتها للجامعة العربية إثر إبرام الرئيس المصري الراحل أنور السادات معاهدة كامب ديفيد لتحقيق السلام مع دولة إسرائيل في عام 1979م،حيث أرادت من هذا الانضمام كسر العزلة وفرصة للانفتاح مرة أخرى على العالم العربي.

3)- أجهزة المجلس :

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي كسائر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى من عدة أجهزة ومؤسسات تتولى تسيير شؤون المجلس نذكر منها :

أ- الهيئة العليا :

تتكون هذه الهيئة من رؤساء وملوك الدول الأعضاء ،وتمثل سلطة عليا في المجلس بمثابة سلطة تشريعية كما حددتها المادة السابعة من الاتفاقية بالمهام التالية:

- وضع السياسات العليا الخاصة بالمجلس .
- اتخاذ القرارات.
- تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس وأعماله.
- اقرار قواعد عمل المجلس وتعديلاتها .
- تعيين الأمين العام للمجلس .
- قبول العضوية الجديدة.
- تعديل اتفاقية تأسيس المجلس.
- متابعة التقدم في تنفيذ الإجراءات .
- التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها.
- إحداث تشكيلات أخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء.
- عقد اجتماعات اعتيادية دورية مرة في كل سنة .

[1]- داودي الطيب **''التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى ''** الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،8-9ماي 2004م ، ص7.

ب- الهيئة الوزارية :

يتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم،وعادة ما تتكون الهيئة الوزارية أو المجلس الوزاري كما يسمى أحيانا من وزراء خارجية الأعضاء في المجلس أو من النواب الوزراء المختصين بنظر الموضوعات ،وطبقا للمادة العاشرة من الاتفاقية تختص الهيئة الوزارية بما يلي:

- دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس.
- رفع الخطط والمقترحات والتوصيات إلى الهيئة العليا.
- دراسة أي قضية متعلقة بشؤون التعاون .
- إعداد قواعد وإجراءات عمل المجلس ورفعها إلى السلطة العليا.
- إقرار وتعديل الأنظمة الإدارية المالية للأمانة العامة.
- النظر في تقارير الأمين العام.
- مناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة وكل الإجراءات.
- تشكيل اللجان المؤقتة يقتضيها هذه المجلس.
- إعداد مشروع جدول أعمال الهيئة العليا.
- القيام بالمهام الموكلة إليها من طرف الهيئة العليا[1].

ج- الأمانة العامة:

تَسْهَرُ على حسن سير مجلس التعاون العربي أمانة عامة يتواجد مقرها بعمان يتولى رئاستها أمين عام ويقوم بالمهام التالية:

- تنفيذ قرارات الهيئة العليا.
- تنفيذ قرارات الهيئة الوزارية.
- إعداد التقارير اللازمة الخاصة بعمل مجلس التعاون العربي[2].

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 359 -363.

[2]- عبد الصاحب علوان **"التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي الغذائي"**المستقبل العربي،مركز الوحدة العربية،العدد132،فيفري 1990، ص95.

المبحث الثالث: مداخل التكامل العربي ومظاهر الفشل والنجاح:

لقد سَعَتْ الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واتخذت عدة مداخل لبلوغ أهدافها وتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة.

المطلب الأول: مداخل التكامل والوحدة الاقتصادية العربية:

اتّبَعَ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أربعة مداخل في سبيل تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية العربية وهي:

أولا:المدخل التبادلي: و تمثلت السوق العربية المشتركة أداة لهذا المدخل ،التي أحدثت بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) لعام 1964في دورته الثانية، وكان ذلك نتيجة دراسة واسعة شاملة كلفت بها عناصر لجنة خاصة لوضع أهداف اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية موضع التنفيذ ، واعتبر إنشاء السوق مرحلة من المراحل الواجب إتباعها واجتيازها لبلوغ تلك الأهداف ، وقد وقعت على اتفاقية إنشاء السوق الدول التالية :(سورية ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت) . وقد انضم إليها فيما بعد السودان واليمن . ونصت الاتفاقية على أن يبدأ العمل بأحكامها اعتباراً من مطلع عام1965 وفيما يلي أهم نصوص الاتفاقية :

1)-إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية.

2)- تثبيت القيود المطبقة في كل من الدول الأطراف بحيث لا يجوز منذ تاريخ عقد الاتفاقية فرض رسم أو ضريبة جديدة أو زيادة رسم أو ضريبة قائمة أو فرض قيود جديدة بين الدول.

3)-تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة قيما بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

4)-لا يجوز فرض رسوم داخلية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء تفوق الرسوم أو الضرائب المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية.

5)-عدم خضوع المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية لأي رسم أو تصدير جمركي.

6)-لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى خارج السوق إلا بموافقة الدولة المصدرة.

7)-لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء منح دعم أياً كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى في حال وجود إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة المدعومة .

8)-تناولت المادة العاشرة من الاتفاق المنتجات الزراعية والحيوانية والطبيعية المدرجة في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت المبرم بين دول الجامعة العربية عام1953، فقررت تثبيت الإعفاء الكامل لهذه المنتجات من الرسوم والضرائب الجمركية المختلفة.

أما المنتجات الزراعية الأخرى فقد حددت سريان التحقق عليها تدريجياً بمعدل (20%) سنوياً كما نصت على أن تعمل الدول الأعضاء على تحرير هذه المنتجات من القيود على مراحل سنوية تبدأ من أول عام1965 بواقع (20%) من هذه المنتجات.

9)- نصت المادة الحادية عشر على تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشأها أحد الأطراف بواقع(10%)سنوياً، بدأً من كانون الثاني1965، كما قرر الاتفاق تخفيض نسبي الصناعات الواردة في اتفاق تسهيل التبادل التجاري.

10)- نصت المادة(14)على أنه يحق لكل دولة من دول الأطراف التقدم بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرر من القيود لأسباب جدية مبررة [1].

ثانيا: مدخل تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال:

وتمثل هذا المدخل في السعي لإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال بين البلاد العربية من جهة ،ومن جهة أخرى من خلال تهيئة المناخ الملائم والمناسب الذي يؤدي إلى مساهمة أموال بعض البلدان العربية في تمويل الاستثمارات في بلدان عربية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المدخل يتم من خلاله حرية انتقال عناصر الإنتاج خصوصا عناصر رأس المال بين مجموعة الأقطار،حيث يؤدي هذا الانتقال إلى توزيع تلك العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية لهذه الدول [2].

ثالثا:مدخل تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي:

أما بشأن تنسيق الموقف تجاه الاقتصاد الدولي، فقد بقيت الدول العربية منعزلة مشتتة، تحمل معها إلى المحافل الدولية أفكاراً متباينة، ينقصها التنسيق والبرمجة والمواقف الموحدة.

و رَدَاً على احباطات العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي، ظهرت في الثمانينات ثلاث مجموعات إقليمية عربية، هي مجلس التعاون الخليجي (1981) ومجلس التعاون العربي الذي أنشئ هو واتحاد المغرب العربي في أسبوع واحد من أواسط شهر شباط 1989.

وتضم هذه المجموعات الثلاث 15 قطراً عربياً من جملة 22 قطراً، وتشمل أكثر من ثلثي الوطن العربي وتتصرف بنحو 90٪ من موارد الطاقة التقليدية، وبثلاثة أرباع الموارد الزراعية والمائية، وبمعظم الموارد المعدنية، كما تستأثر بأوفر نصيب في عدد الجامعات ومراكز البحث العلمي، وبأعلى نسبة من الأطر والقدرات العلمية والكفاءات الفنية، وتملك المجموعات الإقليمية الثلاث مفاتيح الحوضين الغربي والشرقي للبحر المتوسط ومعابر البحر الأحمر والخليج العربي[3].

---

[1]- عبد الرحمن تيشوري**"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"**2013/01/14 متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org

[2]- محمد لبيب شقير**"الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"**الجزء الأول،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،1986، ص338.

[3]- منير الحمش**"التكامل الاقتصادي"** 2013/04/12 متوفر على الرابط www.arab-ency.com

رابعا: مدخل الانتقال العفوي للعمالة بين الأقطار العربية:

تميزت الأقطار النفطية بازدهار وتزايد المدن الحديثة والمطارات والطرق و الأسواق وتطور النظم التعليمية، ما أدى بعواصم هذه الأقطار اكتساب مكانة تاريخية جديدة كمراكز جذب للأيدي العاملة الوافدة العربية وغير العربية.وغدت عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة من الأقطار العربية"غير النفطية" إلى الأقطار العربية "النفطية"من أهم معالم الحياة العربية المعاصرة.

فبالرغم من وجود العديد من القيود الإدارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية،شهدت المنطقة اتجاها متناميا ومتصلا لانتقال العمالة من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية على نطاق واسع منذ أواخر الستينات .

وقد تزايدت حركة تصدير الأيدي العاملة إلى أقطار الخليج النفطية-على وجه الخصوص-منذ أوائل السبعينات، بعد أقطار الخليج العربية على استقلالها السياسي وزيادة عائداتها من النفط وبدا تطبيق سياسات اتفاقية تتسم بالتوسع السريع في مشروعات البنية الأساسية وفي تقديم الخدمات العامة (التعليم والصحة).

وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزيادات التي طرأت على أسعار النفط مع بداية حقبة السبعينات وعقب تشرين الأول أكتوبر 1973م بصفة خاصة.فلقد أدت تلك الزيادة الهائلة في العوائد و المداخيل النفطية إلى تبني خطط طموحة للتنمية وتزايد الاعتماد على العمل المستورد،سواء في الأقطار العربية التي اتصفت تقليديا باستيراد العمالة كأقطار الخليج العربي الصغيرة وليبيا وفي الأقطار العربية التي كانت تستورد فئات محدودة من العاملين ،أو التي كانت تستورد أعداد صغيرة من ذوي الكفاءات العالية والتي انتقلت إلى استيراد أعداد كبيرة من القوى العاملة للوفاء بحاجات مشاريعها الاستثمارية الضخمة ،ولمواكبة القفزة الكبرى في إنفاقها الجاري والتنموي التي حدثت في أعقاب زيادة عوائد النفط في خريف عام 1973.

وهكذا أصبحت الهجرة المستمرة والمنتظمة للأيدي العاملة العربية إلى أقطار الخليج النفطية،ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل العربي.

ونظرا لضخامة وأهمية هذه الهجرة الواسعة للأيدي العاملة من الأقطار"غير نفطية إلى الأقطار النفطية"بفعل عامل الجذب النفطي،أصبح من الضروري الوقوف بشكل علمي على الأسباب الدافعة لهذه الهجرة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة على مسارات الحياة في الأقطار المستقبلة والأقطار المصدرة للعمالة على السواء[1].

[1]- محمود عبد الفضيل**"النفط والوحدة العربية"**مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثالثة، بيروت،1981، ص ص 26-27.

المطلب الثاني:تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي:

لقد بَذَلَتْ الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي العديد من المجهودات والمساعي ومنه لابد من الوقوف على مظاهر فشلها ومظاهر نجاحها وتقييمها.

أولا:مظاهر نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي:

1)- إقامة مشروعات عربية مشتركة:

تعتبر المشروعات العربية المشتركة من بين المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي وذلك لما تكتسيه من أهمية خاصة ،فهي إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي وأخذت في التطور في السنوات الماضية ،إذ يقدر عدد هذه المشروعات بحوالي 856 مشروع ،حيث أن هذا الرقم يكشف عن ظاهرة اقتصادية جديدة والتي من شأنها أن تلعب دورا هاما متغيرات التنمية الاقتصادية العربية وفي مسيرة التكامل العربي .

2)- تدفق العون الإنمائي العربي:

لقد تم إنشاء الصناديق الإنمائية العربية الوطنية الإقليمية من اجل تقديم ومنح مساعدات إنمائية ميسرة للدول العربية ذات الاحتياجات المالية، وهو صور من صور التعاون العربي الاقتصادي خاصة وأنه يتميز بعدة مميزات هامة مثل:

- انخفاض سعر الفائدة.
- طول فترة السماح والسداد
- ارتفاع عنصر المنح فيه[1].

3)- التكامل العفوي من خلال انتقال العمالة :

من بين المؤشرات الايجابية على التكامل العربي الانتقال البيني للعمالة العربية ،للإشارة فإن معدلاته انخفضت في السنوات القليلة الماضية بالمقارنة مع الوقت السابق،رغم أن أسواق العمل الخليجية لا تزال تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية وحتى الأجنبية،ما أدى إلى تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية خاصة تلك التي تتمتع بفائض في العمالة، وهذا يدل على مدى مساهمة الأيدي العاملة العربية في تحقيق التنمية في البلدان المضيفة لها[2].

4)- التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية البينية:

ففي عام 1990م تم وضع برنامج لتمويل التجارة العربية البينية وهو عبارة عن مؤسسة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية يتواجد مقرها بدولة الإمارات العربية ،ويقدر رأسمالها ب500مليون دولار ،حيث تم

[1]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره ، ص61.

[2]- أحمد فراس العوران**"التكامل الاقتصادي العربي :الواقع والطموحات"**الملتقى الدولي الثاني حول : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الأغواط17-19 افريل 2007 ، ص18 .

تغطية حوالي 90% منه يتحمل صندوق النقد العربي 50%،و20%تحملها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،والباقي يتم تمويله من طرف مصارف مؤسسات تمويلية عربية أخرى.

وهذا البرنامج يقوم بتمويل التجارة العربية البينية وهذا من خلال خطوط الائتمان التي يمنحها للمؤسسات التمويلية القطرية ذات الصلة بالتجارة العربية،وهو أفضل انجاز على صعيد تنمية التجارة العربية البينية منذ عام 1953م[1].

ثانيا :مظاهر الفشل في التكامل الاقتصادي العربي:

1)- الأثر المحدود لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت عام 1953م : فبالنسبة لتطبيق هذه الاتفاقية كان يخضع للجانب السياسي لبعض الأطراف ،وانتقال البضائع كان أيضا يخضع لتغيرات التوتر والهدوء المفاجئة التي تميز المنطقة .

2)- صعوبة تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى تأخر توقيعها من طرف الدول الأعضاء فرغم مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على الاتفاقية في عام 1957م فإن توقيع الأعضاء عليها كان في 1962م ومحدودية أعضائها وهم كل من:مصر، سوريا، العراق، الأردن، الكويت، المغرب.

3)- السوق العربية المشتركة: فإن قرارها في الحقيقة لا يتجاوز في مفهومه منظمة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة.

كما أن جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تفلح في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي من خلال فرض جدار جمركي موحد كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد[2] .

4)- المدخل التجاري: فإتباع المدخل التجاري من طرف الدول العربية لتحقيق التكامل، وإزالة الحدود أمام السلع في منطقة السوق المشتركة، حيث أنه لا يوجد قدر كبير من السلع يمكن تبادله ذلك أن المشكلة تكمن في الهيكل الاقتصادي وليس في توزيع الإنتاج.

5)- المدخل الإنتاجي: بعد أن حولت الدول العربية الاعتماد على المدخل الإنتاجي تمخض عنه خضوع المنظمات والشركات للحساسيات السياسية ولم تعد القرارات والمناصب للأنسب و الأكفأ ولكن كان ذلك للأكثر ملاءمة للتمثيل الجغرافي وضغط هذه الحكومة أو تلك؟[3].

ومن هنا يمكن القول أنه في ظل تجارب التكامل العربي والعمل المشترك ما تم عفويا كان يفوق ما تم بالتخطيط المشترك خاصة الانتقال العفوي للبشر والمال.

[1]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.
[2]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره ، ص62.
[3]- محمود المراغي،مرجع سبق ذكره، ص131.

المطلب الثالث:آفاق تطوير التكامل الاقتصادي العربي:

أقرّ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعه الثالث والسبعين المنعقد في بغداد في 2001/06/07م بقراره رقم 1150 الذي تم تقديمه من قبل الأمانة العامة للمجلس إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين (2000-2020) وتناولت الإستراتيجية المحاور الأساسية كالأتي:

أولا:استكمال منطقة التجارة الحرة العربية:

حيث يتم في المرحلة الأولى تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة، وهذا في شكل استكمال منطقة التجارة الحرة العربية بين الدول الثلاث العربية التي اتخذت شوطا ايجابيا لتحرير التجارة فيما بينها،أي كل من العراق ،ليبيا ومصر بالاستناد إلى القرار رقم 17 لعام 1964م من طرف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقراره رقم 1092 لسنة 1998 حيث يجري في هذه المنطقة:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل.
- إلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل منها.

وبالنسبة للانضمام فهذه المنطقة مفتوحة لأي دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية مباشرة، و يبدأ التحرير الكامل للسلع التي منشؤها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنضمة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام.

ثانيا:إقامة اتحاد جمركي عربي:

في ظل الإستراتيجية واعتبارا من عام 2006م يتم الإعلان عن قيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة وفق مراحل ثلاث وهي:

- المرحلة الأولى: (2006-2009): وخلال هذه المرحلة يتم توحيد الرسم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس 10%.

- المرحلة الثانية: (2010-2012): وفي هذه المرحلة يتم استكمال الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%.

- المرحلة الثالثة:(2013-2015):

وفيها يتم استكمال توحيد جميع الرسوم الجمركية .

وخلال فترة إقامة الاتحاد الجمركي يجري توحيد جميع الإدارات الجمركية ووضع قواعد تخص تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي[1].

ثالثا:إقامة منطقة استثمارية عربية:

من خلالها يتم جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء ،وهو ما يعزز قيام منطقة التجارة الحرة العربية، و يقوم المجلس بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم

1 -محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص272-273.

بإجراء الدراسات و إعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات و البرامج التي يجري التوصل إليها، و التي تشمل:

- برامج التنسيق و التيسير:

و يستهدف البرنامج تنسيق التشريعات الوطنية، من تنافسية الوطن العربي، و يؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية و الإجرائية بالنسبة للمستثمرين، و لرفع كفاءة البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الموارد البشرية.

- برنامج التعريف و الترويج:

الذي يعرف المستثمرين العرب و الأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء و بما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات .و يتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهم المستثمرين و إتاحتها على شبكة الإنترنت و إصدار النشرات و الكتيبات التعريفية، من اجل ربط الوطن العربي فيما بينه و مع العالم الخارجي،و تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الصادرة بالقرار رقم 1125 لعام 2000.

- برنامج تحرير الاستثمار:

و يتم بموجبة تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، و وضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار، و بموجب هذا البرنامج توم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، و منح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب، بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشا أو التي يتم فتحها أمام الأفراد العرب من الشركات الرسمية و المختلطة القائمة والاتفاق على خطوات منح صفة المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية.

- برنامج ضمان الاستثمار و تسوية منازعاته:

و يتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة.

- تطوير الأسواق المالية العربية و الربط بينها:

و يلاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد العربي قد وضع هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي.

- تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي:

التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف و يكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

ومن خلال هذه البرامج قد تنشا منطقة استثمارية واحدة في الوطن العربي.[1]

[1] - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص274 -277.

رابعا:إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، و تمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية و تضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية .كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية تتضمن هذه المنطقة البرامج التالية:

- برامج شبكة البحث العلمي و التكنولوجي العربية: للنهوض بالمؤسسات البحثية العاملة في الدول الأطراف فمن الأمور المسلم بها أن التطوير العلمي لم يعد متروكا إلى الجهود الفردية التي تتوصل إلى اكتشافاتها بمحض الصدفة، بل أصبح هذا التطوير رهنا بفرق العمل التي تتداخل منتجاتها عبر القطاعات و المجالات المختلفة، و التي تتطلب إمكانيات بشرية و مادية ضخمة تفوق قدرات الدولة الواحدة.

- برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إليكترونية: تكون أساسا لبناء مجتمع المعلومات، و تحسين وضع الوطن العربي في المجتمع العالمي و رفع مستوى معيشة المواطنين .و يتضمن هذا البرنامج تطوير نظم العمل في الأمانة العامة للمجلس و أجهزته وفق التقدم في تكنولوجيا المعلومات، ليصبح قادرا على المساهمة في تطوير قدرات أعضائه، و تحقيق الترابط بينها و التنسيق بين البرامج المختلفة لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي .يندرج في هذا المجال العمل على الوصول إلى منطقة خدمات حرة.

- برنامج التجارة الإليكترونية: و ما يترتب عليه من زيادة القدرة التنافسية العربية و دعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية .و يراعي هذا البرنامج التدرج وفق المستويات التي بلغتها كل من الدول الأطراف، و مدي التقدم في بناء المنطقة الإليكترونية العربية .كما تجري دراسة الأبعاد القانونية لهذا النوع من التبادل و متطلبات حماية المتعاملين بموجبة من المخاطر المختلفة.

- **برنامج تطوير البنية الأساسية العربية وفق التقدم في تكنولوجيا الاتصالات.**
- **برنامج السوق الموحدة لمنتجات و خدمات المعلومات و الاتصالات** .
- **برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية.**
- **برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة**[1].

خامسا: إقامة منطقة مواطنة عربية:

يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، و مُؤخرا انتقال المعرفة، غير أن اتساع النظرة مُؤخرا في مجالي التنمية و التكامل إلى ابعد من الإطار الاقتصادي المحكوم بحركة التدفقات الاقتصادية ليشمل بنا تنظيم مجتمعي مواتي للتنمية و داعي إلى التكامل، أوضح أنه إلى جانب إنشاء اقتصاديات متشابكة تقوم على المعرفة، هناك حاجة إلى خلق مجتمعات متعاطفة و متكافلة،

[1]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص277 -279.

تحافظ على وحدة الهوية العربية إزاء الانفتاح الاقتصادي على الخارج .و من ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل، و اعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة، إلى جانب تحرير حركة المنتجات إذا حملت شهادة المنشأ المشترك.

سادسا:التنمية العربية المشتركة:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية و الاستفادة منها، و يظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة، وهذا بالاعتماد على البرامج الصناعية المشتركة خصوصا في المجالات المعدنية والهندسية والصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية لزيادة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني[1].

[1]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص279-280.

خلاصة الفصل الثاني:

إن رغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، ونتيجة عدد من المقومات دفع بالعديد منها إلى الانضواء تحت راية التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث شهدت القارة الأوروبية إطلاق التجمع الإقليمي الأول في العالم، أو ما يعرف بالاتحاد الأوروبي، وتلتها تجمعات إقليمية في مختلف القارات، وقد أحدثت هذه التكتلات الاقتصادية تغيرات جوهرية في مواقع القوى التجارية في العالم، ولم تقتصر أهدافها على المنافع الاقتصادية بل تعدى الأمر إلى المصالح السياسية أيضا.

وبالرغم من كون الدول العربية من الدول السباقة لتحقيق التكامل الاقتصادي، انطلاقا من إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945م، وهذا رغبة منها في تحقيق أهدافها الاقتصادية واللحاق بركب التكتلات العالمية المتقدمة، إلا أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه بقية التجمعات الإقليمية الأخرى، وفي كثير من الأحيان كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي مجرد حبر على ورق .

ورغم المعوقات التي صادفت طريق التكامل الاقتصادي العربي ووحدة الأمة العربية، فإن الدول العربية اتخذت عدة سبل سعيا منها لتحقيق أهدافها، وتمثل ذلك في عدة مداخل بدءا بالمدخل التبادلي وأخيرا المشروعات العربية المشتركة إلى غير ذلك فأخفقت في البعض ونجحت في البعض الآخر.

ولتطوير التكامل الاقتصادي العربي مستقبلا، أقّر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال عدة محاور، بداية باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية وصولا إلى تحقيق تنمية عربية مشتركة، لكن لا يكفي التخطيط ووضع الاستراتيجيات إذا لم تكن هناك إرادة عربية حقيقية للتطبيق.

الفصل الثالث:
الفوائض المالية العربية
كمدخل لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد الفصل الثالث:

يَعتَـمِدُ التكامل الاقتصادي في تفعيله على العديد من الركائز، وقد سعت مختلف دول العالم إلى تحقيق وزيادة دعم التكامل من قبل الدول المُنْضَمَة إليه من خلال عدة سبل ومداخل وقد رَاعَتْ في ذلك مختلف الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا كأساس لبناء التعاون الإقليمي وخلق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، وأظهرت العديد من الدول مدى تحقيق عدة نجاحات وانجازات مما يُؤكِد على إمكانية إيجاد مداخل إقليمية أخرى للتكتل الاقتصادي أكثر ملائمة لظروف مختلف الدول أو إيجاد أكثر الوسائل استجابة لتنمية اقتصادياتها.

وقد قَامَتْ الأقطار العربية في ظل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بعدة محاولات، وهذا منذ تأسيس الجامعة عام 1945م إلى غاية يومنا هذا، وفي سبيل ذلك اتَفَقَتْ الأقطار العربية على اعتماد وإتباع وكغيرها من التكتلات الاقتصادية العالمية العديد من المداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإتمام عملية الاندماج الإقليمي، وحَظِيَتْ هذه المداخل باهتمام كبير في جهود التكامل الاقتصادي العربي، و واعتمدت المدخل التبادلي للتكامل كسبيل لتقوية المبادلات التجارية بين الدول، و مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيلها وهذا لزيادة العملية التمويلية، و مدخل المشروعات العربية المشتركة كأفضل الطر ق لتنفيذ المشروعات الضخمة وتنمية القاعدة الإنتاجية للأقطار العربية.

وقد يساهم مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية إلى إعادة توطين رؤوس الأموال العربية والحد من انسيابها إلى الدول الغربية، وبالتالي ستساهم هذه الأموال في تمويل الاستثمارات في البلدان العربية.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق إلى هذا الفصل من خلال المباحث التالية؛ المبحث الأول وقد خصصناه للحديث عن الخصائص العامة لاقتصاديات الدول العربية من حيث مقومات ومؤشرات الاقتصاد العربي وواقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الآثار التكاملية للفوائض المالية العربية على المستوى العربي والمخاطر التي تتعرض لها الفوائض المالية في الخارج والاستنزاف الغربي لها، مع الإشارة إلى حاجة الدول العربية لموارد مالية، أما في المبحث الثالث فقد حاولنا إبراز آليات إعادة توطين الفوائض المالية العربية وإخضاع هذه الأخيرة لاعتبارات التكامل الاقتصادي العربي وفي الأخير أشرنا إلى مستقبل الفوائض المالية العربية .

المبحث الأول:الخصائص العامة لاقتصاديات الدول العربية:

تُشَكِلُ المنطقة العربية بمواردها المتوفرة الطبيعية و البشرية عامل قوة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتتباين الدول العربية من حيث هذه الموارد المجزأة والمشتتة مما يؤثر على البيئة الاستثمارية العربية .

المطلب الأول: مقومات الاقتصاد العربي:

يقول مايكل هدسون Michael C. Hudson في كتابه المشهور Arab Politics: The Search for Legitimacy (السياسات العربية :البحث عن الشرعية)" ليست هناك أمة في العالم تملك من مقومات التوحد مثل ما تملكه الأمة العربية، ومع ذلك فإن ما عَانَاهُ العرب من تمزق وترد منذ قرنين وحتى اليوم لا يقاس به غير ما لاَقَتْهُ بعض الشعوب الصغيرة التي عَانَتْ ولا تزال لوقوعها بين دول كبرى متصارعة"[1].

أولا: مقومات بشرية:

تُشِيرُ البيانات المتاحة لعام 2010م إلى إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 355مليون نسمة وبمعدل نمو يعتبر مرتفعا جدا بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم والمقدر بحوالي 2.6 % [2].

كما أن التركيبة السكانية للدول العربية تتميز باتساع قاعدتها الفتية إذ تقدر نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة بنحو 36.3% من إجمالى السكان في عام 2003 مقارنة بنحو 31.6% في الدول النامية و28.9 %في العالم في نفس العام [3]، وهذا ما يدل على وجود ووفرة حجم قوة العمل أمام الأعمال المتاحة .

ثانيا: مقومات طبيعية:

1- الأراضي القابلة الزراعية:

حيث تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية 14.2 مليون هكتار تغطي سدس مساحة الكرة الأرضية منها 197 مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة وهذا حسب تقديرات عام 2002 م، ترجع ضآلة هذه المساحة أي القابلة للزراعة بالنسبة لمجموع الوطن العربي إلى وجود أربعة أخماس الأراضي العربية في المناطق الجافة والتي لا يتعدى سقوط المطر فيها 15 سم وكذا المناطق التي لا يزيد مطرها 30سم وبافتراض ثبات المساحة القابلة للزراعة رغم التطور التكنولوجي الذي قد يُمَكِّنُ من استصلاح الأراضي فإن الأراضي المزروعة فعلا في عام 2002 م قدرت ب 65 مليون هكتار أي 33% من الأراضي القابلة للزراعة وهذا يُعَبِرُ عن وجود مشاكل زراعية سواء كانت نقص أو عمالة أو قلة مصادر التمويل. فلو تم استغلال هذه الأراضي لتحقق الأمن الغذائي للوطن العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تصدير الفائض إلى الخارج [4].

2- الثروة النفطية:

[1]- Michael C. Hudson**. Arab Politics: the Search for Legitimacy**. (New Haven: Yale University Press, 1977. p.393

[2] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.ص 31.

[3] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.ص30

[4] -محمد عبد الغنى سعودي**"الوطن العربي"** مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة،2006، ص 114.

لقد أصبح الاسم العربي مقرونا بالنفط وبالتالي بالثروة والبذخ خاصة خارج الوطن العربي ولم يستعمل النفط وعائداته في إنشاء اقتصاد منتج بل في ترسيخ نظام الاقتصاد الاستهلاكي الاستيرادي.

فالوطن العربي يمتلك ثروة نفطية هائلة و تقدر احتياطياته من النفط الخام ب57.5 % من الاحتياطي العالمي أي يستحوذ على أكبر احتياطي عالمي[1] والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (3-1) احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية 2011.

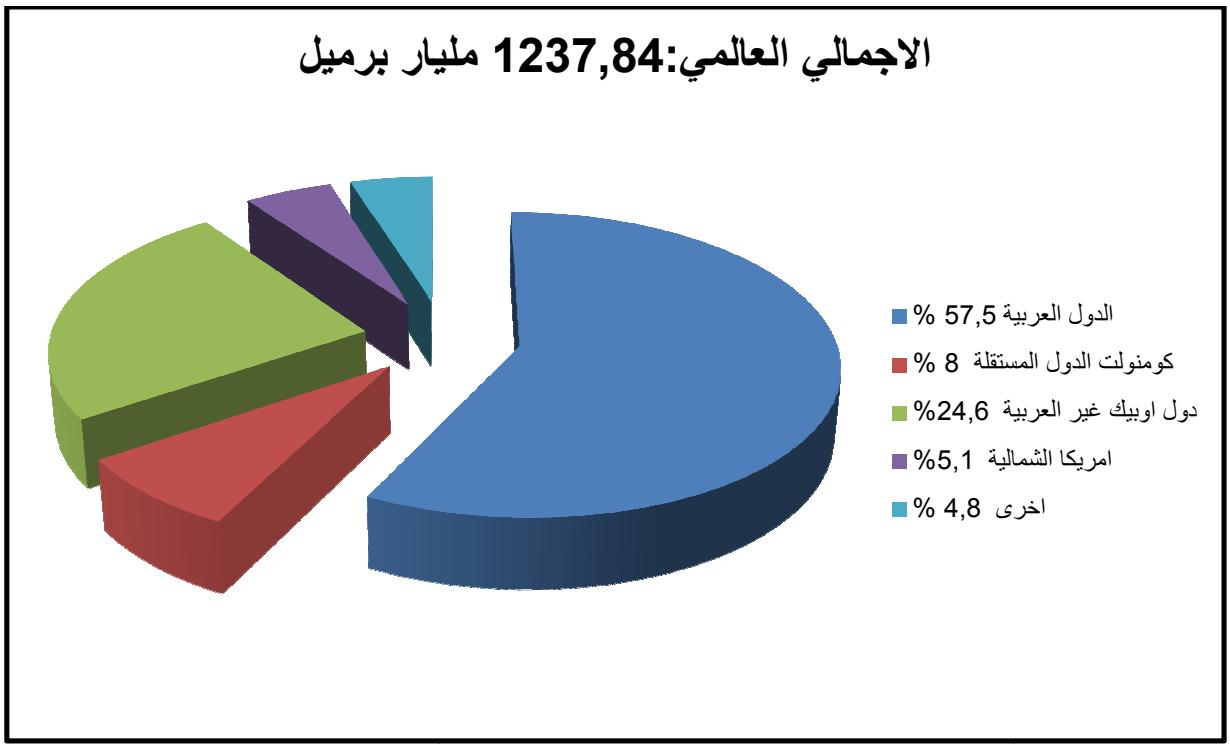

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 2011.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص 92.

أما بالنسبة لنصيب الدول العربية من الاحتياطي العالمي فكان حسب الشكل التالي:

شكل رقم(3-2) الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية 2011

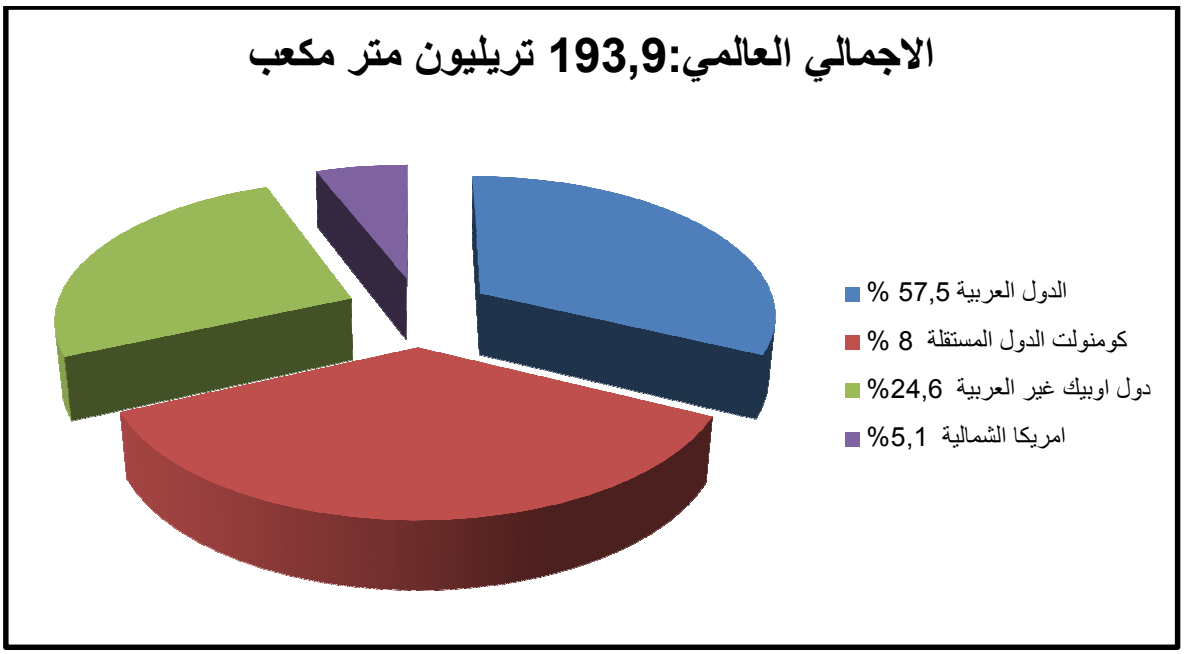

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 2011.

يُوَضِحُ الشكل البياني إرتفاع احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً بواقع 2,007 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 193.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2011، أي بزيادة ما يعادل 1 % بالمقارنة مع عام2010 م. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية فقد حافظت على مستوياتها السابقة وبحدود 54.7تريليون متر مكعب كما في نهاية عام 2011، وانخفضت مساهمتها قليلاً من اجمالي الاحتياطي العالمي إلى 28.2 % في نهاية عام 2011 مقارنة بنسبة 28.5 % خلال العام السابق .وهو ما يُعْزَى إلى ارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك، بينما ارتفعت تقديرات الاحتياطيات في الدول العربية [1].

3-الثروة المعدنية:

يُعتبر نشاط الاستكشاف المعدني في العالم العربي متواضع وغير كاف مقارنة بالإمكانات المعدنية الواعدة في الوطن العربي والبالغ مساحته حوالي 14 مليون كم^2 ، ويعود السبب في ذلك إلى أن المخصصات المالية المطلوبة لهذا النشاط ليست بمقدور كثير من الدول العربية وخصوصًا التي تعاني من أزمات مالية حادة، بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات في هذا الميدان في معظم الدول العربية، كما أن المعلومات الجيولوجية المتوفرة والتشريعات السائدة ليست بالدرجة التي تستأثر باهتمام الشركات العالمية للاستكشاف والتحري عن الثروات المعدنية في العالم العربي.

[1]- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص92.

جدول رقم(3-1)أهم الخامات المعدنية المستغلة ونسبة إنتاجها مقارنة بالإنتاج العالمي لعام 2008، بالإضافة إلى أهم الدول العربية المنتجة

الدول العربية المنتجة	النسب المئوية	الإنتاج العربي	الإنتاج العالمي م.طن	اسم الخام
المغرب، تونس، الأردن، سوريا	32.5	43490.7	134200	الفوسفات
الجزائر	17	0.26	1.54	الزئبق
المغرب، الجزائر،تونس،السعودية	5.7	418	7370	الباريت
السعودية،الكويت،الإمارات،العراق	8.4	4807	57090	الكبريت
15 دولة عربية	2.2	2430.8	112530	الجبس
الأردن	5	2129.6	47300	البوتاس(كلوريد بوتاسيوم
المغرب،مصر،تونس	1.9	78.8	4200	الفلور سبار
الجزائر	1.7	5.4	306	السيليستيت
المغرب،الجزائر،تونس،السعودية	1.7	0.306	18.081	الفضة
الجزائر،مصر،موريتانيا،المغرب	1.44	17968	1252900	خام الحديد
الجزائر،المغرب،تونس	1.75	151.8	8700	الزنك
مصر،الأردن،العراق،الجزائر	0.87	213	24530	الكاولين
الجزائر، مصر، المغرب	0.4	50.2	12760	البنتونيت
الجزائر، مصر، المغرب	2.95	88.7	3000	الرصاص
السعودية،السودان،عمان،المغرب	0.42	0.010691	2.54	الذهب
السودان، عمان	0.26	39.1	15000	خام ومركزات الكروم
المغرب، السعودية	0.06	7.4	13200	النحاس
المغرب	0.12	25.8	20300	خام المغنيز

المصدر: المنير أمحمد أبوصبيع ، طه الخوالدة " واقع وآفاق قطاع الثروة المعدنية في الدول العربية "المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية ،طرابلس،ليبيا.25-2010/10/27.ص 75.

ثالثا: مقومات مالية:

تَتَوَفَرُ الدول العربية على موارد مالية هامة، خصوصا الدول العربية النفطية، حيث تتوفر هذه الأخيرة على فوائض مالية معتبرة، غير أن سوء توزيع هذه الموارد، يعتبر إحدى السمات السلبية في المنطقة العربية، وذاك لعدم تناسب هذه الفوائض المالية الموجودة في بعض الدول العربية، كالسعودية وليبيا والكويت والإمارات مع المساحة وعدد السكان لهذه الدول، مما أدى إلى تخصيص جزء من هذه الفوائض كأرصدة عربية مجمدة في مصارف الدول الرأسمالية.

هذا ما يُشَجِعُ على قيام تكامل اقتصادي عربي، يجعل من هذه الفوائض المالية تتجه نحو الدول العربية التي هي بحاجة إليها، لاستثمارها وبالتالي التنمية الاقتصادية العربية المشتركة [1].

رابعا:مقومات ثقافية واجتماعية:

يتميز الوطن العربي بوجود ثقافة مشتركة من حيث أساليب المعيشة وطرق الحياة اليومية و مختلف القيم والتقاليد والمعتقدات والمعايير والمهارات والقوانين والمناقب والمواقف والقواعد التي تحدد السلوك اليومي وكذا الانجازات الحضارية ومجمل المعارف والحياة الإبداعية في العلم والفلسفة والفن .

حيث يمكن القول أنها ثقافة مستمدة من اللغة العربية و آدابها لغة القران، و الأعظم من ذلك الدين الإسلامي أهم مقوم لتوحيد الأمة العربية [2].

والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة ، أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة [3].

المطلب الثاني:مؤشرات الاقتصاد العربي:

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يُعْتَمَدُ عليها لمعرفة مدى تطور ذلك الاقتصاد ،وهذه بعض مؤشرات الاقتصاد العربي لفترة معينة.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي:

لقد سجل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تطورا خلال الفترة كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]- باشي أحمد**''مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي''**مع التركيز على مناطق التجارة الحرة''الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،8-9ماي 2004م، ص7.

[2] -حليم بركات**''المجتمع العربي المعاصر''**مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة العاشرة،لبنان،2008، ص50.

[3]-سلوى فؤاد صابر **''الأزمة المالية العالمية ودور التكامل الاقتصادي العربي في مواجهتها''**مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي القاهرة في الفترة من 14-15 جمادى الأولى 1431ه الموافق 28-29 ابريل 2010م، ص 374

جدول رقم (3-2)مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2005-2011

مليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	1.152.547	1.370617	1.585628	1.993.973	1.743.251	2.027.293	2.365.373
معدل النمو (%)	22.6	16.9	15.1	26.2	12.6	16.3	18

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات عدة

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ تصاعد قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة وهذا لإنتعاش إقتصادات الدول العربية وساهم في وتيرة إرتفاع نموه زيادة العائدات النفطية لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا و زيادة الطلب على صادرات بعض الدول العربية واعتبارات أخرى، و اختلاف قيمة الناتج من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف هيكل اقتصاد كل دولة واختلاف معدل النمو نتيجة الأحداث السياسية الأخيرة في كل من تونس ،مصر ،ليبيا وسوريا.

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2011.

دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	2396	2626	3029	3614	4188	4660	5858	5053	5842	6731

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات عدة

شَهِدَ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال عام 2011 تحسنا ملحوظا مقارنة بعام 2010 في الدول العربية باستثناء بعض الدول كليبيا وسوريا والسودان واليمن ويعود ذلك ربما لاعتبارات سياسية ،حيث ارتفع من حوالي 5842 دولار للفرد عام 2010 إلى 6731 دولارا عام 2001 وبمعدل نمو وصل إلى15.2%مقارنة بمعدل 18.8 %عام 2010،وتَبَايَنَتْ معدلات النمو من بلد إلى أخر سجل العراق أعلاها بنحو 35.4 % و يليها كل من الكويت والسعودية وقطر والجزائر بمعدلات نمو وصلت إلى 30.1 %،27.2 %،25.1 %19.5% على التوالي لارتفاع عوائد النفط، و الدول العربية الأخرى معدلاتها أقل من 19 %[1].

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 م، ص ص23 -24.

و بالنسبة لتكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فإنه يتكون من قطاعات مختلفة حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (3-4)الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

(نسبة مئوية)

البنود	هيكل الناتج المحلي الإجمالي			معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2005-2000	2010	2011	2005-2000	2010-2009	2011-2010
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	59.8	57.9	62	11.9	22	25.3
الزراعة	6.1	6.2	5.6	4.8	8.5	6.7
الصناعات الإستخراجية	38.2	35.5	40.7	15.3	31.4	35.2
الصناعات التحويلية	9.5	9.4	9	7.7	13.6	13.5
باقي قطاعات الإنتاج السلعي	6	6.9	6.7	9.1	5.4	6.7
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	39.4	41.6	38	8.4	9.3	7.8
الخدمات الحكومية	10.5	11.7	11.1	7.9	12.6	11.3
صافي الضرائب غير المباشرة:	0.9	0.8	0.8	11.2-	30.7 -	18.6
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	10.1	15.5	18

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 26.

حيث كانت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية متباينة من قطاع إلى آخر حيث كانت مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية بما يفوق 50 % من الناتج في الدول العربية الست ليبيا،العراق،الكويت،قطر،السعودية وعمان بنسب 70 %،64.9 %،62.1 %،57.7 % ،53.2 % و51.2 % على التوالي ،وتصدر قطاع الزراعة المرتبة الأولى في جزر القمر بنسبة 41.1 % وفي السودان بنسبة 34 % ،في حين احتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى بنسبة 31.% في لبنان و16.8 % في جيبوتي ،أما قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 20 %و17.8 % في كل من الأردن والمغرب على التوالي ،وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 16.7 % و15.7 % في كل من تونس ومصر[1].

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص27.

أما حسب بنود الإنفاق فكان توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(3-3) توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق في عام 2011م

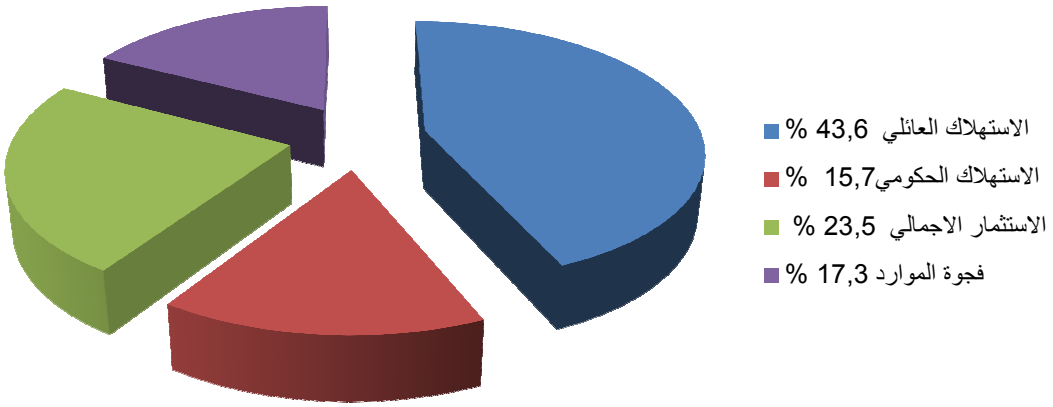

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011م ص27.

فالإنفاق الاستهلاكي انخفضت حصته من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م، وسجل ارتفاع معدل نموه من 48.2 % في عام 2010م إلى 10.8 % عام 2011م،وانخفضت حصة الاستثمار من الناتج وكذا انخفاض معدل نموه من 9.9 % عام 2010م إلى 6.1 % عام 2011م.

وفي الوقت الذي سجل الاستهلاك انخفاض حصته من الإنفاق لعام 2011م فإن حصة فجوة الموارد زادت نتيجة الأداء الجيد للصادرات، ومنه ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 126.8 % إلى 145.3 % عام 2011م.

و ترتب على الاستهلاك النهائي تراجع حصته من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م وذلك بسبب تراجع معدل نمو الاستهلاك العائلي وهذا الأخير كان معدل نموه 9.5 % فقط.

وارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري من 523 مليار عام 210م إلى 555 مليار دولار عام 2011م بالأسعار الجارية،في حين تراجعت أهميته النسبية من الناتج من 26.1% عام 201م إلى 23.5 % عام 2011م وذلك لما تَمُرُ به الدول العربية من انكماش استثماري من جانب وزيادة الإنفاق الجاري بسبب الزيادة في الرواتب والدعم والتحويلات الاجتماعية من جانب أخر،وبالتالي تراجع معدل نمو الاستثمارات العربية ليبلغ 6.1 % عام 2011م بعدما كان 9.9 % عام 2010م.وسجلت معدلات نموا لاستثمار في البلدان العربية تباينا بين الارتفاع و الانكماش [1].

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص ص 27-29.

ثالثا: التضخم في الدول العربية:

يُعدَُ معدل التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة في الدولة، فارتفاع معدل التضخم يعني فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق احد أهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار .

جدول رقم (3-5) متوسط معدل نمو الأسعار خلال الفترة 2007-2011.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط معدل نمو الأسعار%	7.3	10.2	3	4.5	6.1

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات

من خلال الجدول يتضح أن متوسط معدل التضخم في الوطن العربي ارتفع من4.4 %عام 2010م إلى نحو 6.1 % لعام 2011م وذلك لأسباب أبرزها؛زيادة أسعار الواردات الغذائية و كذا ارتفاع الإنفاق بمختلف أنواعه وارتفاع أسعار المحروقات في الدول المستوردة ،كما توقف الإنتاج وتعطلت الإمدادات خاصة في الدول التي شهدت تطورات سياسية كتونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وأثار ذلك على العرض والطلب [1].

رابعا: التجارة الإجمالية العربية: تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2011 بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة % 30.6 لتبلغ حوالي 1,196 مليار دولار .كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة % 12.8 لتبلغ نحو 753 مليار دولار، وذلك في ضوء زيادة الإنفاق العام للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وكذلك جراء ارتفاع أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له [2].

جدول رقم(3-6) التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة(2007-2011).

البنود	**القيمة (مليار دولار)**				
	2007	**2008**	**2009**	**2010***	**2011***
الصادرات العربية	**796.1**	**1.0812**	**730.9**	**915.7**	**1.195.8**
الواردات العربية	**535.9**	**674.4**	**613.8**	**667.1**	**752.6**
الصادرات العالمية	**14012.0**	**16.132.0**	**12.531.0**	**15.254.0**	**18.217.0**
الواردات العالمية	**14311.0**	**16.536.0**	**12.733.0**	**15.457.0**	**18.381.0**
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية%	**5.7**	**6.7**	**5.8**	**6.0**	**6.6**
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %	**3.7**	**4.1**	**4.8**	**4.3**	**4.1**

***بيانات أولية.**

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012م، ص166.

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ، ص 25.
[2] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،ص165.

1- إتجاه التجارة الإجمالية العربية:

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام2011 ، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسين بدرجات متفاوتة، مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين . وزادت أيضا قيمة واردات الدول العربية من جميع شركائها التجاريين الرئيسين باستثناء اليابان .وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد تحسنت الأهمية النسبية لفئة الوقود والمعادن في حين تراجعت حصة المصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل . وتراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق .وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد تراجعت حصة المصنوعات، وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت خلال عام2011 . وفي المقابل ارتفعت حصة فئة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، في حين زادت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات [1]، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-4)اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2011.

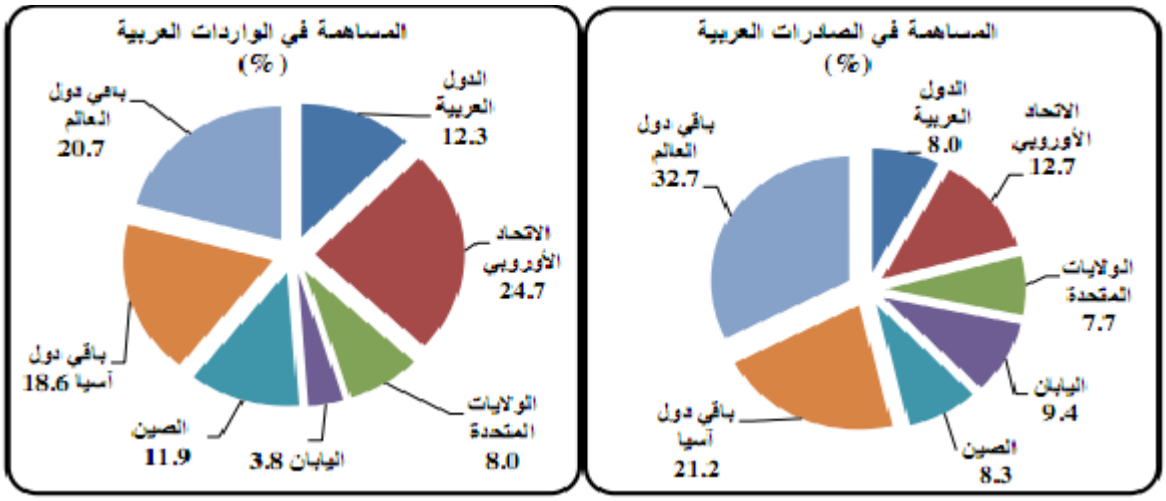

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2011م، ص169.

[1]- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2012، ص165.

والشكل التالي يبين الهيكل السلعي للتجارة العربية:

الشكل رقم(3-5) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لعام 2011م

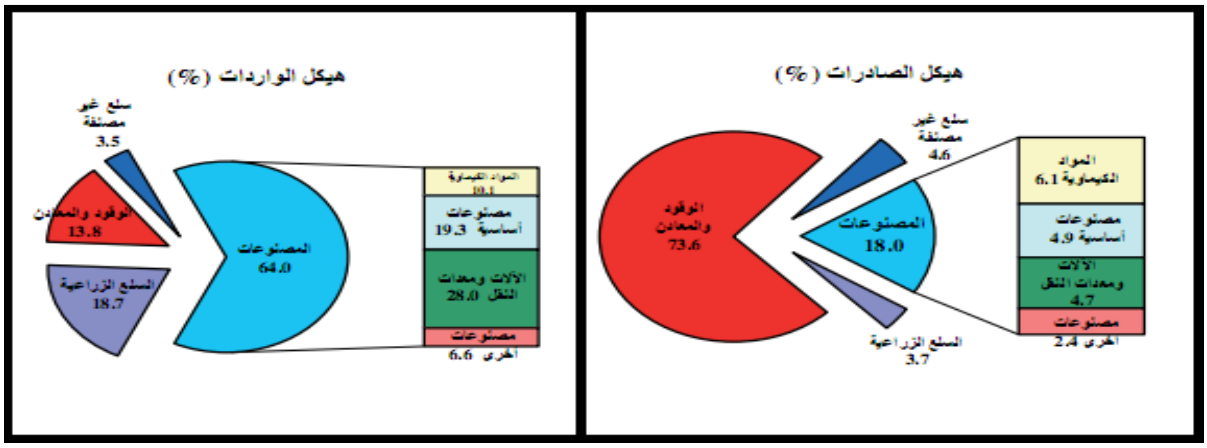

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011م، ص170.

2- التجارة العربية البينية: إن تطوير التجارة بين الدول العربية من الأهداف الأساسية للتعاون العربي منذ إنشاء الجامعة العربية ،وقد أنشأت عدة منظمات وهيئات تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف و أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية وأخرها تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأت العمل في سنة 1998 ولمدة 10 سنوات وقد اختصرت المدة إلى سبع سنوات تنتهي في مطلع 2005 ،ورغم وجود تجمعات إقليمية مصغرة تم إنشائها بغرض الإسراع في التكامل العربي وتحرير التجارة البينية وهذا مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي،فإن التجارة العربية البينية بقيت في مستوى 9 و 10في المائة من إجمالي التجارة العربية الخارجية، و هذه النسبة تعد منخفضة جدا إذا ما قورنت بنسب التكتلات الاقتصادية الأخرى فمثلا في الاتحاد الأوروبي % 70 و % 30 في أمريكا الشمالية وحوالي 50 %في منطقة آسيا الشمالية والشرقية[1]،والجدول التالي يوضح الوضعية أكثر:

جدول رقم(3-7) أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2007-2011.

البنود	القيمة (مليار دولار)				
	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط التجارة العربية البينية(1)	67.6	92.6	73.6	78.5	93.9
الصادرات العربية البينية	70.6	95.8	78.0	78.1	95.3
الواردات العربية البينية	64.7	89.4	69.2	78.9	92.4

(1)(الصادرات البينية +الواردات البينية)÷2

*بيانات أولية

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2011م، ص173.

1- بعلوج بولعيد**"التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة"**الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 8-9ماي 2004، ص 9.

جدول رقم(3-8) مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية عامي2005و2009

التجمعات العربية (2005 و2009)	قيمة التجارة البينية(مليون دولار أمريكي)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات(%)		حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات(%)	
	الصادرات		الواردات					
السنوات	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44.812	74.355	38.487	66.898	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس التعاون الخليجي	20.012	31.036	15.751	21.046	5.0	6.0	8.3	6.2
إتحاد المغرب العربي	2.154	3.298	1.816	2.972	2.0	2.9	2.7	2.6
دول اتفاقية أغادير	642	2.225	924	1.951	1.3	3.9	1.3	1.8

- منطقة التجارة الحرة جميع الدول العربية باستثناء(جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر)؛
- مجلس التعاون الخليجي (الإمارات،البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت)
- اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا)؛
- دول اتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومنطقة التجارة العالمية، قاعدة بيانات التجارة العالمية.

خامسا:المديونية الخارجية العربية: تُعْتَبَرُ أزمة الديون الخارجية التي تفاقمت في الكثير من الأقطار العربية، من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات هذه الأقطار وبخاصة مع بداية ثمانينات القرن الماضي، وحتى الوقت الحالي، الأمر الذي اعتبره كثير من الاقتصاديين العرب "قنبلة موقوتة"،ديون الدول العربية الخارجية قفزت من 4.3 بليون دولار عام 1975، لتصل إلى حوالي 161 بليون دولار عام 1999، وتصاعدت عام 2008 إلى 189.7 بليون دولار، وبلغت أرقاما قياسية عام 2009 إلى 663.3، كما ارتفعت خدمة ديونها من 437 مليون دولار عام 1975، إلى أكثر من 13 بليون دولار عام 1996،و هناك أثاراً اقتصادية وسياسية كثيرة ترتبت، ومازالت تترتب على الديون وأعباء خدمتها، مثل الآثار على الاحتياطات من العملات الأجنبية، واختلال ميزان المدفوعات، وغيرها. هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى تفاقم مثل هذه الأزمة، والتي تمثلت في العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري،إن أسباب أزمة الديون العربية بعضها داخلي كالعجز في الموازنات

العامة والتضخم، الذي أثر في قيمة العملات الوطنية والبعض الآخر خارجي كالركود العالمي وانخفاض أسعار المواد الخام الأولية وارتفاع قيمة الفائدة إلى جانب الفساد وخطط التنمية الفاشلة [1].

جدول رقم (3-9)الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2010 و 2011.

(مليون دولار)

	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2010	*2011	2010	*2011
الأردن	6,486	6,312	634	731
تونس	21,541	23,372	2,292	2,481
الجزائر	5,681	4,405	667	618
جيبوتي	634	648	14	15
السودان	37,450	38,947	521	243
سورية	4,469	4,327	638	557
عمان	8,211	9,229	469	437
القمر	233	241	8	9
لبنان	20,274	20,655	4,188	5,196
مصر	34,993	33,693	2,746	2,973
المغرب	23,576	24,800	2,089	2,268
موريتانيا	3,319	3,479	108	105
اليمن	6,144	6,073	255	275
الدول العربية المقترضة	**173,010**	**176,181**	**14,629**	**15,907**

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.ص196.

وهذا ما يدُلُ على أن الديون الخارجية أصبحت في الوقت الراهن تُمَثِلُ أداة لاستنزاف الفائض الاقتصادي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الماضي تقوم بهذا الدور [2].

فكلما ارتفعت وتيرة الديون، كلما ترسخت التبعية ووجدت الذريعة للقوى الاستعمارية للتحكم باقتصاديات الدول المستهدفة.

سادسا: الاحتياطي من النقد الأجنبي للدول العربية:

يُعْتَبَرُ الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي وسيلة أساسية لضمان استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية إزاء العملات الرئيسية، ويقاس مدى كفاية هذا الاحتياطي من خلال تغطيته لعدد معين من الأشهر للواردات.وقد ارتفع مستوى الإحتياطي في معظم الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح قادرا على تغطية الواردات لنحو 55 شهرا في ليبيا مثلا، وإن كان المتوسط العام للدول العربية يبلغ نحو 12 شهرا، لكن شهد الاحتياطي انخفاض في دول الاحتجاجات عام 2011م ويعود ذلك إلى :

أ- انخفاض إيرادات الدولة بشكل عام من العملة الأجنبية.

[1] -كمال سر الختم**"الديون العربية..660مليار دولار و كثير من الفساد"** 2013/04/14 متوفر على الرابط www.majalla.com

[2] -رمزي زكي**"ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها على البلدان النامية "**المعهد العربي للتخطيط،الكويت 1993، ص61.

ب- تأثر الدخل من السياحة ،فمثلا السياحة تسهم بنسبة 23 % من إيرادات سوريا من النقد الأجنبي.

ج- تأثر التجارة الخارجية لانكماش صادرات دول الربيع العربي وفي نفس الوقت زادت الواردات لتعويض لنقص في الإنتاج المحلي.

د- خروج كميات كبيرة من الأموال الساخنة خوفا من عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية للمستقبل القريب.

ه-انخفاض في عوائد تحويلات العاملين في بعض الحالات مثل العاملين النازحين من ليبيا.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-10) إجمالي الاحتياطيات الدولية للدول العربية خلال الفترة 2009-2011.

(بالمليار دولار)

الدولة	2009	2010	2011	معدل التغير
الأردن	11.11	12.47	10.73	-13.93
الإمارات	36.12	42.81	53.58	25.15
البحرين	3.80	5.08	4.54	-10.69
تونس	10.64	9.46	7.37	-22.11
الجزائر	149.04	162.61	182.82	12.43
السعودية	410.04	444.72	540.67	21.57
السودان	0.68	644.00	619.10	-3.87
سورية	15.92	18.49	16.99	-8.11
العراق	44.13	50.38	60.66	20.41
عمان	12.20	13.02	14.36	10.26
قطر	18.31	30.62	16.07	-47.52
الكويت	20.26	21.28	25.85	21.48
لبنان	29.10	31.51	33.74	7.06
ليبيا	100.15	102.76	104.99	2.17
مصر	32.28	35.86	15.39	-57.08
المغرب	23.06	22.41	19.53	-12.84
اليمن	7.34	6.23	4.58	-26.47

المصدر:

- جامعة الدول العربية ...، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة + النسخة الأولية لعام 2012 ص 430 .
- المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصاءة للدول العربية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي بالدول العربية التي شهدت احتجاجات وثورات شعبية خلال عام 2011 م، وهو أمر طبيعي، فالاحتياطي تُوَفِرُهُ الدولة لمواجهة الظروف الصعبة التي قد تصيب البلد، وأشارت توقعات إلى انخفاض الاحتياطي لأكثر من ذلك، حيث شهدت معظم الدول العربية زيادة مطردة في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي.

و تَتَقَدَمُ مصر الدول العربية في الانخفاض في الاحتياط من النقد الأجنبي، حيث انخفض من 57.08 % ليبلغ 15.39 مليار دولار في نهاية 2011م بعد أن كان 35.85 مليار دولار في نهاية 2010م ،وتليها اليمن

التي انخفض احتياطها من 6.23 مليار إلى 4.58 مليار دولار محققا بذلك نسبة انخفاض بلغت 26.47 %، ثم انخفض احتياطي تونس بنسبة 22.11 % أي انخفض من 9.46مليار دولار إلى نحو 7.37 مليار دولار خلال عام 2011م، و تأتي الأردن بنسبة انخفاض بلغت 13.93 % بعد أن كان 12.47 % أي بلغ الاحتياطي 10.73 مليار دولار عام 2011م ،وتأتي الدول ؛المغرب،البحرين بنسبة انخفاض 12.84 % ،10.69 % على التوالي.

وبالنسبة للدول العربية النفطية، فقد كان لارتفاع أسعار البترول ايجابيا على زيادة رصيدها من احتياطي النقد الأجنبي ،وكان الارتفاع في كل من الإمارات، السعودية، الكويت، العراق، الجزائر بنحو 25.57 %،21.57%،21.48 %،20.43 %،12.43 % على التوالي خلال نفس الفترة[1].

المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:

قبل التطرق لواقع مناخ الاستثمار في الدول العربية وتحديد بعض مؤشراته لابد من الوقوف على مفهوم مناخ الاستثمار بصفة عامة.

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار:

يُـقْصـَدُ بمناخ الاستثمار: «مُجْمَلْ الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياتِهِ وإمكانياته من بُنَى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، و ديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار»[2]، وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري إلى:

1)- الإطار الاقتصادي:

يتمثل هذا الإطار بالبُنَي والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، وآفاق تطوره، كما أن توفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لابد أن يلعب دورا مهما ومؤثرا ليس فقط في تحديد الحُجُومْ الإستثمارية المستقطبة بل وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يتأثر المناخ الاستثماري بالإختلالات (الماكرو اقتصادية) في البلد المعني، خاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة.

[1] - منظمة العمل العربية **''التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية''**2012، القاهرة، ص52.

[2] -حربي محمد موسى عريقات**''مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات و الأفاق المستقبلية ''**المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة فيلادلفيا حول "نحو مناخ استثماري و أعمال مصرفية الكترونية "جامعة فيلادلفيا خلال الفترة 4-2007/07/5 الأردن، ص6.

2)- الإطار السياسي:

تعتبر العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرين يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، قوة المعارضة وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.

3)- الإطار القانوني:

لابد من وجود إطار قانوني يرسي الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية، كما لابد أن تميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات أو التطبيقات العملية لتلك القوانين على ارض الواقع، كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة، بهدف جذب الاستثمارات، ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية، فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤيا، والشفافية تعني هنا:

الشعور بأن التنافس شريف ونظافة الإجراءات، وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة، واستغلال النفوذ.

وبذلك يمكن تأمين مشروع وجذب استثماري حقيقي ..أما وضوح الرؤيا فيتمثل في أن تحدد الحكومات أهدافها وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي يراد تشجيعها لخدمة خطط التنمية، وان تتسم قراراتها، على مختلف المستويات، بدقة الصياغة والوضوح ليسهل تنفيذها [1].

ثانيا: بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

1)- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية :وهو متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية)وهو يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار ويتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:

أ-مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم هذا المؤشر في تلخيص وتطوير السياسة المالية وذلك لتأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب-مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

[1]- محمد خالد المهايني**"أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها"** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام2008 الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية تحت رعاية رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب،القاهرة6-7 ابريل 2008، ص ص 10-11.

ج-مؤشر معدل التضخم:ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد،ويتم حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009.

جدول رقم(3-11) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009.

	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الأردن	(1)	3	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
الإمارات	0	2	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
البحرين	(3)	3	0	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
جيبوتي	(2)	3	2	1	تحسن في مناخ الاستثمار
السعودية	(3)	3	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
السودان	(1)	(1)	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سورية	(1)	0	2	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
العراق	(3)	(3)	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سلطنة عمان	2	0	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
قطر	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
الكويت	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
لبنان	0	0	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
ليبيا	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
مصر	0	(1)	0	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
موريتانيا	1	2	2	1.66	تحسن في مناخ الاستثمار
اليمن	(1)	(2)	2	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2009.

ملاحظة:

-أقل من 1:عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

-من 1 إلى 2:تحسن في مناخ الاستثمار.

-من 2 إلى 3:تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ومن خلال الجدول نلاحظ نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية حيث:أنّ هناك ثلاث دول عربية كل من(قطر، الكويت، ليبيا) سجلت قيما مرتفعة في المؤشر تجاوزت القيمة 2 أي 2.66 مما يدل على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويؤكد على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف ونسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 15.8%.

- الدول العربية الخمس (موريتانيا،الأردن،الإمارات ،سلطنة عمان وجيبوتي) تراوحت قيمتها في المؤشر بين 1إلى أقل من 2 أي بمتوسط 1.33ما يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها ونسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 26.3%.

- سجلت الدول العربية (العراق،لبنان،تونس،السعودية،السودان،سوريا،مصر،اليمن،البحرين، المغرب،الجزائر).قيمة تقل عن الواحد في المؤشر أي 0.2090 وهو ما يدل على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها ونسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 57.9%.

وحسب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009 لابد على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة المؤشر من اجل تحسين بيئة مناخ الاستثمار حيث تراجع المؤشر من 0.70 نقطة لعام 2009مقارنة مع 1.05نقطة عام 2008 وذلك لتراجع المؤشرات الفرعية[1].

[1] -عبد الحميد بوخاري**"واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"**مجلة الباحث العدد 10، سنة 2012، ص ص45-46.

2)- مؤشر التنافسية الدولية وأداء الأعمال:

جدول رقم (3-12) ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية الدولية ومؤشر سهولة أداء الأعمال 2011-2010.

الدولة	مؤشر التنافسية العالمية		مؤشر سهولة أداء الأعمال	
	2010	2011	2010	2011
الأردن	50	65	100	111
الإمارات	23	25	33	40
البحرين	38	37	20	28
تونس	40	32	69	55
الجزائر	83	86	136	136
جيبوتي	-	-	163	158
السعودية	28	21	13	11
السودان	-	-	154	154
سوريا	94	97	143	144
العراق	-	-	153	166
سلطنة عُمان	41	34	65	57
فلسطين	-	-	139	135
قطر	22	17	39	50
الكويت	39	35	61	74
لبنان	-	92	108	113
ليبيا	88	100	-	-
مصر	70	81	106	94
المغرب	73	75	128	114
موريتانيا	127	135	166	165
اليمن	-	-	99	105

المصدر: www.weforum.org -www.doingbusiness.org

ويشير الجدول السابق إلى تحسن ترتيب عدة دول عربية في مؤشر التنافسية، وخاصة السعودية وعمان وقطر والكويت، وهناك عدة دول عربية أخرى شهدت تدهورا في ترتيبها ،خصوصا الأردن التي انخفض ترتيبها نحو خمسة عشر مركزا لتنتقل من المركز 50إلى المركز65،وليبيا التي تخلف ترتيبها من المركز 88 إلى المركز 100،وتخلفت مصر احد عشر مركزا لتحتل الترتيب 81 عام 2011 م بعد أن كانت تحتل الترتيب 70 عام 2010،والملاحظ أن معظم تلك الدول التي شهدت احتجاجات وتفاعلات متنوعة الأشكال والمضامين خلال عام 2011،باستثناء الإمارات ،التي جاء تأخرها النسبي على غير ما هو متوقع، وبالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، فقد شهدت ثماني دول عربية تحسنا في ترتيبها وهي كل من تونس، جيبوتي، والسعودية، عمان، فلسطين، مصر، المغرب وموريتانيا.

وقد جاءت تونس والمغرب ومصر في طليعة الدول العربية التي تحسن ترتيبها في المؤشر بين عامين 2010 و2011،وقفزت 12،14،14 مركزا على التوالي ،ويمكن أن نلاحظ على هذه الدول الثلاث أن تونس ومصر شهدتا ثورات شعبية ،والمغرب شهدت إصلاحات اقتصادية وسياسية اثر احتجاجات شعبية.وفي الوقت الذي شهد ثبات ترتيب كل من السودان والجزائر، شهد باقي الدول العربية تراجعا في الترتيب[1].

[1]- منظمة العمل العربية **"التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية"**2012، القاهرة، ص48.

وبالرغم من التغييرات في البنية الاقتصادية العربية، فإن مبالغ رؤوس الأموال المتدفقة إلى المنطقة العربية لا يمثل سوى 2% من المبالغ التي تذهب إلى الدول النامية .أما الرأس المال العربي المستثمر في الخارج فيتراوح من 350 إلى 650 مليار دولار .وهذا يؤكد بأن مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لم يتوفر بعد، وأن التغيير يجب أن يشمل البنية الأساسية والخدمات التي تساعد على نمو القطاع الخاص لإبقاء الاستثمارات العربية في المنطقة العربية .كما أن وضع الاستثمار المتواضع يشير وبشكل قطعي إلى تخلف أسواق الرأس المال في العالم العربي [1].

وتعتبر حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة من أهم الظواهر التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ،وهذه الحركة لا تتم بصورة عفوية وإنما تتم وفق معايير وموازين اقتصادية ،حيث أن الدافع الأساسي وراء حركة رؤوس الأموال من مكان إلى آخر هو السعي نحو مناخ موفر لعنصر الأمان الاستثماري وهو الأكثر تحقيقا للربح [2].

كما أن مناخ الاستثمار في العالم العربي اليوم لا يزال تشوبه بعض الصعوبات والمعوقات على الصعيد التشريعي والعملياتي بالرغم من تواصل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتحرر التجاري الاستثماري والمالي، وإن السياسة النقدية والمالية في بعض الدول لا تتفق تماما مع أهداف السياسات الاقتصادية الأمر الذي يولد خللا في بيئة الأعمال والاستثمار والبيئة الاقتصادية عموما [3].

[1]- صالح عمر فلاحي**"اشكالية التكامل العربي بين التحديات الانية والافاق المستقبلية"**الندوة العلمية الدولية حول:التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8-9ماي، 2004،ص ص7-8.

[2] -أدهم إبراهيم جلال الدين**"الأموال العربية المهاجرة :عوامل العودة واليات التوظيف"**دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،القاهرة 2012، ص 106.

[3] - محمد خالد المهايني،مرجع سبق ذكره، ص 6.

المبحث الثاني: الأموال العربية في الخارج بين المخاطر و الحاجة إليها:

في الوقت الذي تَتَعَرَضُ الأموال العربية المستثمرة في الخارج للمخاطر المتعددة، تسعى دول عربية أخرى وبشق الأنفس في الحصول على رؤوس أموال من مختلف الجهات وبشروط مجحفة لتمويل خططها التنموية.

المطلب الأول:الآثار التكاملية للفوائض المالية على المستوى العربي.

لعبت الفوائض المالية العربية دورا هاما لتحقيق العديد من الآثار التكاملية على المستوى العربي ومن بين هذه الآثار نذكر:

أولا:العون الإنمائي العربي: في ظل تراكم الفوائض المالية العربية وقلة فرص الاستثمار لتوظيفها واستغلالها اتجهت الدول العربية النفطية إلى منح وتقديم مساعدات وقروض لمختلف الأقطار العربية الغير نفطية خاصة الدول التي تتسم اقتصادياتها بسمات التخلف في مختلف المجالات ومستوى معيشي متدهور ،هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي جعلها بحاجة ماسة إلى رؤوس الأموال للخروج من هذه الأزمات [1].

وتعتبر الكويت أول دولة اهتمت بهذا الشأن من خلال تأسيسها للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961م ،وهذا لمساعدة الدول العربية في تنمية اقتصادها ومنحها القروض اللازمة لتنفيذ المشروعات الإنمائية العربية، ثم ظهرت بعد ذلك عدة صناديق عربية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1968تساهم في رأسماله كل من السعودية ، الكويت، العراق، الجزائر، ليبيا، الإمارات العربية و قطر وفي عام 1972م تم تأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي.

كما أدى التصحيح الجزئي لأسعار النفط في عام 1973م إلى زيادة العوائد النفطية وبالتالي قامت الدول العربية النفطية بتأسيس عدة صناديق قطرية و إقليمية وحتى دولية [2].

وتُشِيرُ الإحصائيات أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2011حوالي 6.3مليار دولار استفادت منها الدول العربية ما نسبته 54.7% مقارنة بنسبة 53.6 % عام 2010م[3].

وبالنسبة للشروط التي تقوم على أساسها القروض والمعونات الإنمائية من الصناديق العربية فتعتبر أكثر يسرا من بقية القروض التي تحصل عليها الأقطار العربية من مختلف المصادر من حيث أسعار الفائدة وطول مدتي السماح والسداد ومنه ارتفاع عنصر المنح(تتراوح أسعار الفائدة بين 0.5 %و7% وتتراوح فترة السداد بين 20إلى 30سنة وتتراوح فترة السماح بين سنة إلى عشر سنوات)، وشروط هذه القروض تتوقف أيضا على حالة البلد المضيف للمشروع الاقتصادي ويتم تقديم قروض ميسرة للأقطار العربية الأقل نموا[4].

---

[1]- عبد الخالق فاروق،مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] - رضا هلال،مرجع سبق ذكره، ص105.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011م، ص243 .http://www.amf.org.ae

[4] - محمد العمادي**"العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث "**النفط والتعاون العربي، المجلد9 ، العدد1، 1983، ص36.

ثانيا:تحويلات العاملين:

لقد ظهر واضحا أثر عوائد النفط منذ بداية السبعينات أي بداية الطفرة النفطية على انتقال العمالة من الدول العربية الغير نفطية إلى الدول النفطية مثل الأردن فلسطين ومصر والسودان خاصة إلى دول الخليج العربي لأسباب عدة منها ما يتعلق بالدول الغير منتجة كانخفاض مستوى الدخل ومنها ما يتعلق بالدول النفطية لمحدودية السكان وحاجتها إلى العمالة الواحدة من جهة أخرى فزيادة أسعار النفط عام 1973 أدى إلى زيادة خطط التنمية وزيادة حجم الإنفاق في الدول النفطية وما ترتب على ذلك من تزايد عدد العمال الوافدين حيث ارتفع عدد العمال الوافدين من 679 ألف عامل قبل أكتوبر عام 1973 إلى 1.1 مليون عام 1975 وإلى 1,7 مليون عامل عام 1980[1].

وساهمت تحويلات العاملين الرسمية بجانب مهم في رفع معدلات التنمية في بلدانهم عن طريق رفع مستوى المعيشة وزيادة حجم الاستهلاك و الادخار وتخفيض نسبة البطالة،وأتاحت موردا ماليا من موارد النقد الأجنبي وما ينتج عنه من دعم ميزان المدفوعات وخفض العجز في الميزان التجاري ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن تحويلات العاملين في الدول النفطية إلا أن هناك تقديرات تقول أن 90%من التحويلات الرسمية في الدول العربية الغير نفطية هي من دول نفطية [2].

وارتفع حجم التحويلات الرسمية العربية من حوالي 339 مليون دولار عام 1973 م إلى 5333 مليون دولار عام 1980 انخفضت نتيجة حرب الخليج في 1991 إلى 897 مليون دولار ثم عادت لارتفاع لتصل إلى 7622 مليون دولار عام 1992 وبلغ المجموع التراكمي لهذه التحويلات خلال الفترة من 1973 إلى 1992 إلى حوالي 92,7 بليون دولار .

وبالتالي تكون هذه التحويلات قد أحدثت أثرا تكامليا من خلالها قامت الدول المصدرة للعمالة بنهضة اقتصادية من تشييد وبناء وخدمات، فزيادة دخل وتحسن مستواهم المعيشي أصبحت متطلباتهم كبيرة عند العودة إلى بلادهم مما ساهم في زيادة خدمات النقل و الشحن وطاقات المطارات والموانئ وخدمات الاتصال و البريد والسياحة [3].

الأثر الايجابي المباشر لتحويلات العاملين:

- رفع مستوى الدخل.
- رفع مستوى المعيشة.
- تخفيض البطالة.

[1]-علي عتيقة وسميح مسعود"**النفط والمشروعات العربية المشتركة**"المعهد العربي للتخطيط ، مؤسسة الكيمل ،الكويت1988،ص ص30.29.

[2] -الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي "النفط والتنمية في الدول العربية "النفط والتعاون العربي المجلد 21 العدد 73،1995، ص83.

[3] - علي عبد العزيز سليمان**"النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي"**معهد البحوث والدراسات العربية ،النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات،بدون دار النشر،بدون بلد النشر، 1993 ص 249.

- توفير موارد مالية بالعملات الأجنبية لتمويل الواردات.
- تخفيض العجز في الميزان التجاري .

كما تؤثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات فالشواهد الإحصائية بينت أن هناك اثر ايجابي على النمو في الدول العربية المستقبلة حيث أدت إلى زيادة مستوى دخل الفرد فيها ومنه تقليص حدة الفقر وتقليل الفوارق في توزيع الدخل فيها [1].

وتُشِيرُ التقديرات الإحصائية إلى أن تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة قد ارتفعت من 12,2 مليار دولار في عام 2000 إلى 23,7 مليار دولار في عام 2006 ثم إلى 34,6 مليار دولار في عام 2009 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12,3 % والمجموع التراكمي لتحويلات العاملين خلال القدرة 2000_2009 بلغ 232,3 مليار دولار أي بمتوسط سنوي 23,2 مليار دولار وعلى مستوى الدول العربية فرادى حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3-13) تحويلات العاملين في بعض الدول العربية خلال عامي 2000-2009

البلد مليار دولار	2000	2009
مصر	2,8	7,6
الأردن	1,8	3,6
لبنان	1,6	7,6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 206_207

ثالثا: أثر العوائد النفطية على الاستثمارات العربية المباشرة والعمل العربي المشترك:

تُعْتَبَرُ الاستثمارات العربية البينية أحد أهم مقومات النمو والتنمية و التكامل الاقتصادي لقد وجهت الدول العربية المصدرة للنفط وبالخصوص دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الاستثمارات للدول العربية الأخرى وهذا لتنويع مكونات محافظها الاستثمارية سواء جغرافيا أو من خلال تنويع الأصول المالية ،وتَزَامَنَ تدفق رؤوس الأموال العربية مع تزايد الفوائض المالية النفطية في الدول المنتجة للنفط،و قامت الدول العربية الغير نفطية باتخاذ سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واستكمال الأطر القانونية وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية يقدر بحوالي 163,4 مليار دولار في الفترة 1985_2009 وبمعدل تدفق سنوي 6,5 مليار دولار واقتصرت البيانات على 8 دول عربية مضيفة للاستثمار نظرا لعدم توفر البيانات وهي :الإمارات ،السعودية ،مصر ،اليمن ،المغرب ، تونس،ليبيا وبلغ إجمالي تدفق الاستثمارات العربية المباشرة البينية نحو 19,2 مليار دولار عام2001.

[1] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 187.

- التوزيع الجغرافي: اسْتَأْثَرَتْ السعودية على حصة الأسد ب11.6 مليار دولار أي 60.4% من الإجمالي وتلتها الإمارات بحوالي 3.7مليار دولار وبحصة 19%.مصر1.7مليار دولار وبحصة 8.9% ،الأردن 756مليون دولار وبحصة 3.9 % اليمن 652 مليون دولار وبحصة 3.4 % المغرب بحوالي 642مليون دولار وبحصة 3.3% تونس 164مليون دولار وحصته 0.9% ليبيا 47.5مليون دولار وبحصة 0.2بالمائة من الإجمالي .

- التوزيع القطاعي:و تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات وبحصة 95 % واستأثر قطاع الصناعة على نسبة 52 % من الإجمالي وقطاع الخدمات على نسبة 43 % من الإجمالي والزراعة 0.23 % وتخص البيانات 8 دول فقط (الإمارات، الأردن، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، السعودية)[1].

المطلب الثاني: المخاطر والاستنزاف الغربي للفوائض المالية العربية:

تَـتـعَرّضُ الاستثمارات العربية في الخارج لعدة مخاطر، و منذ سنوات كان الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين قد صرح قائلا:"إن وجود الأرصدة العربية في الخارج يعتبر اخطر من التبعية نفسها، لأنه يجعلنا تحت رحمة الدول الموجودة فيها هذه الأرصدة"[2]، ومن بين هذه المخاطر:

أولا:المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات العربية في الخارج:

1)- تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية : فبالإضافة إلى ربط النفط العربي بالدولار الأمريكي تم توظيف الفوائض المالية العربية في الخارج بعملات مختلفة احتل الدولار الأمريكي ما بين 80% إلى 90 % من هذه الاستثمارات، ومن المعروف أنه خاضع لتقلبات سعر صرفه بالنسبة لبقية العملات وذلك تبعا لمصالح الولايات المتحدة، فتوظيف الأموال بالدولار مثلا، و المقوم في ذلك الوقت بأكثر من قيمته الحقيقية، فإن أي تدهور في سعر صرفه من شأنه أن يلحق أضرارا بالمستثمرين، حيث يتآكل جزءا من أصل المدخرات ذاتها . فعلى سبيل المثال :الذين وظفوا أموالهم في الدولار الأمريكي في مطلع عهد الرئيس كارتر، حينما كان سعر الصرف آنذاك ممثلا للقيمة الحقيقية لهذه العملة ، قد تعرضوا لخسائر كبيرة جدا في نهاية عهده،حينما هبطت أسعار صرف الدولار إلى أدنى مستوياتها بالنسبة لجميع العملات الأخرى، و ذلك عندما قرروا تحويل تلك الدولارات إلى عملاتهم الوطنية.

2)- خطر عجز الدول و المؤسسات المقترضة للأموال عن التسديد: أو ما يسمى بالمخاطر الائتمانية والتي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق المتعددة مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف حالة إعسار[3].

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 .

2- عاطف سليمان**"الثروة النفطية ودورها العربي:الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي"**مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت 2009م، ص210.

3 -عبد الله إبراهيم القويز"**الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي"**مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد الرابع ديسمبر 1998،ص05.

فمثلا عند قيام بعض الدول النامية خاصة بالاستدانة من المصارف العالمية بغرض استخدامها في مشاريع تنموية أو في سد العجز في موازين مدفوعاتها من جهة ومن جهة أخرى تجد نفسها امام موجات الركود الاقتصادي الكبير وارتفاع أسعار المواد الأولية و المحروقات في الأسواق العالمية مما يفقدها القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المصارف المقرضة، كما حدث عام 1982 في المكسيك التي أعلنت عن عدم قدرتها على التسديد، مما أدى إلى قيام 115 مصرفا كبيرا لوضع خطة لتأجيل هذه الديون ،لتجنب الوقوع في كارثة عالمية قد تصيب النظام المصرفي و المدخرين[1].

3)- التضخم في الدول الغربية و أثره على الأرصدة :

تَـتـآكَـلُ الأرصدة والودائع المُودَعَة في البنوك الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها بفعل التضخم، حيث تؤثر معدلات التضخم المرتفعة في الدول الغربية على الأرصدة العربية، رغم الارتفاعات المناظرة لأسعار الفائدة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لم تستطع تعويض هذه الأرصدة لما افتقدته جراء التضخم ،حيث أنه في عام 1974م كانت أسعار الفائدة الحقيقية على الأموال المستثمرة في سوق الدولار الأوروبي وبريطانيا بالسالب (-5%)هبط عام 1975م إلى أقصى مستوى له (-17%)واعتدل قليلا (-12%) ،ولم تتوقف الآثار السلبية للتضخم على الأرصدة النفطية بشكل مباشر، بل لقد عكست نفسها عبر معاملات التجارة الخارجية فارتفعت أسعار السلع الصناعية المصدرة من الدول الغربية الكبرى إلى دول العالم الثالث –ومنها الدول النفطية –بمعدل وصل في عام 1978م لأكثر من 300%بالقياس بما كان عليه الحال عام 1973، وبدءا من عام 1979م حاولت الولايات المتحدة ربط الأرصدة النفطية عن ذي قبل وذلك برفع أسعار الفائدة بشكل لم يسبق له مثيل منذ الكساد العظيم حتى وصلت نهاية عام 1980م لحوالي 21%[2].

4)- إحتمالات المصادرة والتجميد :

يتم إجراء التجميد لعدة أسباب ؛ إما حمائيا لاعتبارات متعلقة باستقرار الدول المضيفة لتلك الممتلكات وأسواقها المالية كما حدث أن تم تجميد الممتلكات الإيرانية في 14 نوفمبر 1980م وبالضبط في عهد الرئيس الأمريكي كارتر،حيث اتخذ إجراء التجميد خوفا من مفاجئ للممتلكات الإيرانية ومنه خلق أزمة اقتصادية للولايات المتحدة وليس كرد فعل انتقامي لاحتلال إيران للسفارة الأمريكية .

وقد يكون انتقاميا لاعتبارات سياسية بحتة مثل تجميد الممتلكات الليبية في 8 يناير 1986م من طرف إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجن كرد فعل مزعوم بتورط العقيد القذافي في عمليات إرهابية في مطارات روما وغينيا،حتى أنه في نفس الوقت كان المصرف العربي الليبي قد أجرى تحويلا من احد فروع البنك الأمريكي "بانكرز ترست" إلى فرع آخر في لندن بقيمة 292مليون دولار ولكن الفرع البنكي الأمريكي الموجود في

[1] - محمد قويدري ومحمد فرحي"**أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**"الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية جامعة فرحات عباس سطيف يوم 8-9ماي 2004،ص ص 5-6

[2]- عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.

لندن رفض طلب السحب من هذه الأموال مما أحيل الأمر إلى القضاء البريطاني الذي حكم بان البنوك الموجودة على أراضيها تخضع للقانون البريطاني ومنه لا يمكن تجميد الأموال المودعة.

وقد يكون إجراء التجميد إنتقاميا و حمائيا في نفس الوقت ،وهو الشيء الذي حدث في عام 1990م إثر تجميد الممتلكات العراقية والكويتية، فكان انتقاميا تجاه الدولة العراقية حيث طال هذا التجميد و فرض عليه الحظر التجاري والاقتصادي كما فرض على الفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا وليبيا باعتبارها أعداء للولايات المتحدة الأمريكية، و حمائيا تجاه الدولة الكويتية خوفا من وصول العراق إليها[1].

5- الأزمات المالية: بالإضافة إلى المخاطر السالفة الذكر التي تتعرض لها الأرصدة العربية في الخارج ، تتعرض إلى أزمات مالية ؛ فالأزمة المالية الأخيرة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي خاصة ثم انتقلت إلى البلدان الصناعية الغربية منذ عام 2008م وما خلفته من خسائر كبيرة على الأرصدة العربية في العالم الغربي[2]،وكما هو معلوم فإن الاستثمارات العربية في الخارج والمملوكة من طرف الحكومات والأفراد سوف تتأثر بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها جراء الأزمة المالية، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر فتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

وقد تأثرت الدول الخليجية أكثر من غيرها من هذه الأزمة بحكم تلازم استثماراتها مع الاقتصاد الأمريكي فقد خسرت أكثر من 200 مليار دولار في هذه الأزمة[3].

ثانيا:محاور غربية لاستنزاف الفوائض المالية العربية:

بالإضافة إلى المخاطر والتحديات التي تحدق بالأموال العربية في الخارج اتخاذ الدول الغربية الكبرى عدة أساليب لاستيعاب الفوائض المالية العربية خصوصا منذ الطفرة النفطية الأولى،ويمكننا هنا رصد المحاور الرئيسية التي سلكتها وهي:

1)- المحور الاقتصادي الآني: حيث تعددت المحاولات الغربية لاحتواء هذه الأرصدة من جانب ومن جانب آخر لضمان توافر النفط بكميات كافية لإدارة آلة الإنتاج الضخمة في الأقطار الرئيسية الصناعية الكبرى ،ومن بين الأشكال التي قامت بها نذكر تصدير التضخم عبر معاملات التجارة الخارجية ،وتدهور أسعار صرف العملة الرئيسية للمعاملات الدولية (الدولار)مرورا بمصيدة الذهب gold trap وكمثال على ذلك و لتوضيح أكثر للصورة ،أنه حين أعلنت منظمة الأوبك OPEC في مارس 1979 عن رفع سعر النفط الخام بمقدار 9% وفي لحظة من الزمن ارتفع سعر الذهب بمعدل 34.6% وذلك لامتصاص العوائد الإضافية للأقطار النفطية عن طرق آلية الذهب .

[1] -رضا هلال ،مرجع سبق ذكره، ص ص67-68

[2] -عاطف سليمان،مرجع سبق ذكره،ص210.

[3]- نبيل حشاد **"الأزمة المالية الراهنة و أسبابها"** الاقتصاد و الأعمال ,2008/10/14 متوفرعلى الرابط . www .aldjazira.net

2)- المحور الاستراتيجي : حيث كان الغرب أكثر تعمدا في امتصاصها ولم تكن بعفوية العرب و يتمثل في ثلاث :

ا-محاولة تفتيت الأوبك من الداخل : وقد نجحت الولايات المتحدة فيما يبدو في الدفع بعوامل الانقسام داخل الأوبك إلى الظهور، ولعبت السعودية دورا لا بأس به في ذلك في محاولة من جانب الأخيرة للظهور بمظهر الدولة المعتدلة، ومن أحقيتها تحقيق بعض مطالبها الخاصة بالتسوية للشرق الأوسط ،عبر تخفيض أسعار نفطها وإغراق السوق الدولية بالنفط خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية –الإيرانية، والضغط على بقية دول الأوبك للاعتدال في رفع أسعار نفطها الخام كل ذلك مهد الطريق لانقسام الأوبك وتحقيق جزء من المخطط الأمريكي المهم هل تستطيع الأوبك والدول المنتجة عموما تجاوز هذا الشرط القاسي؟هذا يتوقف و إلى حد كبير على تطورات الموقف السعودي ذاته.

ب- التجهيز التشريعي للمصادرة والتجميد للأرصدة العربية في الخارج: في حالة محاولة استخدام هذه الأرصدة كسلاح للضغط على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الصراع العربي الإسرائيلي [1].

ج- التهديد بسلاح القمح كرادع لسلاح النفط العربي: ولقد استخدم الغرب منذ البداية سلاح الغذاء، إذ ارتفع سعر القمح ثلاثة أضعاف خلال ثلاث سنوات في حين لم تكن الزيادة في أسعار النفط عام 1974م تتجاوز نسبة الزيادة في ارتفاع سعر القمح بأكثر من80 % إن اتساع فجوة الغذاء هو النتيجة الحتمية. لاستمرار معدلات الإنتاج و الاستهلاك على ما هي عليه وتشير التوقعات إلى ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء في المنطقة العربية إلى 27مليار دولار عام 2000م[2].

3)- المحور العسكري: لم تكن فكرة تكوين قوة الانتشار السريع rapid Strike force وليدة أحداث أفغانيستان أو هي مولود عام 1980،و إنما هي النتاج الطبيعي للتفكير الاستعماري الذي لازم حركة الولايات المتحدة في أعقاب الحظر العربي لتصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل عام 1973،ولهذا فإن القول بان التهديد العسكري المباشر على منطقة الخليج ومنابع النفط يأتي من الولايات المتحدة وإسرائيل ،لا يجافى الحقيقة كثيرا[3].

4)- محور فاتورة السلاح: يقدر أن يكون 20%من الدخل القومي لأقطار الخليج قد خصص لشراء الأسلحة خلال السبعينات والثمانينات بينما تقدر بعض المصادر أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى أكبر مستورد للمعدات الحربية باستحواذها على ثلث إجمالي الصادرات العسكرية العالمية ،لا سيما بعد حرب الخليج الثانية .إذ استوردت بلدان الشرق الأوسط في عام 1996م أسلحة بقيمة 16مليار دولار ارتفعت 17مليار دولار عام 1997م وهي القيمة نفسها للأسلحة التي استوردتها أوروبا، أما عام1993م فقد استوردت بلدان المنطقة بقيمة 33 مليار دولار و لا تزال سوق الشرق الأوسط هي الأكبر في العالم وهي تواجه حاليا امتصاص هذه

[1] -عبد الخالق فاروق،مرجع سبق ذكره، ص ص95-96.
[2] -سليمان المنذري ،مرجع سبق ذكره، ص238.
[3] -عبد الخالق فاروق،مرجع سبق ذكره، ص96.

القدرات الحربية ،ويتوقع أن يكون هناك طلبات جديدة على الأسلحة في السنوات الخمس أو الست القادمة وحسب تقرير الدكتورة رجاء عز الدين"فراحت أسواق بيع السلاح تعرض نفسها علينا ،فالسلاح يعني الأمن واشترينا السلاح ولم يتوفر الأمن".

وهكذا يتضح أن الصراعات السياسية والحروب في المنطقة لعبت دورا خطيرا للتعطيل الكامل لدور النفط في المنطقة، إذ لولا هذا الوضع لكان في الإمكان توظيف جزء من الفائض المالي في مشاريع تنموية مشتركة في البلدان العربية ، فأي تنمية في ظل العدوان.

5)- محور الديون: أدى الوضع المالي المتدهور للأقطار العربية المنتجة للنفط، إلى عجز مزمن ومتراكم في الميزانيات السنوية وموازين المدفوعات والديون الخارجية التي كبلت بها نفسها هذه البلدان بعد أن كانت تتمتع بفوائض مالية كبيرة .وتستهلك خدمة الديون جزءا كبيرا من دخل النفط ،حتى أن أقطارا عربية كانت تتمتع بفوائض تزيد عن 100مليار دولار في شكل فوائض واستثمارات أجنبية لجأت إلى الإستدانة كالكويت ،وكانت السعودية تمتلك فائضا في مطلع الثمانينات يقدر ب 180مليار دولار اضطرت بعد الحرب الخليج الثانية إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للاستدانة لموازنة المدفوعات الخارجية .لقد سجل الحساب الجاري للسعودية في ميزان المدفوعات عجزا مقداره 12مليار دولار عام 1994م ،وبلغ العجز في الموازنات الحكومية للأقطار أعضاء الأوبك في مجموعة 31.4ملياردولار عام 1994م بعد أن وصل العجز أقصاه 1991م عندما بلغ 65.6م دولار (حسب التقرير السنوي للاوابك1995م)[1].

المطلب الثالث: حاجة الدول العربية لرؤوس الأموال :

تتزايد حاجة الدول العربية للتنمية ومختلف برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادي ما يجعلها بحاجة إلى تعبئة شاملة للموارد العربية وخاصة رأس المال الذي يضمن استمرارية عملية التنمية وتمويلها وقد زاد من الصراع الدائر لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية على ساحة الدول سواء فيما بين الدول الفقيرة(النامية) بعضها البعض أو فيما بين الدول الغنية (الدول المتقدمة أو الدول النفطية)من جهة والدول النامية من جهة أخرى[2].

فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية الصادر في عام 2000م وبالأرقام؛ نسبة 4.2 % من جملة الاستثمارات العالمية في الدول النامية والبالغة 207 مليار دولار في حين استقطبت دولة الصين وحدها في العام نفسه حوالي 70 مليار دولار ومنه لابد من المزيد من العمل على جلب الاستثمارات الخارجية الغربية أو العربية المتواجدة في الخارج لتحسين صورة ومستقبل الاقتصاد العربي المشوه كما تشير إليه الحقائق الاقتصادية التالية طبقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001:

[1]- سليمان المنذري ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 239.238.

[2]- ملياني حكيم**"رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي"** الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،8-9 ماي 2004م، ص4.

1)- **الغذاء:**

بلغت الفجوة الغذائية العربية 20مليار دولار طبقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 2001م تبعا للمصدر نفسه بواقع 3% سنويا.

2)- **البطالة:**

حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى 18مليون نسمة من مجموع القوى العاملة البالغة 98مليون نسمة ومن جملة سكان الذين بلغوا 280مليون نسمة 2001.

3)- **المستوى المعيشي**:

يعيش حوالي 62مليون عربي أي ما نسبته 22% من جملة السكان على دولار واحد فقط في اليوم.

4)- **الدخل اليومي:**

يعيش حوالي 145مليون عربي أي قرابة52% من السكان العرب على دخل يومي يتراوح مابين 2 و5 دولارات في اليوم.

5)- **الفقر**:

يعيش الملايين من العرب تحت خط الفقر[1] ،كما يظهر في الجدول

جدول رقم(3-14) نسبة المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر

الدولة	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر
اليمن	%27
مصر	%23
الجزائر	%23
المغرب	%19
الأردن	%12
تونس	%6
دول الخليج الست	أقل من 1%
موريطانيا	%57

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2001.

[1] -محمد عبد العاطي **''الاستثمارات العربية في الخارج ''** 2013/03/13 متوفر على الرابط **www.aljazeera.net**

المبحث الثالث:المُتطلبات الأساسية لعودة وإخضاع الفوائض المالية لاعتبارات التكامل العربي:

يُعتبر موضوع الأموال العربية المهاجرة خارج أوطانها من المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا من قبل الاقتصاديين والمفكرين خاصة في الآونة الأخيرة ، وتَزَايُدْ الاهتمام بها نظرا لما قد تَسُدُهُ هذه الأموال من الفجوة التمويلية لدى الدول العربية .

المطلب الأول: آليات عودة وتوطين الفوائض المالية العربية إلى الوطن العربي:

إن إعادة الأموال العربية إلى أوطانها وتوطينها يقتضي من الدول العربية وضع استراتيجية أو إيجاد آليات التوطين في المنطقة العربية والاستفادة منها ومن بين الآليات المقترحة مايلي:

أولا: توفير بنية إقتصادية قوية:

1)- توفير جاذبية للأموال الموجودة في الداخل كحافز لجذب الأموال المهاجرة:

حيث يجب التفكير في كيفية توطين الأموال الموجودة في الداخل عن طريق توفير عوامل الجذب والبقاء داخل الوطن العربي حتى تصبح هذه الجاذبية ذاتية للأموال الموجودة في الخارج.

وما يقال عن الأموال يقال عن العقول التي لن تعود إلا إذا توفرت لها بيئة مناسبة.

فالصناديق السيادية بما أن أموالها تستثمر في الخارج إذا لم تجد الشروط التي تبحث عنها من مرونة وحركة في الوطن العربي فإنها ستبقى أصولها في الخارج حتما.

2)- ضرورة استيعاب الوطن العربي للأموال المهاجرة:

حيث يجب على الدول العربية أن تستوعب كافة المليارات المهاجرة خارج الوطن العربي من خلال توفير فرص استثمارية بكثرة وجيدة ومناسبة في نفس الوقت،وتشمل مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والمشاريع الخدمية ،المصارف وكلها عوامل قد تساهم في عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة والعمل العربي المشترك[1].

3)- إنشاء البنية الأساسية:

حيث يقصد بالبنية الأساسية توافر الأجهزة والخدمات والتسهيلات التي يعتبر وجودها شرطا أساسيا لنجاح المشروعات المختلفة في أهدافها ورفع إنتاجيتها.فأهمية البنية الأساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ،لا تقل أهمية عن رؤوس الأموال الثابتة (من مباني وآلات وعدد وأجهزة)بالنسبة للمشروع الواحد لأنه من المعروف أن التوسع في استخدام رؤوس الأموال الثابتة في أي مشروع يؤدي إلى انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيه،وكذلك أن التوسع في إنشاء البنية الأساسية في المجتمع يؤدي إلى دفع عجلات التنمية سريعا إلى الأمام ،حيث يترتب على إنشاء هذه البنية الأساسية (وفورات خارجية)تنتفع بها المشروعات القائمة مما يؤدي إلى انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيها وكذا التحفيز على إقامة مشروعات جديدة للاستفادة من هذه الوفورات ولإنشاء البنية الأساسية لابد من:

[1] -جريدة الشرق يوم الثلاثاء 24 مارس 2009 العدد 7586، ص 4.

- الاهتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمي.
- توفير وسائل النقل وطرق المواصلات.
- توفير معدات التخزين.
- توفير الطاقة.
- إنشاء وتطوير البنوك وشركات التأمين [1].

4)- إنشاء سوق مالية عربية: فالسوق المالية باعتبارها " مكان التقاء بين عارضي رؤوس أموال طويلة الأجل، والطالبين لها. وذلك بغية تعبئة وتسهيل تدفق الفوائض المالية نحو من لهم عجز مالي، وفق شروط معينة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية" [2].

وتعتبر وسيلة فعالة للادخار والاستثمار وذلك بتوفير الأوعية الادخارية القادرة على جذب المدخرات وتوجيهيها لأغراض الاستثمار، بما يساعد على تدعيم عملية التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيه[3]، ويمكن اعتبار سوق رأس المال على أنه نظام لتجميع، تحويل وتخصيص الموارد المالية، ويقوم هذا النظام بتجميع رؤوس الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية وتوزيعها على الوحدات الاقتصاديـة التي تعاني من عجز في الموارد المالية[4].

5)- تطوير المصارف العربية:

يجب تطوير المصارف العربية من حيث الهياكل والوظائف، باستخدام الوسائل التقنية المتطورة والتنمية البشرية وبناء القدرات،ورفع مستوى الخدمات المصرفية والأداء العملي فيها إضافة إلى تقديم كل ما هو مبتكر في الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم ،في ظل ضعف معدل نمو الخدمات المصرفية التقليدية، فالمصارف تعتبر وسيطا لتوجيه الأموال العربية نحو الاستغلال الأمثل في قضايا التنمية،وبتطور أدوارها عالميا ،باتت محرك النمو الاقتصادي وصانع التنمية المستدامة،وذلك إذا ما أحسن استغلال طاقاتها وتوجيهها نحو تنمية الاستثمارات البينية العربية، فالمصارف هي الحل الأكثر موضوعية ومنطقية لتنشيط الاستثمارات العربية البينية،من خلال التمويل وإنتاج مشتقات مالية عربية .في ظل فوائض نقدية كادت تصل أو وصلت فعلا إلى تريليون دولار، ومن الواضح أن أي مصرف عربي مهما بلغ حجمه لن يتمكن من إدارتها واستغلالها إلا إذا توحد مع غيره من المصارف الكبيرة ،ولما لا يكون هناك مؤسسة مصرفية عربية يتمثل دورها الأساس في تمويل الاستثمارات العربية البينية ،بدلا من أن تبقى فوائض النقد العربي تنزح إلى

[1] - علي لطفي **"محاضرات في التنمية الاقتصادية"**بدون بلد النشر ،بدون دار النشر.2003، ص 265.

[2]-B.Jacquillat, B.Solnik**, Marchés financière: gestion de portefeuille et des risques**. France: Dunod. 2eme éd, 1990, p 08.

[3] - محمد علي القري، **" نحو سوق مالية إسلامية "** دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد الأول، العدد الأول، رجب 1414/ ديسمبر 1993، ص 13.

[4]- Bernard JACQUILLA, Bruno SOLNIK, **Marchés Financiers : Gestion de Portefeuille et des Risques,** Paris : Dunod, 1997, p.5.

المصارف الأجنبية، والتي عادت لتفتح فروعا لها في المنطقة ،ولتقرض بدورها تلك الأموال إلى الاستثمارات العربية المشتقة بين الدول العربية ،فتستفيد ،من ثم من هوامش الفوائد والعوائد المتأتية من أموال العرب دون غيرهم[1].

6-إصلاح القطاع المالي والمصرفي العربي:

يتطلب من الدول العربية تعزيز قدرة القطاع المصرفي والمالي على المنافسة من خلال الإسراع في مسيرة الإصلاح وتحرير التعامل المصرفي والمالي عبر حدود الدول العربية وهذا كشرط لخلق سوق رأسمالية عربية حقيقية بالإضافة إلى منح حق الحضور التجاري على أساس المعاملة بالمثل والعمل على تسهيل وتسجيل إجراءات الاستثمار المتعلقة بهذا الحضور، والسعي للربط بين الأسواق المالية في الدول العربية،من خلال تبادل طرح الشركات المساهمة العامة وتسجيلها فيما بينها ،وان تسمح الدول العربية لمواطنيها بالتملك للأوراق المالية المطروحة في الأسواق العربية.

من خلال ما سبق يمكن رفع مستوى المنافسة الإقليمية فيما بين الدول العربية من ناحية ومواجهة المنافسة العالمية الأكثر حدة من ناحية أخرى ،كما يمكن للدول العربية المكتسبة للقدرة التصديرية للخدمات المصرفية والمالية من خلال المنافسة الإقليمية أن تستفيد من فرص انفتاح الأسواق المصرفية في الدول المتقدمة والدول النامية الأعضاء في منطقة التجارة العالمية.

فإصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يواكب العصر وتطويرهما سيؤدي حتما إلى زيادة قدرتهما على استيعاب العوائد النفطية العربية من خلال استثمارها في مختلف أصول القطاع المالي العربي[2].

ثانيا: توفير بنية سياسية مستقرة:

فمفهوم الاستقرار السياسي يقصد به غياب أو ندرة أعمال العنف السياسي كالتظاهرات العنيفة أو أحداث الشغب أو حركات التمرد أو الاغتيالات السياسية أو عمال التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة أو خاصة أو الاغتيالات السياسية أو الحروب الأهلية أو حملات الاعتقال والمحاكمات لأسباب سياسية وغيرها.

فالاستقرار السياسي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والأمن والديمقراطية ويتأتى هذا بشرعية السلطة الحاكمة ومدى رسوخها ودرجة فعالية ومؤسسات الدولة في تلبية الحاجات الأساسية للمواطن وتأكيد هيبة دولة في ظل سيادة القانون [3].

ويستدعي ذلك توافر الاستقرار السياسي حتى لا تغلب المصالح الفردية على المصالح العامة ،وهذا ما يجعل أفراد المجتمع يشعرون بمسؤولياتهم القومية، ويشعر أصحاب القرار بواجبهم في تحقيق التقدم والرفاهية.

---

[1] -عبد الحي زلوم و آخرون،مرجع سبق ذكره، ص23.

[2]- حسين عبد الله وآخرون ،مرجع سبق ذكره،ص103.

[3]- حسنين توفيق إبراهيم **"العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي :محددات ،المجالات الأفاق"** بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخليجي الرابع الذي تنظمه جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين خلال الفترة من2-4 مارس 2010، ص6.

وتوافر الاستقرار السياسي يساعد و يؤدي إلى الزيادة في معدلات الادخار ومنه الزيادة في التكوين الرأسمالي ذلك أن أفراد المجتمع يثقون في الحكومة ولا تظهر ظاهرة الاكتناز.

وهذا يستدعي وجود حكومة تتميز بالديمقراطية و الجرأة في ضربها لعوامل الفساد والسيطرة الداخلية و واعية بضرورة تحقيق الرفاهية ومؤمنة بالأسلوب العلمي ولا تمثل مصالح الطبقات المالكة والثرية.

وهو ما يجعل الذين يحتفظون بأموالهم في الخارج بتحويلها إلى داخل موطنها[1].

ثالثا: توفير بنية إدارية و تنظيمية وتشريعية:

وذلك من خلال[2] :

-وضع تشريعات وتعديلات جذرية في القوانين وخاصة التشريعات الخاصة بالاستثمارات وإيجاد حوافز مشجعة للاستثمار المحلي وتعديل صيغ الاستثمار التي تناسب العملاء ،وإلغاء كافة القيود والمعوقات التي تقف أمام انتقال السلع والاستثمار والأيدي العاملة وسارعت بعض الدول العربية كالأردن،مصر ،سوريا،لبنان،الجزائر والمغرب وغيرها إلى التوجه نحو إلغاء القيود المعيقة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

المطلب الثاني: إخضاع الفوائض المالية لاعتبارات التكامل الاقتصادي العربي:

من خلال التوظيفات التاريخية للفوائض المالية النفطية والتي يمكن اعتبارها فاشلة وغير مجدية، نحاول وضع إستراتيجية للاستفادة من الفوائض المالية العربية، و كذا إخضاعها لاعتبارات التكامل وتفعيله نرى الأنسب في المجالات التالية :

أولا: خلق صندوق سيادي عربي مشترك:

وهذا بإنشاء صندوق سيادي عربي مشترك للإستفادة من مَخَازِينْ الصناديق السيادية العربية بشكل مشترك (الدول العربية الغنية والفقيرة بالموارد على السواء)،حيث يتم تمويله بجزء من الفوائض المالية المتوفرة وتكون من مهام هذا الصندوق ما يلي:

- دعم الإستثمارات في مختلف القطاعات التي تهم التكامل العربي وشجع هذه الفكرة هو ظهور في الآونة الأخيرة بعض التعاون بين الصناديق السيادية العربية حيث توزيع المخاطر والفائدة حول استثمارات كبيرة .

وهو بمثابة آلية التكامل العربي، تختلف عن تلك المساعدات الحكومية بين الدول العربية من حيث الحجم والنوع، خاصة وأن حجم العون الإنمائي العربي البيني ضعيف جدا بالمقارنة مع حجم الصناديق وحجم تدفقاتها السنوية، سواء كان عونا حكوميا مباشرا أم عبر مؤسسات التنمية العربية .

وتأسيس هذا الصندوق أو على الأقل جهاز مشترك يهتم بتوجيه توظيفات جزء من الصناديق السيادية العربية القائمة قد يطرح ويواجه عدة إشكاليات على المستوى العربي :

[1]- علي لطفي ،مرجع سبق ذكره، ص 263.
[2]- أدهم إبراهيم جلال الدين،مرجع سبق ذكره، ص216.

أ- من حيث هيكلة ومرجعية هذا الصندوق المشترك، أو بعبارة أخرى الجهة المؤسساتية المشتركة المسؤولة عن تنسيق الجزء المخصص من استثمارات هذه الصناديق العربية دون الخلافات العربية الحالية .

ب- توعية الاستثمارات المطلوبة والأولويات والخطط الزمنية وهنا تظهر عدة خيارات وهي:

1- الاستثمار في مشاريع معينة ؛

2- النهوض بالبني التحتية لمجمل الدول العربية ،

3- إرساء الأمن الغذائي العربي،

4- دعم التنافسية وتكامل القطاعات الصناعية المتواجدة في عدة دول عربية،

5- النهوض بمستوى أوسع وضمان المناخ الاستثماري البيني بين الدول العربية،

ج- ضرورة التنسيق بين السياسات العامة العربية لتكون هناك فعالية للاستثمارات [1].

ثانيا:إنشاء المشروعات العربية المشتركة:

اتفقت المنظمات العربية على تعريف مُوحَد للمشروعات العربية المشتركة يذهب إلى أنها:

« تلك المشاريع التي يشترك في إقامتها أطراف عربية في دولتين عربيتين أو أكثر، سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص، والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي أو غيره من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينهما »[2].

ومن المؤكد أن الدول العربية متحدة تملك طاقة إستيعابية أفضل بكثير مما لو كانت منفردة، وهذا بفضل توافر إمكانيات لقيام العديد من المشاريع الإقليمية في؛ النقل، شبكات المواصلات، استثمار الأحواض النهرية، التسلح وغير ذلك، وهذه المشاريع تسمح بالاستفادة من وفورات الحجم التي قد تنتج عن إنشاء مشاريع إقتصادية كبرى[3].

وليس هناك من شك، في أن المشروع العربي المشترك، قد تعتبر من أكفأ الصيغ الممكنة لتدوير الفوائض المالية في المنطقة العربية ،فالمشروع العربي المشترك بالنسبة لدول العجز (الأقطار العربية المستوردة لرأس المال) صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة في خدمة الدين ،وخاصة لتلك الأقطار المثقلة بالديون الخارجية.

وبالنسبة لدول الفائض(الأقطار العربية المصدرة لرأس المال)، فإن الضرب من الإستثمار يشركها في إمتلاك التسهيلات الإنتاجية في المنطقة العربية، بحيث لا تكون فقط جهات مقرضة للأموال[4].

---

[1] - سمير العيطة**"نحو تعزيز دور رأس المال والاستثمار في التكامل العربي الاجتماعي والاقتصادي"**ورقة خلفية في إطار التحضير لمؤتمر القمة العربية الاقتصادي والتنموي والاجتماعي ،الكويت كانون الثاني يناير 2008،ص ص30-31.

[2]- سميح مسعود**"المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك"**المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1987،ص7.

[3]- جورج قرم،مرجع سبق ذكره،ص ص112-113.

[4]- رضا هلال،مرجع سبق ذكره،ص 121.

وتكمن أهمية المشروعات المشتركة في إستيعاب الفوائض المالية العربية وتطوير السوق المالية العربية عن طريق طرح أسهم تلك المشروعات في السوق العربية للتداول، وقيام تلك المشروعات لابد أن يتم بصورة مشتركة للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وقدرتها على المنافسة الدولية.

وبررت جامعة الدول العربية قيام المشروعات العربية المشتركة بكونها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي، الذي لا يمس إلا جزءاً من النشاط الإقتصادي كالإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة ولكونها تمثل صيغة مرنة تجمع بين مصالح الدول العربية الأطراف ذات الفائض المالي وذات العجز المالي، بحيث تصبح الأولي مالكة ومساهمة في الإشراف والإدارة وليس مجرد مقرضة فقط، والثانية تحصل على هذا التمويل، وبهذا تعد المشروعات المشتركة من أفضل مجالات استيعاب الفوائض المالية العربية[1].

ثالثا: تمويل الإستثمار الإنتاجي: تعتبر الموارد المالية من أهم الوسائل لتمويل الاستثمارات الإنتاجية،حيث أن بناء القدرات الإنتاجية واستمرار نشاطها وتوسعه يستلزم وجود المصادر التمويلية أجنبية كانت أم محلية.

يمتلك الوطن العربي إمكانات هامة من الموارد المالية المتأتية أساسا من الإيرادات الناتجة من العوائد النفطية لدى بعض الأقطار العربية.

بالرغم من وفرة الموارد المالية في الوطن العربي خاصة في الأقطار العربية النفطية مثل: السعودية والكويت والإمارات والجزائر وليبيا والعراق ،نجد بعض الأقطار العربية تفتقر إلى مثل هذه الموارد مما يجعلها تستدين من الخارج وما يترتب على ذلك من زيادة المديونية وأعباء خدمة الدين وتحديد نشاطها الإنمائي كناتج لذلك و انخفاض الدخل في هذه الدول وحتى سوء توزيعه وقلة الأوعية الادخارية يؤدي إلى تزايد عجزها التمويلي .

ولتتجاوز تلك الدول مثل هذه المشاكل لابد من التعاون الإنمائي العربي من خلال إقامة الاستثمارات الإنتاجية بالاعتماد على الإمكانيات المالية المتوفرة[2].

رابعا:تمويل التنمية الزراعية والصناعية: يمكن لرؤوس الأموال العربية أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية أو التكامل الاقتصادي العربي، فالزراعة في الوطن العربي تحتاج إلى رؤوس الأموال الكبيرة ونفقات لاستصلاحها .

علما أن المساحة الكلية للوطن العربي بلغت 1,4 مليار هكتار منها 167 مليون هكتار صالحة للزراعة وقدرت المساحة المزروعة في عام 2009 بحوالي 68,8 مليون هكتار أي حوالي 34,9% من المساحة القابلة للزراعة [3].

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار**"دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في تنمية المشروعات العربية المشتركة وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها"** ورقة مقدمة إلي ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر 1982، ص2.

[2] - أسامة أحمد محمد راضي**"تفعيل الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية من خلال السوق العربية المشتركة"**مذكرة ماجستير ،قسم النظم السياسية والاقتصادية والقانونية ،جامعة الزقازيق ،2005،ص59.

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص47

هذا وتعاني الدول العربية من عجز في توفير إحتياجاتها الغذائية بسبب عدم قدرتها على تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي الذي يقابله زيادة على الغذاء لزيادة عدد السكان حيث إرتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 13,9 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 35,3 مليار دولار عام 2009 أي بزيادة قدرت ب:10,9% وزيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء ما يؤدي إلى انكشاف غذائي عربي ويتوقع أن تصل الفجوة إلى 58 مليار عام 2020 و88 مليار دولار عام 2030 وما يترتب عنها من آثار سلبية خاصة على التنمية في الدول العربية من خلال فاتورة الغذاء ومنه إستنزاف الموارد المالية وإرهاق الإقتصاد في الدول العربية ذات الدخل المتوسط وإحداث العجز في الميزان التجاري الزراعي الخارجي وإرتفاع المديونية وكلها تشكل معوقات التنمية[1].

وبالتالي على الدول العربية أن تعي جيدا مدى خطورة التنمية الغذائية، فهي معرضة لآثار سلبية عديدة سواء كانت اقتصادية أو حتى سياسية ما يهدد الأمن القومي العربي فالمشكلة الغذائية بعدما كانت مشكلة إقتصادية تحولت إلى مشكلة سياسية في الوقت الحالي كالضغوط السياسية[2].

أصبح من الواضح في هذا العصر أن متطلبات الزراعة قد لا يستطيع تحملها المزارع بموارده الخاصة، ما لم تمد حكومته يد العون والدعم له، إذا ما أرادت النهوض بذلك القطاع لمواجهة تزايد الطلب على منتجاته[3].

و ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيا ، و ذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق و التكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات و الأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية و القدرة التنافسية على ذلك. باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل و التشابك الاقتصـادي و الصناعي بين البلدان العربية و يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور[4].

خامسا: تفعيل المؤسسات المالية العربية:

إن المنطقة العربية في مجموعها لا تنقصها الموارد المالية وإن كانت مجموعة الدول غير النفطية تعاني من عجز مواردها المحلية، حيث عُجُوزَاتْ في موازين المدفوعات هذا من جانب ومن جانب آخر فهذه الدول أي ذات العجز لم يكن بمقدورها جذب الأموال الخارجية بدرجة كافية، ومن خلال ما سبق يثار التساؤل حول نقص القدرة على جذب رؤوس الأموال الخارجية لتمويل استثماراتها يعود إلى قلة مؤسسات التمويل العربية باعتبار وفرة الموارد المالية في المنطقة العربية كما هو الحال في الخارج ؟[5].

---

[1]- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 62 .

[2]- عمر بن فيحان المرزوقي**''التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي''**مكتبة الرشد،الطبعة الاولى،الرياض،2006، ص 51.

[3]- عبد الله الثنيان**''الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك''**دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى،بيروت، 1990، ص 177.

[4]-منصوري الزين**''دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي''**2012/10/13 متوفر على الرابط.http://www.ulum.nl/12.htm

[5] - صندوق النقد العربي**''المؤسسسات المالية العربية لتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي''** 2005 ص 4.

وتَعْرِفُ المنطقة العربية منظومة متنوعة من المؤسسات والصناديق المالية والتنموية؛ من صناديق إنمائية وطنية وإقليمية ومؤسسات تمويلية إنمائية دولية تضم جهات عربية وغير عربية ، بالإضافة إلى الشركات العربية المشتركة والتي تعمل في مجالي التمويل والاستثمار وهناك أيضا مؤسسات مالية و مصرفية استثمارية عربية خاصة ذات وفرة مالية كبيرة والتي تنشط في الأسواق المالية العالمية و بدرجات متفاوتة ومختلفة .

ومن حيث مجموع رؤوس أموال الصناديق التنموية العربية والإقليمية التي تساهم فيها الدول العربية وشركات الإستثمار العربية المشتركة تقدر بنحو 30 مليار دولار، ويصل إجمالي مواردها المالية حوالي 50 مليار دولار، وتقدم الصناديق التنموية قروضا وتسهيلات إئتمانية لتمويل المشاريع الإنمائية وإصلاحات بشروط ميسرة .

ومن خلال ما يسمى بمجموعة التنسيق العربية تسعى هذه الصناديق إلى تعزيز التعاون فيما بينها وذلك بتقديم تسهيلات تمويلية مشتركة ما يحسن من فاعلية الدور التنموي والتمويلي لها [1].

فالمنطقة العربية يبدو أنها لا تعاني من نقص في المؤسسات المالية وتغطي تقريبا كل أشكال التمويل المطلوبة بدعم التنمية، لكن لابد من العمل على مزيد من تدعيم هذه المؤسسات أو تطوير بعضها وتحسين ظروف الطلب خاصة طلب تمويل المشروعات الخاصة و الاهتمام بمناخ الاستثمار خاصة[2].

ومن هنا يمكن القول أن المنطقة العربية لا تفتقد إلى مؤسسات مالية و إنما يجب العمل على زيادة كفاءاتها و إزالة العقبات أمام نشاطها، فبعضها يحتاج إلى مزيد من الدعم المالي، والبعض الآخر من هذه المؤسسات يتطلب إعادة النظر في أولويات نشاطها بحيث تتوافق مع تطورات و إحتياجات الاقتصاد العربي وكذا المنافسة العالمية .

سادسا:تنشيط الأسواق المالية العربية:

لم يكن في المنطقة العربية حتى النصف الأول من الستينات سوى بلدان لديهما سوق مالية منظمة للأوراق المالية وهما مصر ولبنان الذين تم تأسيسهما بين العامين 1899 و1920 ،وقبل نهاية الستينات عملت كل من المغرب ثم تونس سنة 1969 على إقامة بورصة للأوراق المالية تطويرا لآلية تسعير القيم المنقولة في كل منهما.

وشهد النصف الثاني من السبعينات افتتاح بورصة للأوراق المالية عام 1977 في كل من الكويت والأردن،ثم تبعها إنشاء سوق عمان المالية عام 1978، وقبل أن ينتهي عقد الثمانينات قامت البحرين بإنشاء بورصتها عام 1988 وسلطنة عمان بإنشاء سوق مسقط للأوراق المالية عام 1989 ،وخلال التسعينات تم إنشاء سوق بغداد المالي عام 1993 ،ثم بدأت بورصة الخرطوم نشاطها مع مطلع العام 1995 الذي شهد

[1] - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 5.
[2]- صندوق النقد العربي ،مرجع سبق ذكره، ص7.

أيضا افتتاح بورصة بيروت بعد توقف دام نحو خمسة عشر عاما،وقد شهد عام 1996 افتتاح سوق فلسطين للأوراق المالية كما أن السعودية تطور سوقها للأوراق المالية في الوقت الحاضر وفقا لأسس قانونية حديثة[1]

رغم ذلك فإن البلدان العربية لم تصل إلى ما وصلت إليه البلدان المتقدمة من تقدم ونضج إقتصادي ومالي، كما أنها تؤمن بأهمية ومركزية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في اقتصادياتها، حيث أن أهمية الأسواق المالية يكمن في تعبئة الإدخارات الفردية وتمويل المبادرات الإستثمارية الخاصة حسب المزايا والضمانات الموفرة ،وقد يلجا بعض الأفراد إلى إستثمار أموالهم في عقارات وأراضي أو إكتنازها نقدا بعيدا عن الأسواق المالية العربية[2].

ويُمَثِلُ تكامل الأسواق المالية عملا تكميليا مهما لتكامل أسواق السلع والعمالة، أو بمعنى آخر فإن تحرير عمليات إنتقال رأس المال يمثل بداية ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي [3].

المطلب الثالث: مستقبل الفوائض المالية العربية:

قد يُضْعِفُ الدول العربية من موقفها التفاوضي عند دخولها منفردة في أسواق النفط العالمية،ومنه فتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في قطاع النفط في مجالات (الإنتاج، التسعير، التصنيع والسياسات البترولية)يستدعي توحيد هذا القطاع في إحتكار عالمي عربي موحد، لتأمين الإستفادة القصوى من هذا القطاع من جانب وتأمين التغطية للقطاعات الإقتصادية العربية الأخرى، كما أنّ من شَأنِهِ تحسين شروط التفاوض بين العرب وشركائهم التجاريين ومع مختلف التكتلات الإقتصادية العالمية[4].

ويُلاَحَظُ أنه بين فترة وأخرى تُشَنُ على منتجي النفط العربي حرب نفسية تُقللُ من قيمة النفط، وتُؤَذِنُ بزوال دوره في الإنتاج الصناعي لإرهابهم ودفعهم إلى قبول شروط ما كانوا ليقبلونها لولا النفوذ الأمريكي والغربي، ثم تأتي وقائع الأمور لتثبت كذب هذه الإدعاءات، وتحت ضغط كهذا قامت الكويت بتكثيف شرائها للشركات الغربية، فاشترت خدمات شركة نفط الخليج المؤلفة من 1600 محطة لبيع الوقود في بلدان أوربا والبلدان الإسكندينافية، ومصافي للنفط في روتردام وكوبنهاجن وميلانو و1500 مضخة نفطية من إيطاليا، كذلك اشترت شركة "سنتافي" وهي شركة كبيرة وعريقة في الحفر داخل الولايات المتحدة وخليج المكسيك وبحر الصين الجنوبي، وشركة أخرى لاستكشاف النفط والغاز في أوكلاهوما ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وشركتين كبيرتين للبناء في كاليفورنيا[5].

و هكذا فإن التَوَجُهْ الاقتصادي السليم يقتضي الإحلال التدريجي للطاقات الإنتاجية الجديدة محل الثروة البترولية (Transitional Path)الناضبة التي يحتويها باطن الأرض، فالمبدأ الاقتصادي السليم الذي يحكم

[1] - خليل الهندي و انطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية** ، طرابلس (لبنان): المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000 ،ص 263.

[2] -عبد المنعم سيد علي**"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق "**الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص 178.

[3]-Firtez muchlup **.international mobility and movement of capital** new york.1972.p55

[4]-سمير الشيخ علي**"العولمة والتكامل الاقتصادي العربي"**مجلة جامعة دمشق،المجلد 18،العدد الاول ،2002م، ص187.

[5] -S. Emerson, **the American House of Saudcin** .p.i. Franrlinwatts, 1985, p.129.

المسار الإنتقالي لعملية النمو في ظل النضوب التدريجي للثروة النفطية هو مبدأ " المبادلة فيما بين الأصول "، بمعنى أن يعامل البترول المستخرج من باطن الأرض على أنه أصل رأسمالي تجري مبادلته في السوق العالمية مقابل الحصول على نقد أجنبي يسمح بشراء المعدات و إقامة المنشآت و إعداد التصميمات اللازمة لبناء السدود و خزانات المياه و تحويل مجاري الأنهار و توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه لدفع عجلة التصنيع وكهربة الريف . إذ أن الاستثمار الكثيف في بناء منشآت المياه و شبكات الري و الصرف و محطات توليد الكهرباء هو الكفيل بصيانة مقومات الحياة الاقتصادية العربية، و تطوير

القاعدة الزراعية و الصناعية للمجتمعات العربية، بما يولد دخلا متجددا على مدار الزمن يحل تدريجيا محل الثروات و الموارد البترولية الناضبة[1].

[1]- رجاء عبد الرسول حسن،أحمد حسن إبراهيم**"أثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية"**بحوث و مناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي بالقاهرة ورابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، القاهرة ،11-12 يناير1987م،ص67.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق يبدو أن الواقع الاقتصادي العربي، ورغم الإمكانيات المتوفرة والمتنوعة تبقى المؤشرات الاقتصادية ضعيفة، خاصة و أن ثقة المستثمر تتعلق و تتأثر بمناخ الاستثمار وهو ما لم يتوفر في البلدان العربية، وبعد الوقوف على الواقع الاقتصادي العربي نجد أنه يعتبر سبب ونتيجة لهجرة الفوائض المالية العربية.

بالرغم من الآثار التكاملية للفوائض المالية العربية على المستوى العربي فإن ما تم استثماره في البلاد الغربية يفوق بكثير ما تم توجيهه إلى البلاد العربية، فمن المؤسف أَنْ يُذَلَ العرب بِغَنِيِّهِ و فَقِيرِهِ من طرف الغرب؛ فبعد التهديد بالتجميد بل التجميد لأرصدة بعض الدول العربية (ليبيا، إيران...) وغيرها من المخاطر، تتولى الدول الغربية إقراض الدول العربية الفقيرة من نفس الأموال التي وظفتها الدول العربية الغنية، فلابد من منح جنسية عربية للفوائض المالية العربية، بإيجاد آليات التوطين سواء كانت اقتصادية أو إدارية أو سياسية لبقائها وعودتها، واستغلال هذه الأموال لتفعيل مختلف المجالات العربية المشتركة لخدمة التكامل الاقتصادي العربي.

وتواجه الأموال العربية العديد من العوائق والتحديات سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي من شأنها أن تُعيق وتقف كحاجز أمام استقرار هذه الأموال في أوطانها لتلبية مختلف الاحتياجات المالية، في الوقت الذي احْتَدَمَ التنافس بين مختلف دول العالم لجذب أكبر حجم من الأموال وتوفير أحسن الشروط لاستقطابها، مما قد يساهم في توفير رؤوس الأموال لتمويل مختلف المشاريع والاستثمارات العربية المشتركة و استغلال هذه الفوائض المالية كقطاع تمويلي فمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الرابع:
دراسة حالة الفوائض المالية
لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد الفصل الرابع:

تَجْـتَمِـع الدول الست دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت في تكتل إقليمي يعرف بِاسْم مجلس التعاون الخليجي، وتتميز اقتصادياتها بخصائص مشتركة ومتشابهة، وتمتلك موارد نفطية هائلة حيث يعتبر النفط المورد الرئيسي للدخل لهذه الدول، و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد من بين التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى العربي.

وعَرَفَتْ دول مجلس التعاون الخليجي منذ أوائل السبعينات فوائض مالية تجاوزت في ذلك الوقت القدرات الاستيعابية للاقتصاديات الخليجية، وهو ما أدى إلى انتقال معظمها إلى الاستثمار في الخارج، لكن وفي الطفرات النفطية اللاحقة أَدّتْ إلى زيادة الفوائض المالية الخليجية بشكل كبير، وهو ما أعطى اهتماما بالغا لهذه الثروة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي وأخذت تسعى في خدمة شعوبها ومصالحها الاقتصادية، خاصة في الآونة الأخيرة بعد أن كانت تُوَجِهُ جزءا كبيرا للاستثمار في الخارج، أضحى همها الوحيد تنويع اقتصادياتها وتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي وتطويره.

و بناءا على ما سبق سيتم التطرق إلى هذا الفصل من خلال عدة مباحث، ففي المبحث الأول نحاول إعطاء نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي من حيث المفهوم والنشأة والعضوية وأهداف المجلس وهيكله التنظيمي ومختلف المراحل التي مَرّ بها التكامل الاقتصادي الخليجي، كما سنعرج في المبحث الثاني إلى الإمكانيات الاقتصادية لهذا التكتل والوقوف على بعض الخصائص المشتركة و الإمكانيات النفطية والاستثمارات الخارجية الخليجية ، أما في المبحث الثالث سنسعى إلى التطرق للأموال النفطية الخليجية ودورها في تفعيل التكامل الخليجي حيث نعالج الاستثمارات الخليجية العائدة وتحقيق المواطنة الخليجية وتنويع الاقتصاد الخليجي ،ثم بعض نماذج المشاريع التكاملية المشتركة بين دول المجلس.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي:

تُـعتبر التجربة الوحدوية لدول مجلس التعاون، تجربة ريادية بكل المقاييس وهذا من خلال الانجازات المحققة ،وسعيها الدؤوب إلى تحقيق طموحات شعوب المنطقة ،وتوفير الرخاء والاستقرار لها،لتتفرغ للبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و شهدت المنطقة العربية عدة محاولات في التكامل الاقتصادي الإقليمي لكن لم يكتب لها النجاح فالبعض تم حله لأسباب مختلفة مثل مجلس التعاون العربي والبعض الآخر لا يزال يتخبط كالاتحاد المغاربي واحتل مجلس التعاون الخليجي الريادة في صموده فما حقيقة هذا التكامل؟.

المطلب الأول: مجلس التعاون ؛المفهوم ،النشأة والعضوية :

لقد تزايد الاهتمام من طرف الاقتصاديين والمفكرين بتكتل مجلس التعاون الخليجي لما حققه من انجازات فلابد من التطرق لمفهوم ونشأة هذا التكتل.

أولا: مفهوم مجلس التعاون الخليجي: يقصد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يطلق عليه في غالب الأحيان "مجلس التعاون الخليجي " الدول الست ":

-الإمارات العربية المتحدة.

-مملكة البحرين.

-المملكة العربية السعودية.

-سلطنة عمان.

-دولة قطر.

-دولة الكويت.

حيث تمثل هذه الدول منطقة الخليج بمعناها الضيق باستثناء الدول الثلاث وهي إيران والعراق واليمن؛ أي الدول التي وافقت على البيان الأخير الصادر عن القمة الخليجية بالرياض بتاريخ 4 فيفري عام 1981م المتضمن إنشاء هذا المجلس مع التنسيق فيما بينها في كافة المجالات[1].

ولمجلس التعاون الخليجي تعريفات عدة عرفه البعض بأنه " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وأركان مشتركة متشابهة كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام، ولأعضائه صفة الدول ونشاطه شامل لمختلف المجالات[2]. وحسب منظمة الأمم المتحدة فعرفته:"هو منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة"[3].

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص338.

[2]- يحي حلمي رجب"**مجلس التعاون الدول الخليج العربية**"رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية إقتصادية مكتبة دار العروبة،الكويت،1983 ص91.

[3]- عبد الله الأشعل" **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج"** الرياض 1983، ص157

وعَرّفَـهُ البعض بالقول:هو منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية وهي: العنصر الدولي (الرضا)، عنصر الدوام والاستقرار، عنصر الإرادة الذاتية [1] ، و نرى أيضا أن المجلس يعتبر حلفا أكثر منه منظمة إقليمية وهذا راجع لانغلاقه على 06 دول فقط[2]، وهذه التعاريف تمثل اجتهادات بعض أصحاب الفكر الاقتصادي خارج نطاق مجلس التعاون ، لكن تضاربت تعاريف أمراء المجلس بين منظمة إقليمية وبين كونفدرالية أو منظمة فيدرالية. فمثلا يرى المدير العام للشؤون القانونية في مجلس التعاون الخليجي محمد بن مسعود السياري سابقا يعبر المجلس من الناحية القانونية "منظمة إقليمية و اقرب ما تكون إلى اتحاد كونفدرالي مع إضفاء بعض الخصوصية في كل دولة ومن جهة أخرى يرى الأمين العام السابق عبد الله بشارة أن المجلس ليس منظمة فيدرالية و لا كونفدرالية بل هو مجلس تعاون[3] .

ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي:

عندما زار الشيخ جابر الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي سابقا كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وبعد محادثته مع هذه الدول دعت البيانات المشتركة إلى ضرورة بذل الجهود من وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية بمزيد من التقدم [4].

واستمرار الكويت بتبني فكرتها في جميع المحافل الخليجية والعربية، وفي مؤتمر القمة العربي المنعقد في الأردن في تشرين الثاني 1980م كانت فرصة الشيخ جابر الصباح لتقديم بعض التصورات الكويتية حول قيام وحدة خليجية لقادة دول الخليج العربي وتمت مناقشة هذه المبادرة الكويتية وهذا بشكل رسمي[5].

وفي نهاية عام 1980م جرت محادثات رسمية أخرى في المملكة العربية السعودية ،وفيها تم مناقشة موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية وبشكل أكثر جدية ،على أساس مشاركة الدول الخليجية الست(السعودية ،الكويت ،الإمارات العربية المتحدة ،قطر،البحرين ،سلطنة عمان)ومنه تم عقد اجتماع في الرياض في 4شباط 1981م من طرف وزراء خارجية الدول الست[6].

---

[1]- عطية حسين أفندي عطية "**مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي** " مجلس التعاون السنة 4 العدد 13 مارس 1989 متوفر على الرابط http//www.gcc-legale.org

[2]- محمد السياري " **التعاون بين دول الخليج : مجلس التعاون كمنظمة إقليمية''** معهد الدراسات الدبلوماسية ، محاضرات الموسم الدبلوماسي الرياض 1986 ص 137 .

[3]-عبد الله يعقوب بشارة"**دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية**"الأمانة العامة لمجلس التعاون،الكويت،1985، ص40.

[4]- نايف علي عبيد**''دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عالم متغير :دراسة حالة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ''**مركز الخليج للأبحاث دبي.2007،ص282.

[5]- الأسطل كمال**''نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية ''**مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية ،أبو ظبي 1999، ص13.

[6]- المليف إبراهيم**''خمس وعشرون عام من العمل العربي المشترك:مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية ''**مجلة العربي وزارة الإعلام الكويتية .العدد553، 2004، ص39.

وأساسا ترجع فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980 وكانت الاقتراحات الثلاث كما يلي:

1- المشروع السعودي: وهو المشروع الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية بدعوتها إلى إنشاء منظمة خليجية والدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.

2- المشروع الكويتي : و يهدف المشروع الكويتي أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

3- المشروع العماني : وهذا الاقتراح ركز على عنصر الأمن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليج الجديد[1] ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز و الدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة [2].

وفي 6 شباط 1981م أكدت السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري وإنما يهدف إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة والعمل على ترسيخها وتطويرها بين الدول الأعضاء[3].

وفي يومي 24 و25 شباط 1981م اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض لتنفيذ بيان وزراء الخارجية للدول الست وهذا لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس ،وعقدت اللجنة اجتماعا آخر يومي 7و8 آذار 1981 في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءا على ورقتي عمل قدمتها كل من عمان والكويت.

وناقش وزراء خارجية الدول الست مشروع النظام الأساسي للمجلس في الاجتماع المنعقد في مسقط يومي 9 و 10 آذار 1981م وتم تحديد الفترة الممتدة من 25 إلى 27 أيار 1981م كموعد لاجتماعات القمة في أبو ظبي ،وفي هذا الاجتماع تم إقرار النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والنظام الداخلي للأمانة العامة وأوصوا بان يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت[4].

وفي تاريخ 25 أيار 1981م تم عقد القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع وناقشوا ورقة عمل حول العمل الخليجي هو

---

[1] -Abdulla AL- Anzz « **THE GULF COOPERATION CONCIL: REASONSAND CHALLENGES:**
CORITICAL AND ANALYTIC STUDY PHID DESERTATION
USA » Faculty of Claremont graduate school 1986 p.p 103 .109

[2]- عبد الله الأشعل ،مرجع سبق ذكره، ص 23 .

[3] - مرهون عبد الجليل**"أمن الخليج بعد الحرب الباردة"** دار النهار للنشر ،بيروت 1997، ص112.

[4]- نايف علي عبيد **"دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عالم متغير :دراسة حالة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية "**،مرجع سبق ذكره ، ص ص285-286.

استجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي مع التأكيد على وجود خصائص مشتركة لسكان المنطقة وما يهدد المنطقة وثرواتها من أخطار .

واعتبر قيام مجلس التعاون بمثابة نهاية الحديث عن فراغ القوة في المنطقة [1].

كما لم تخل ردود الفعل سواء الإقليمية أو الدولية عن إنشاء هذا المجلس حيث رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بقيام المجلس و لكن بشرط أن تكون هناك فرصة للتعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج وذلك طبقا للمفهوم الغربي بتأييد وجهة نظرهما بأن الغرب مازال المورد الوحيد لأغلبية دول المنطقة ، هذا من جهة و من جهة أخرى انتقدت السلطات السوفياتية بشدة قيام المجلس خصوصا فيما يتعلق بالاقتراح العماني الداعي إلى إنشاء أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز وكذلك المبادرة السعودية لتوحيد الإمكانات العسكرية لهذه الدول، كما رأى السوفيات أن هذا التحالف لا يمكن أن يخدم أمن واستقرار المنطقة[2].

ثالثا :العضوية في مجلس التعاون الخليجي:

فحسب المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس نصت على مايلي:إن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في الرابع من شباط لعام 1981م وبذلك فان مجلس التعاون الخليجي يعد تنظيما دوليا محدود العضوية فتحديد أعضاء المجلس بالاسم دون فتح باب العضوية يعني عضوية مجلس التعاون الخليجي مغلقة على الدول الست وتقوم العضوية في المجلس على مبدأ السيادة والمساواة القانونية بين الدول الأعضاء ،إذ أن لكل دولة عضو صوت واحد أيا كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو مواردها الطبيعية أو ثرواتها الاقتصادية [3].

ومن وجهة النظر القانونية فإن المواثيق المنشئة لمنظمات من هذا النوع تشير إلى أن طائفة الدول الستة أو المؤسسة للمنظمة يجب أن تفتح الباب لانضمام أعضاء جدد، مثل ما هو جاري العمل به في الاتحاد الأوروبي وأكثر من ذلك فتركيا ورغم ما يفصلها ويخالفها عن أوروبا سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو حتى الإيديولوجي فإنها قدمت طلبا للانضمام وهو بصدد الدراسة على عكس ما هو سائر في مجلس التعاون الذي هو مغلق على الدول الست كما يجوز الانسحاب منه أو قيام عوارض تسقط العضوية فيه[4].

---

[1]-عبد الله الأشعل**"الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي"**بدون دار النشر،الرياض،1983، ص26.

[2]-عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي" **الإطار السياسي و الإستراتيجية** "دار النهضة العربية للنشر 1983، ص30.

[3]- محمد حسين البحارنة **"مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية "** الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،المجلد الثاني،1993، ص160.

[4]- عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص135.

المطلب الثاني: أهداف و هيكل تنظيم مجلس التعاون الخليجي:

مجلس التعاون الخليجي كبقية التكتلات الاقتصادية العالمية فهو يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ،وهذا من خلال هيكل تنظيمي.

أولا:أهداف مجلس التعاون الخليجي:

لقد وضعت الاتفاقية الاقتصادية والتي تم المصادقة عليها في يونيو 1981م بعض الأهداف الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي:

-تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

-توثيق الروابط بين شعوبها .

-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية

-إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

-تشجيع تعاون القطاع الخاص.

-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين وهذا في الشؤون التالية:

-الشؤون الاقتصادية والمالية.

-الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

-الشؤون التعليمية والثقافية.

-الشؤون الاجتماعية والصحية.

-الشؤون الإعلامية والسياحية .

-الشؤون التشريعية و الإدارية [1].

ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياسية بين هذه الأهداف رغبة من الدول الأعضاء تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات[2]، وحتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري[3].

كما حددت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م أهداف اقتصادية وتجارية واحتوت على:

- تحرير التجارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية خليجية المنشأ والعمل بتعريفة خارجية موحدة وتوحيد السياسات التجارية وتنسيق التنمية الاقتصادية ضمن نطاق المجلس.

[1]- روبرت .إ. لوني**"التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي"**مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.2004،ص 2.

[2]- عطية حسين أفندي عطية ،مرجع سبق ذكره.

[3] - Erik Peterso **the gulf cooperation commul : search for unity in dynamic region weltered special studies on the medal east** (bouldes colo: westriew press 1991 p106/188.

إضافة إلى إنشاء عدة أجهزة فرعية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المجلس ومنها:

-هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون:والتي تم تأسيسها في نوفمبر 1982م بعد تحول هيئة الموصفات والمقاييس السعودية إلى مؤسسة لخدمة كافة الدول الأعضاء بالمجلس.

-مؤسسة الخليج للاستثمار: التي تأسست عام 1984م وهذا لدعم النشاطات الاقتصادية للبلدان الأعضاء خاصة الاستثمارات (الزراعية التجارية الصناعية والتعدينية ومختلف الاستثمارات).

-مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون:والذي تأسس في ديسمبر 1992م لتنظيم قواعد براءات الاختراع في البلدان الأعضاء وتوثيق ونشر البيانات ذات العلاقة.

-مركز التحكيم التجاري: والذي تأسس في ديسمبر 1993م لتسوية النزاعات التجارية بين مواطني بلدان المجلس وبينهم وبين الأجانب [1].

ثانيا :الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

ومن الناحية التنظيمية يتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة التالية :

1-المجلس الأعلى:

وهو بمثابة جهاز سياسي في الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي ويهتم بإعداد استراتيجيات التعاون الخليجي في كافة مجالات التعاون بين الدول الأعضاء ،ويضم هذا المجلس ملوك وأمراء الدول الأعضاء ويعقد في كل سنة دورتين عاديتين وعقد جلسات أخرى طارئة ويحق لكل عضو الدعوة لاجتماع طارئ بعد موافقة عضو آخر على ذلك .

ويترأس هذا المجلس بصفة دورية حسب الترتيب الأبجدي لدول الأعضاء ويختص في:

- وضع السياسات العليا لمجلس التعاون.

-مناقشة توصيات وقوانين واللوائح ويمثل السلطة التشريعية بمجلس التعاون الخليجي.

2-المجلس الوزاري:

ويتكون هذا الجهاز من وزراء خارجية الدول الأعضاء وقد ينوب عنهم من الوزراء ويختص في:

- وضع النظام الأساسي للأمانة العامة لمجلس التعاون .

- تحضير اجتماعات المجلس الأعلى وإعداد مختلف الدراسات والتوصيات واللوائح والقوانين المعروضة على المجلس الأعلى .

- وضع السياسات والتوصيات والدراسات والمشروعات في مختلف المجالات الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين أنشطة القطاع الخاص .

[1]- روبرت .إ. لوني ،مرجع سبق ذكره، ص3.

- اعتماد التقارير الدولية والأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية المقترحة من الأمين العام للمجلس والتصديق على الميزانية والحسابات الختامية للأمانة العامة لمجلس التعاون.
- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في المجلس في مختلف المجالات.

3- الأمانة العامة:

وتعتبر كجهاز تنفيذي يسهر على تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس الخليجي وكذا القرارات الصادرة عن مجلس الأعلى ويرأس الأمانة :أمينا عاما ويختار المجلس الأعلى أمناء مساعدين له وتختص الأمانة فيما يلي :

- إعداد دراسات خاصة بالتعاون والتنسيق.
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الأعضاء.
- إعداد التقارير والدراسات المطلوبة من طرف المجلس الوزاري.
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس الخليجي.
- إعداد الميزانيات الختامية.
- إعداد مشروع للوائح المالية و الإدارية لرفع كفاءة هذا الجهاز "الأمانة العامة".

4-هيئة فض المنازعات:أنشئ هذا الجهاز من طرف المجلس الأعلى وهذه الهيئة تابعة لهذا الأخير وتختص:

- إنهاء الخلافات والنزاعات القائمة أو التي قد تنشا بين الأعضاء.
- تعتبر كمرجع لتفسير أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي [1].

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

مَرَّتْ تجربة مجلس التعاون الخليجي في ظل مسيرته التكاملية بمراحل مختلفة، بدءا من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الاتحاد النقدي وتتمثل هذه المراحل في الآتي:

أولا : مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة عام 1983: إن من أهم ما يبرر قيام التجمعات الاقتصادية هو تشجيع التبادل التجاري في ظل أي شكل من أشكال التكامل؛منطقة تجارة حرة كانت أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي، و زيادة التبادل التجاري يمثل الهدفً الرئيسي لإقامة أي اتحاد جمركي، وهذا وفقاً للنظرية الاقتصادية القائلة بان الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه من خلال إزالة أو التقليل من معوقات التجارة،و زيادة التبادل التجاري هي كآلية رئيسة يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى إثر إقامة الاتحاد الجمركي، من زيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها، وهو ما جعل دول مجلس التعاون منذ بداية إنشاء المجلس في شهر ماي 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإقامة "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" وهذا من خلال إبرام

[1] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 241 -243.

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وشملت الاتفاقية الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية وهذا بشرط اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدولة المصدرة للبضاعة، كما تضمنت :

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سواء كانت شهادة المنشأ أو التصدير.

-ففي حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشئها، يرد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات لبضائع المسافرون بالمراكز الحدودية للدول.

- إعداد بيانات الصادرة للبضائع المصدرة ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة - مواطنو دول مجلس التعاون، ودخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حيث تم الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال مرحلة منطقة التجارة الحرة (من 1983-2002م) شهد حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ارتفاعا من أقل من6 مليار دولار في عام 1983م إلى حوالي20مليار دولار في عام 2002م[1] .

ثانيا: مرحلة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس عام 2003: في الفاتح جانفي عام 2003 م تم الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي ما شكل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك وذلك لكون الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة. ورغم تأخر قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس،إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدماً من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقاً على أهم عناصره، فالمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط ديسمبر 2001 نصت على المبادئ الرئيسة للاتحاد الجمركي لدول المجلس كما يلي :

أ- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية[2].

[1]- هيكل عجمي جميل**"مجلس التعاون لدول الخليج العربية،في عقده الثالث التكامل والوحدة"**مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان 2003،ص 43.

[2]- هيكل عجمي جميل،نفس المرجع، ص 18.

ومن خلال المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي لدول المجلس يبدو أن الهدف الأساسي من إنشائه هو تحرير التجارة بين دول المجلس، و يتأثر القطاع الخاص في دول المجلس بشكل مباشر بقيام هذا الاتحاد.ومنه يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى، وطنية كانت أو أجنبية بدخول الأسواق المحلية دون تعريفة جمركية ودون معوقات جمركية أو غير جمركية. ولكن باستثناء ما تفرضه بعض الدول فيما يتعلق بالمواد المحظورة، وكما تحدد القواعد الخاصة بالحجر البيطري والحجر الزراعي والتي تضمنها القانونان الصادران بهذا الشأن معاملة خاصة في حالة الحاجة إلى فرض حجر بيطري أو حجر زراعي، ولا يتوقع أن يؤثر قيام الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية و الوصول بنسب النمو في التجارة البينية في مجلس التعاون في المدى القريب إلى تلك النسب التي حققها الاتحاد الأوروبي، وقد قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية في حدود 6 %- 30% خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي.

ثالثا: مرحلة قيام السوق الخليجية المشتركة: بناءا على قرار المجلس الأعلى دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002) بدأت مرحلة السوق الخليجية المشتركة وتم وضع برنامجاً زمنياً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة كما يلي:

1- يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2003 م.

2- يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالـة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2005م.

3- تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام 2007م[1].

رابعا: مرحلة الاتحاد النقدي والاقتصادي: و يهدف المجلس في هذه المرحلة إلى تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين الدول الأعضاء من حيث توحيد العملة، وتقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد من خلال التوصل إلى مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، خاصة السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار و الهدف من ذلك تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، و بهذا تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

[1]-هيكل عجمي جميل**"مجلس التعاون لدول الخليج العربية،في عقده الثالث-التكامل والوحدة"**مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 2003،ص 24.

1- توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.

2- معاملة الاستثمارات المملوكة للمواطنين الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في الدول الأعضاء.

3- تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.

4- تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً النظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس"[1].

ومنه فالتكامل النقدي بحاجة إلى قرارات سياسية متدرجة داعمة ودافعة له، والتدرج له مبرران هما :

- المبرر الأول: أن التكامل النقدي يحتاج إلى فترة لبناء سوق خليجية مشتركة ومؤسسات نقدية ومالية جديدة وتنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية والقيام بعمليات التكييف بصورة متدرجة.

- المبرر الثاني: حيث أن التدرج يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الوطنية التي تزداد حدّتها عند الاقتراب من إنشاء الوحدة النقدية، الذي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن سلطاتهـا لصالــح سلطة فوقية تمثل السلطة المركزية الجديدة للمجموعة، وهو ما يستدعي إتباع الأسلوب التدريجــي للتقريب بين وجهات النظر السياسية وخلق الإقناع الشعبي بمستقبل موحد للمجموعة [2].

لكن يرى البعض أنه من الضروري اتخاذ خطوات سريعة غير تدريجية لتحقيق الوحدة النقدية؛ لأن التكاليف المترتبة على هذا التسريع لن تكون باهظة، عكس السير ببطء نحو الوحدة النقدية والذي قد يؤدي إلى ظهور مشكلات سياسية لم تكن في الحسبان، أو ظهور تعارض في المصالح الاقتصادية بصورة عميقة، مما قد يعرقل الوصول إلى الوحدة النقدية المنشودة، ومنه فعلى دول المجلس التي تسودها درجة عالية من التجانس في الأسعار والتكاليف ومصادر الحصول على الإيرادات ودرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي أن تنطلق نحو إقامة وحدة نقدية كاملة فيما بينها.

وبالنسبة لاتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي فقد دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة الدول الأربع عليها ؛ الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر، وعلى هامش الجلسة الختامية للدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس الوزاري في 07-06-2009 ، أكد وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي أن اتفاقية الاتحاد النقدي دخلت حيز التنفيذ.ومشيرا إلى أن "محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بموجب هذه الاتفاقية سوف يضعون البرنامج الزمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي تمهيدا للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، في انتظار أن تنضم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى الاتفاقية في المستقبل القريب"[3].

[1] -هيكل عجمي جميل**"مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عقده الثالث- التكامل والوحدة"**نفس المرجع، ص37.

[2]- هيكل عجمي جميل**"إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2002،ص45.

[3]- هيكل عجمي جميل**"مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عقده الثالث- التكامل والوحدة"**مرجع سبق ذكره، ص39.

المبحث الثاني:الإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يُعْتَبَرُ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية،كسبا قوميا وتجربة فريدة،ونظرا لإمكانياتها الاقتصادية وقوتها خاصة الإيرادات النفطية ومع تشابه اقتصادياتها،ساهم ذلك في اتخاذ إجراءات اقتصادية مشتركة.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تَتَمَيّزُ دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية بعدة خصائص مشتركة يمكن حصرها فيما يلي:

أولا:إقتصادات أحادية الإنتاج : فدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اقتصاديا على سلعة واحدة ورئيسية هي النفط وبالتالي فهي تعتمد على مصدر أساسي تقريبا في دخلها.

ثانيا:التبعية الاقتصادية : تتصف إقتصادات دول المجلس وبصفة مفرطة للتبعية الاقتصادية الخارجية سواء كان تصديرا أو استيرادا،فمعظم الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية والوسيطة تستوردها من خارج بلادها.

ثالثا:ضيق حجم السوق المحلية: تتصف جميع الدول النامية بضيق أسواقها المحلية والارتباط بالأسواق العالمية لكن هذه الظاهرة تتسع أكثر في دول المجلس ،فاقتصاديات هذا الأخير تعتمد أكثر على سلعة واحدة وهي النفط الخام فزيادة إنتاجها وتصديرها لا تؤدي ولا تؤثر في زيادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

رابعا:الازدواجية في المشروعات الاقتصادية : حيث تعتمد في سياستها الاقتصادية على تحقيق أهداف متشابهة على الصعيد الإقليمي فتسعى من خلال خطط التنمية الاقتصادية إلى إيجاد بدائل للنفط ولكن دون تنسيق بين هذه الخطط مما ينتج عنه ازدواجية في مشروعاتها الاقتصادية والإنتاجية مما يعرض هذه الدول إلى التنافس الذي يبعدها على تحقيق أهدافها التكاملية .

خامسا:ضعف الطاقة الإنتاجية : أو محدودية معدل الاستهلاك الكلي:على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي فمعدل الاستهلاك الكلي سواء كان عاما أو خاصا لم يتجاوز نسبة 28% من الناتج القومي الإجمالي وهذه النسبة تعتبر متدنية للغاية مقارنة بالدول العربية .

سادسا:مشكلة الموارد المائية والتنمية الزراعية : فدول مجلس التعاون الخليجي تتميز بندرة في الموارد المائية العذبة لطبيعة أراضيها القاحلة أو الشبه قارية أو الصحراوية هذا من جانب ومن جانب آخر معدل سقوط الأمطار المنخفض ما نتج عنه محددات هيكلية للمساحات المزروعة والإمكانيات المتاحة للتوسع فيها.

سابعا:القطاع الحكومي: يقوم القطاع الحكومي في دول المجلس بدور فعال في الحياة الاقتصادية بالرغم من انتهاجها للنظام الاقتصادي الحر،فهو الممول الرئيسي لعمليات التنمية من العوائد المالية النفطية الضخمة.

ثامنا:الندرة في الموارد البشرية : تفتقر دول مجلس التعاون الخليجي إلى القوى العاملة الوطنية لعدة أسباب؛ فقسم من الخليجيين يفضل الوظيفة الحكومية وقسم أخر يفضل الأعمال التجارية.

تاسعا:ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي: بالرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة المداخيل النفطية إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي بقيت خصائصها الاقتصادية والاجتماعية

كما هي في الدول النامية بصفة عامة حيث أن زيادة الثروة في حد ذاتها لا تؤدي إلى القضاء السريع على مظاهر التخلف [1].

المطلب الثاني:الإمكانيات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تَتَوَفَّرُ دول مجلس التعاون الخليجي على إمكانيات اقتصادية هائلة ، خاصة الاحتياطي النفطي والعوائد المتراكمة من الصادرات النفطية.

أولا:الاحتياطي النفطي والإنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي:

أن النمو المحقق وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها ،والجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية مرتبط كله وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط ،وهذا الارتباط في مختلف نشاطات الدخل فهو يتبع كل زيادة ونقصان في النشاط النفطي وما ينتج عن ذلك من انعكاسات على الجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية ،والتأثير على بلدان المجلس من حيث النمو والتقدم[2].

وتتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اكبر احتياطي عالمي من النفط وتشكل بذلك اكبر منطقة لإنتاجه وتصديره مما يؤكد دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيد العالمي وثقلها البترولي والجدول التالي يبين نسبة الاحتياطي الخليجي من الاحتياطي العالمي :

جدول رقم(4-1) الاحتياطات البترولية المؤكدة في دول المجلس في 2010/1/1

دول مجلس التعاون الخليجي	الاحتياطيات (بالمليار برميل)	الإنتاج التراكمي عام 2009 (بالمليون برميل)	العمر الزمني لبقاء الاحتياطي (بالسنوات)
السعودية	264.6	3545	75
الكويت	101.5	905	112
الإمارات	97.8	949	103
قطر	26.8	491	55
عمان	5.6	296	19
البحرين	0.0	15	---
مجموع دول GCC	496.3	6201	80
مجموع دول (أوبك)	1029.4	12073	85
مجموع دول العالم	1333.1	29181	46

Source: BP Statistical Review of World Energy – June 2010

[1]- نايف علي عبيد**"مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل"**مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان 1996،ص ص29-243.

[2]- بوشلول السعيد**"واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه"**مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح .ورقلة.2009/2008.ص66.

وقد بلغ إنتاج النفط في دول المجلس 14.6 مليون برميل يومياً في العام 2010 م مقارنة ب 14.5مليون برميل يومياً في العام 2009 م .وقد شهد إنتاج النفط في دول المجلس تقلبات في الإنتاج، حيث كان إنتاج النفط في عام 1980 م نحو 14 مليون برميل يومياً، وانخفض ليصل إلى 6.2 مليون برميل يومياً في العام 1985م، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 15.9مليون برميل يومياً في العام 2005 م، و 16.4 مليون برميل يومياً في العام 2006 م، ثم انخفض إلى 14.6 مليون برميل يومياً في العام 2010 م .وبلغ إجمالي احتياطي النفط في دول المجلس 494.8 بليون برميل خلال عام 2010 م[1].

ثالثا:صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر الصادرات النفطية من بين أهم صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي المحرك الرئيسي للتنمية في دول المجلس حيث تستحوذ على نسبة كبيرة تجارتها الخارجية، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4-1) صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2010.

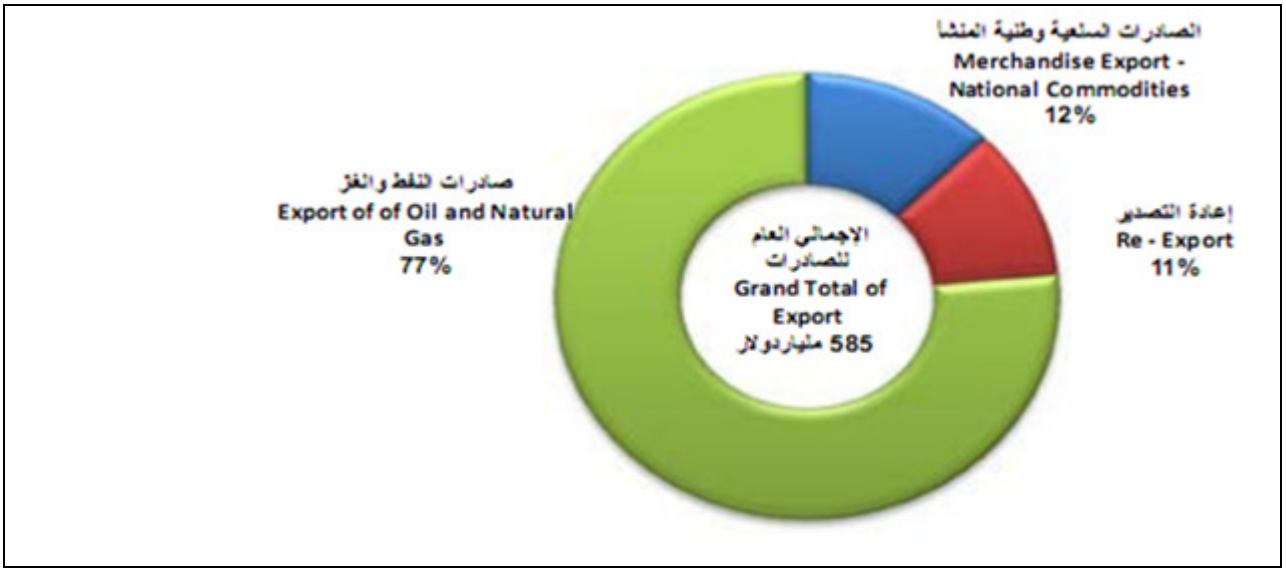

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات –إدارة الإحصاء-العدد العشرون، 2012م، ص104-http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

ويتضح من الشكل أعلاه ،الاعتماد المفرط لدول المجلس في صادراتها على النفط والغاز بصورة رئيسية ،أي الاعتماد على تصدير سلعة تجارية وحيدة ، يقدر إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون لعام 2010م ب585 مليار دولار منها 77% من صادرات النفط والغاز.

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات –إدارة الإحصاء-العدد العشرون، 2012م، ص ص168-167http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

ثالثا:الإيرادات والإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي:

إن الاعتماد الخليجي على النفط يبرز مدى أهميته كمصدر رئيسي للإنفاق بالرغم من الجهود المبذولة من قبل دول المجلس للحد من تلك السلبية، فلا زال نحو 90٪ من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرة ربع صادرات النفط، كما أن 95٪ من إيراد ميزان المدفوعات العام هو حصيلة الصادرات النفطية التي يتم منها دفع أجور ورواتب قوة العمل المواطنة والوافدة، وتمويل الاستهلاك العام والخاص، ودعم جميع النشاطات من إنتاجية وخدمية وكذا الاستيراد الذي يمثل تسعة أعشار احتياجات هذه البلدان[1].

شكل رقم (4-2) الإيرادات والإنفاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010.

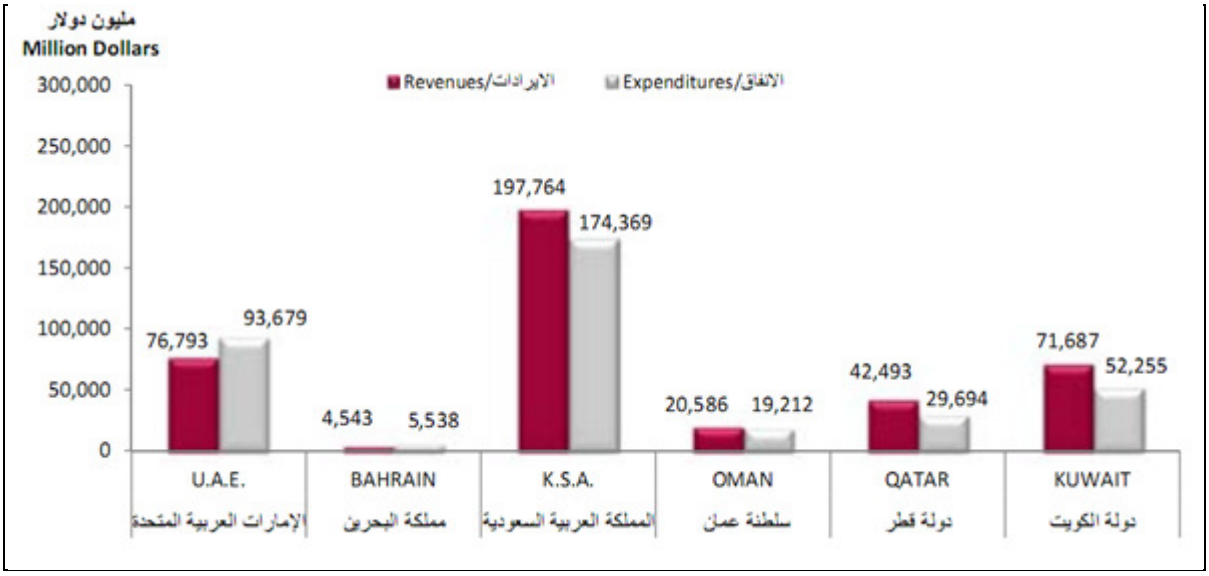

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات –إدارة الإحصاء- العدد العشرون، 2012م، ص155-http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

من خلال الشكل البياني، نلاحظ ارتفاع الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة المملكة العربية السعودية وقطر والكويت، وهذا لارتفاع الإيرادات النفطية وانخفاض الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري ومحققة بذلك فوائض 19.432،12.799.2،23.394.9 مليون، وحققت على التوالي، وحققت سلطنة عمان فائض 1.374.7 مليون دولار وهو فائض ضئيل بالمقارنة مع الدول الأخرى،في حين سجلت كل من الإمارات والبحرين عجز يقدر ب 16.886.0مليون دولار وهذا لانخفاض الإيرادات النفطية.

رابعا:مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي: ويعتبر النفط العمود الفقري لاقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ تمثل الإيرادات النفطية حوالي 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية في دول المجلس و حوالي 30%من إجمالي الناتج الإجمالي لها، أي أنها تمثل ما نسبته 80-90% من عائدات

[1]- علي خليفة الكواري**"نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة"**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1989، ص 29.

التصدير، وتنتج دول مجلس التعاون الخليجي 17 مليون برميل يوميا تدر عائدات يومية قدرها واحد مليار دولار في اليوم (إذا كان سعر برميل النفط 60 دولار أو هو أقل من سعره الحالي)[1]. وهذا الجدول يمثل الإيرادات النفطية المحققة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2007-2010م:

جدول رقم (4-2) الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2007-2010.

جدول Table 86

مليون دولار Million Dollar

الإيرادات النفطية

OIL REVENUES

ITEMS	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
2007	59,509.93	19,436.30	9,566.20	149,916.30	4,336.30	47,995.92	٢٠٠٧
2008	71,545.76	21,980.50	13,246.00	262,231.70	6,067.02	73335.1	٢٠٠٨
2009	60,358.50	19,078.30	11,678.80	135,948.00	3,770.70	33323.4	٢٠٠٩
2010	66,657.00	19,078.30	14,226.50	178,737.3	3,770.70	46,230.1	٢٠١٠

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات –إدارة الإحصاء- العدد العشرون، 2012م، ص155-http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

و يعتبر مؤشر مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للمساحة التي يحتلها قطاع النفط في توليد الثروة القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوجه الآخر لمؤشر مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي يعكس المسافة التي قطعتها دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز[2].

[1]-أشرف محمد كشك"**ارتفاع أسعار النفط و اقتصادات دول الخليج** "مجلة السياسة الدولية العدد 162 المجلد 40،الأهرام مصر 2005، ص186.

[2]-حسن العالي"**نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**"مركز الجزيرة للدراسات، 21 /05/ 2013 ص5 متوفر عاى الرابط.http://studies.aljazeera.net

والجدول التالي يظهر ذلك:

جدول رقم (4-3) مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2003-2011

مساهمة النفط في الناتج المحلي بالمائة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مملكة البحرين	24.5%	22.8%	25.04%	26.01%	24.65%	27.92%	22.59%	24.76%	29.24%
المملكة العربية السعودية	40.64%	44.65%	51.85%	55.92%	52.32%	59.33%	49.19%	51.32%	61.91%
قطر	40.88%	42.23%	48.65%	47.84%	45.34%	50.49%	40.61%	46.45%	50.87%
الكويت	59.01%	54.47%	58.78%	53.01%	51.7%	54.89%	44.8%	51.73%	57.7%
الإمارات العربية المتحدة	36.21%	40.65%	48.03%	49.81%	50.56%	57.2%	43.05%	46.75%	52.99%
عُمان	25.13%	29.12%	34.26%	47.36%	33.48%	36.83%	26.4%	30.92%	38.37%

المصدر: تقرير الإحصاءات الاقتصادية السنوية-مؤسسة الخليج للاستثمار، الطبعة 11، 2012. النشرة الاقتصادية الشهرية-سبتمبر/أيلول 2012.

وتبين بيانات الجدول نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من 2003 الى2011. وتبين أيضا الدور الكبير للنفط في توليد الثروة الخليجية؛ ودون استثناء ارتفعت مساهمة قطاع النفط والغاز في كافة دول المجلس خلال نفس الفترة.وتختلف نسبة المساهمة من دولة إلى أخرى،ونلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة في كل من السعودية والكويت ب: 61,9%،57,7% على الترتيب مما يدل على الاعتماد المفرط على النفط ، ونفس الشيء بالنسبة لكل من الإمارات وقطر ب: 52,99%،50,87%،على الترتيب وهو اعتماد كبير ولكن بنسبة أقل والدولتين السابقتين، ونظرا لمحدودية الثروة النفطية في كل من عمان والبحرين فان نسب المساهمة النفطية في الناتج فكانت على الترتيب التالي : 38,37%. 29,24%.

إن الدول الخليجية وكغيرها من الدول النفطية اتبعت مسارين في إدارة عوائدها النفطية وهما [1]:

- المسار الأول: يتمثل في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها ،وتختلف الدول النفطية في الجزء المخصص للتنمية المحلية وهذا باختلاف ظروفها.

- المسار الثاني: ويتمثل في الجزء المدخر من الإيرادات النفطية الآنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي وهذا اعتبارا منها بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل.ويتم الإستثمار الخارجي من خلال

[1]- ماجد عبد الله المنيف **"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"** ملتقى الطاقة العربي، بيروت، سبتمبر2009، ص10.

إنشاء عدة صناديق وبمسميات وقواعد مختلفة مثل صندوق الأجيال القادمة في الكويت أو صندوق الاحتياط الحكومي في عمان وقطر وهيئة أبو ظبي للإستثمار.

المطلب الثالث:الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

لقد وُظِفَتْ معظم الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الخليجي في الدول الغربية و في قنوات وأحجام مختلفة، وتتوزع عبر مناطق متعددة من العالم.

أولا:حجم الاستثمارات الخارجية الخليجية:

لقد اتجهت نسبة كبيرة من الفوائض المالية الخليجية إلى الخارج، وساهمت هذه الفوائض النفطية في زيادة الانكشاف والتبعية للخارج، من خلال إدماج اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اقتصاديات الدول الرأسمالية سواء كان ذلك بمؤسساتها البنكية أو شركاتها المتعددة الجنسية ،وأصبحت دول المجلس لا تسيطر على فوائضها المالية إلا شكليا، وهذا نتيجة عدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية والقدرة الصناعية [1]. وفيما يلي نعرض صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون:

جدول رقم(4-4) صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى2007(بمليارات الدولارات).

البلد	العربية السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	المجموع
المبلغ	540	850	280	85	15	25	1795

Source:Instute of international finance,summary appraisal,gulf Cooperation Council Cuntries ,21 december 2007,pp.8-9.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه من الصعب تحديد حجم وطريقة الأنفاق الخارجي للبلدان العربية النفطية لقلة البيانات المتوفرة عن قنوات استثمار الفوائض النفطية في الخارج ، وأن النزر اليسير المتسرب منه حسب ما جاء في قول تيري لين كارل هو جدير بالتأمل لقد ترتب عن زيادة أسعار النفط الخام في السنوات الأخيرة إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان كما تراكمت فوائضها المالية ويمكن أن يتجاوز حجم الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي (800) مليار دولار لعام 2008 [2].

وإزاء هذا الانتعاش الاقتصادي التي تشهده تلك البلدان خلال هذه السنوات أصبح الهدف المعلن لديها هو ضرورة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط وبدأت هذه الدول بالفعل في البحث عن مصادر جديدة للثروة يمكن أن تكون بديلاً عن النفط.

[1]-هبة نصار**"العوائد النفطية والمديونية العربية"**مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد رقم 19، بدون تاريخ النشر، ص ص 123- 124.

[2]- تيري لين كارل**"مخاطر الدولة النفطية – تأملات في مفارقة الوفرة، النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"**ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية، ط 1 بغداد،اربيل ،بيروت، معهد، الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 132.

وربما تكون الكويت سباقة في هذا المضمار عندما بدأت بإنشاء إدارات وشركات للاستثمار في الخارج وتبعتها دول الخليج الأخرى وبذلك أصبح الإستثمار المالي الخارجي أهم مصدر إيرادي من غير القطاع النفطي، وقد أصبحت الإستثمارات أو ما يطلق عليها الصناديق السيادية من أهم مصادر التمويل الاستثماري في العالم ويتجاوز حجم هذه الصناديق (1000) مليار دولار[1].

وفي هذا السياق نشير إلي دراسة مصرفية لبنك الإمارات الصناعي نشرت مؤخرا، تشير إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية بالمصارف الغربية) الأمريكية والأوروبية (وخاصة السويسرية تصل إلي تريليون دولار، منها نحو 800 مليار دولار تعود ملكيتها إلي رجال الأعمال والقطاع الخاص فحسب، في حين أن الاستثمارات الأجنبية في منطقة الخليج لا تتجاوز 15مليار دولار معظمها بالطبع في القطاع النفطي.[2]

ثانيا:توزيع الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

حيث تتوزع استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية بين السندات الحكومية و أسواق المال العالمية وفي الاستثمارات العقارية وغير ذلك من القنوات،وتختلف نسب كل منها على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة والتي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات أو من إنشاء الصندوق الذي تديره،فجزء هام من صناديق الثروة أو الصناديق الادخارية كصندوق الأجيال في الكويت أو هيئة أبو ظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار القطرية يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى كالاستثمار في أسواق المال العالمية.

وتكون استثمارات صناديق استقرار العائدات قصيرة الأجل أو متوسطة وتتجه إلى الاستثمار في أدوات ذات درجة مخاطر وعوائد أقل كالسندات الحكومية (مثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تعتبر كآلية لاستقرار العائدات)،وتشكل الأصول المقومة بالدولار نسبة عالية من استثمارات دول المجلس وتتفاوت تقديراتها بين الدول بين 80 %لمؤسسة النقد العربي السعودي و40% لهيئة الاستثمار الكويتية كما هو موضح في الجدول رقم(4-5)،حيث نلاحظ أن الاستثمارات المباشرة للصناديق السيادية تعتبر ضئيلة إذ تقدرها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) بحوالي 39 بليون دولار فقط، منها الثلث في الدول الصناعية وحوالي 73 % في قطاع الخدمات[3].

ونحاول عرض تقدير الاستثمارات الخارجية لدول المجلس في الجدول التالي:

---

[1]- حازم البيلاوي **"الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي"** 2012/11/12 متوفر على الرابط www.AljEERAN-NET .

[2]- محمد خالد المهايني"**أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها"** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام2008 الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية تحت رعاية رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، القاهرة 6 -7 ابريل 2008، ص 7.

[3]- ماجد عبد الله المنيف "**صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**" ملتقى الطاقة العربي بيروت، سبتمبر 2009، ص19.

جدول رقم (4-5) تقدير أوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية بنهاية 2007

%	سندات	أسهم	أخرى
هيئة الاستثمار الكويتية	25	60	15
هيئة أبو ظبي للاستثمار	(16-12)	(55-67)	(10-5)
هيئة الاستثمار القطرية	20	60	20
صندوق الاحتياطي العام لعمان	30	20	50
مؤسسة النقد العربي السعودي	80	10	10

الأصول	%
أصول مقومة بالدولار	53
سندات	47
أسهم	37
عقارات	3
أخرى	13
أصول بعملات أخرى	47
سندات	26
أسهم	51
عقارات	8
أخرى	15

Source:Setser,b.and Ziemba.r.understanding the new financial superpower:the official foreign assets,roubini Global Economic (RGE) management of GCC Washington D.C .2007.

وحسب المعهد الدولي للمالية فالتوزيع الجغرافي لأصول بلدان مجلس التعاون الخليجي الخارجية كما يلي:

-52.6 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 18.9 % في أوروبا، 11.3 % في البلدان العربية، -11.3 % في آسيا،1.9 % في مناطق أخرى [1].

[1] -إبراهيم شريف السيد وآخرون **"الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية :حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية "**مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2009، ص75.

المبحث الثالث: الأموال النفطية وتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي:

على الرغم من اتخاذ الأموال الخليجية الاستثمار في الدول الرأسمالية سبيلا،فقد ساهمت وبشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الخليجية و في دعم التكامل الاقتصادي الخليجي،والشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو بداية عودة الاستثمارات الخارجية إلى الوطن الأم وتحقيق عدة مكاسب.

المطلب الأول: عودة الاستثمارات الخارجية الخليجية:

يبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعادت نظرها واهتمامها بالأصول الخارجية خاصة بعد أحداث الحادي عشر والأزمة العالمية الأخيرة وبعد الخسائر التي منيت بها،ويبين الجدول التالي تقديرات خسائر بعض صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية 2008 م كالأتي:

جدول رقم (4-6) تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية 2008 (بليون دولار)

الصناديق	تقدير الأصول ديسمبر 2007	تقدير الأصول ديسمبر 2008	الإضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر%
صندوق أبو ظبي للاستثمار	453	328	59	183	40
هيئة الاستثمار الكويتية	262	228	57	94	36
هيئة الاستثمار القطرية	65	58	28	27	41
أصول مدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي	385	501	162	46	12
إجمالي دول مجلس التعاون	1282	1200	273	350	27
للمقارنة:الاستثمارات الخارجية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	371	325	64	11	30

Source : Setser ,b.and Ziemba.r.GCC Sovereign Funds:Reverse of fortune ,Center for Geoeconomic Studies ,Council on Foreign Relations,Washington D.C.2009.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ [1] :

إن هذا الأداء للصناديق السيادية من جانب ومن جانب آخر انخفاض أسعار النفط (مرتبطة بأسعار النفط) وتوقع استمرارها عند مستويات أقل من متوسطها وتأثر اقتصاديات الأسواق المالية في الدول النفطية

[1]-ماجد عبد الله المنيف **"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"** ،مرجع سبق ذكره،ص23.

بالأزمة المالية من عدة نواح فان ذلك سيحد من نموها وقد يقلص من أحجامها، وربما سيؤدي انتقال الاهتمام بهذه الصناديق من قبل الدول الغربية إلى الدول المحلية وبالضبط في الدول النفطية نفسها، حيث كان وضع نشاط تلك الصناديق عموما غائبا أو مغيبا عن الرأي العام في العديد من تلك الدول .

ففي دراسة أجراها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية توصلت إلى أن:«المناخ الحالي أصبح أكثر ملاءمة وإلحاحا أمام عودة الاستثمارات الخليجية المهاجرة من الخارج إلى أوطانها الأصلية».

واعتبرت الدراسة أن توطين تلك الاستثمارات التي تتراوح بين 1,4 و2,8 تريليون دولار في المنطقة الخليجية يعد أكثر أمنا وربحية، لاسيما في ظل تعرضها لمخاطر التجميد أو المصادرة في الخارج بحجة تجفيف المنابع المالية لشبكات الإرهاب الدولي فضلا عن احتمال احتجازها بدعوى دفع تعويضات.

كما حَثَّتْ الدراسة على التحرك بجدية لاغتنام الوقت الراهن، معتبرة أن الأمر يتطلب وجود خريطة إستثمارية خليجية موحدة توضح أهم الفرص الاستثمارية.

ودَعَتْ إلى الإسراع بعمليات الخصخصة وتشجيع الاندماج بين المشروعات الاقتصادية العربية فضلا عن تعزيز إجراءات المعلومات والشفافية وغيرها من وسائل تعزيز ثقة المستثمرين في المناخ العام بالمنطقة.

وقد نَوَهَتْ بأهمية توظيف الاستثمارات الخليجية في تنويع وتوسيع القاعدة الانتخابية الخليجية، خاصة و أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تجتذب أكثر من 40 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يشكل أقل من 0,6 % من مجموع التدفقات الاستثمارية العالمية ويقل عما تجتذبه دولة مثل الصين في عام واحد.

وأشارت الدراسة إلى أن الدول الخليجية ركزت خلال السنوات الماضية على الالتزام بسياسة التحرر الاقتصادي والعمل على تهيئة المناخ الملائم أمام جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية.

وذكرت أن هذا يأتي في إطار التوجهات الجادة للدول الخليجية نحو تنشيط القطاع الخاص وإعطائه دورا أكبر في إدارة النشاط الاقتصادي والاستفادة من عمليات نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية والفنية لدى الشركات الأجنبية وتبني استراتيجيات محددة للخصخصة[1].

[1]-الواقعي **''عودة الاستثمارات الخليجية المهاجرة من الخارج إلى أوطانها الأصلية''** يوم 2013/06/20 متوفر على الرابط http://www.tdwl.net/vb/member.

وفي دراسة أخرى أعدتها شركة إنفيسكو الشرق الأوسط لإدارة الأصول ،والتي اعتمدت على آراء وتوجهات 123 مستثمراً ومدير أصول استثمارية في المنطقة منذ بداية العام 2012، وتؤكد إنفيسكو أن تدفق رأس المال يعتبر سياقاً هاماً لتحليل أفضليات المستثمرين من مؤسسات وأفراد، وله انعكاسات على قطاع إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، واستكشاف العلاقة بين الأصول الشخصية والمؤسسية في فئة مكاتب استثمار الثروات العائلية وفي سوق استثمارات الأفراد، وتحليل أثر الفروقات في أسعار الفائدة على الانحياز للسوق الوطنية لدى مجموعات متنوعة محلية ووافدة.

وكشفت الدراسة عن أن صناديق الاستثمار السيادية الخليجية، التي تقدر أصولها بحوالي 1.85 تريليون دولار، قلصت استثماراتها العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التطوير المحلية والاستثمار في التعليم والصحة والبنى التحتية ورفع الرواتب وتوفير المزيد من فرص العمل بهدف تحسين مستوى المعيشة.

وقال رئيس شركة إنفيسكو الشرق الأوسط نيك تولشارد:أن دول الشرق الأوسط صاحبة الفوائض السيادية النفطية أخذت تبتعد بعائداتها وأصول صناديق ثرواتها السيادية عن الأدوات الاستثمارية الدولية وتعيدها إلى اقتصاداتها المحلية،و تمويل زيادات الرواتب التضخمية، بينما تركز السعودية وسلطنة عُمان على تعزيز تمويل خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

وتسعى قطر لبناء المنشآت الرياضية اللازمة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم. كما تشهد أبو ظبي مشاريع كبرى في إطار سعيها للتحول إلى مركز مالي عالمي رئيسي.

وأضاف تولتشارد: تقدمت حكومات الدول الغربية، بما فيها المملكة المتحدة، بطلبات تمويل من دول الشرق الأوسط لمساعدة اقتصاداتها على الانتعاش، إلا أن العديد من تلك الحكومات تخوض معركة خاسرة. إذ أنه نظراً لتضاؤل الأموال المتاحة للاستثمار دولياً تبدو احتمالات عدم تلبية تلك الطلبات كبيرة.

ويبدو هناك تحول واضح باتجاه دول المنطقة من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات، وارتفعت نسبة الاستثمار في الأصول الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي من 33 % إلى 56% ، حيث ارتفع الاستثمار في السندات المحلية من 6 % من قيمة أصول صناديق الثروات السيادية القابلة للاستثمار إلى 14 %. كما استحوذت العقارات والبنى التحتية على حصة كبيرة من الأصول القابلة للاستثمار لتلك الصناديق، وبنسبة 13 % و 14 % على التوالي. وقال تولتشارد: تتلخص مجريات الأمور هذا العام في أنه لم يعد من المسلّمات أن توجه الحكومات التي تتمتع بفوائد سيادية كبيرة فائض عائداتها النفطية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية وتضخ النقود في اقتصادات مختلف دول العالم[1].

[1]-وائل اللبابيدي **''الاستقرار المحرك الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال إلى الدولة''**يوم 22 ماي 2012 متوفر على الرابط http://www.albayan.ae/economy

المطلب الثاني:تحقيق المواطنة الخليجية و تنويع الاقتصاد الخليجي:

لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق الكثير من الانجازات خاصة العمل الاقتصادي المشترك وهذا من خلال تحقيق المواطنة الخليجية وتنويع الاقتصاد الخليجي.

أولا:مكاسب المواطنة الخليجية [1] **:**

لقد أدركت دول مجلس التعاون منذ بداية تكوينه ،أهمية المواطنة الاقتصادية التي تنطلق من مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية،بل جعلته الركيزة الأساسية والعمود الفقري لأي عمل اقتصادي مشترك،ومن النتائج التي حققتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال تطبيق المواطنة الاقتصادية نذكر:

1)- عدد فروع البنوك الخليجية العاملة في دول المجلس:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد المصارف الخليجية التي فتحت فروع لها في دول أخرى من دول المجلس، وذلك في إطار تحرير هذا النشاط بين دول المجلس .ومن خلال البيانات المتاحة في هذا المجال يلاحظ أن هناك بعض الدول الأعضاء التي ما زالت البنوك لديها لم تستفد من الفرصة المتاحة لها بفتح فروع في دول المجلس الأخرى، ولم تستضيف أيضًا فروع لبنوك من دول المجلس الأخرى، في حين أن عدد الفروع التي فتحتها كل دولة من الدول الأعضاء ما زال محدودًا، لا تزيد في أحسن الحالات عن سبعة فروع فقط (الإمارات) [2]،كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(4-7) توزيع البنوك الخليجية التي فتحت فروع لها بدول المجلس الأخرى

البيان	إماراتي	بحريني	سعودي	عماني	قطري	كويتي	المجموع
الإمارات		1	1	1	1	2	6
البحرين	2		0	1	0	2	5
السعودية	1	2		1	0	1	5
عمان	1	0	0		1	0	2
قطر	1	0	0	0		0	1
الكويت	2	1	0	0	2		5
المجموع	7	4	1	3	4	5	24

المصدر: الموقع الالكتروني لمجلس التعاون الخليجي: http://www.gcc-sg.org

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة،المسيرة والانجاز،الطبعة السادسة 2012،ص 72.متوفر على الرابطhttp://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

[2]- مجلس الغرف السعودية، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية" **القطاع الخاص الوطني وتطبيق المواطنة الاقتصادية الكاملة للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي"** 18ديسمبر 2011 م ص9، متوفر على الرابط .http://www.csc.org.sa

ويبين هذا الشكل تباين عدد البنوك من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى:

- تفاوت درجة الانفتاح الفعلية للقطاع المالي والمصرفي بين دول المجلس.
- تفاوت الإجراءات والنظم الوطنية التي تطبقها كل دولة على موردي الخدمات المالية والمصرفية من غير المواطنين.
- تحتاج الدول الأعضاء إلى وضع قواعد موحدة للشروط والإجراءات التي تطبقها في مجال إنشاء البنوك، لتحقيق المواطنة الكاملة في مجال الخدمات المصرفية.

2)-عدد الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول المجلس: أقرّ المجلس الأعلى في دورته التاسعة(المنامة ، ديسمبر 1988 م)القواعد الموحدة لتملك مواطني دول المجلس لأسهم الشركات المساهمة بالدول الأعضاء ونقل ملكيتها، كما قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة(المنامة ، ديسمبر) 1994 الموافقة على القواعد(المعدلة) لتملك وتداول مواطني دول المجلس لأسهم الشركات المساهمة والتي تنص المادة الثانية منها على أنه" يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بتأسيس الشركات المساهمة الجديدة والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب فيها وتملك وتداول أسهم الشركات المساهمة القائمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون بممارستها استناداً إلى قرارات المجلس الأعلى وأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، كما يسمح لهم بتملك وتداول أسهم الشركات المشتركة وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة . ويجوز للدولة التي تؤسس فيها الشركة اشتراط تملك مواطنيها لنسبة لا تزيد عن % 51 من أسهم هذه الشركات[1]،وكانت على الشكل التالي:

شكل رقم(4-3)عدد الشركات المساهمة والشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس

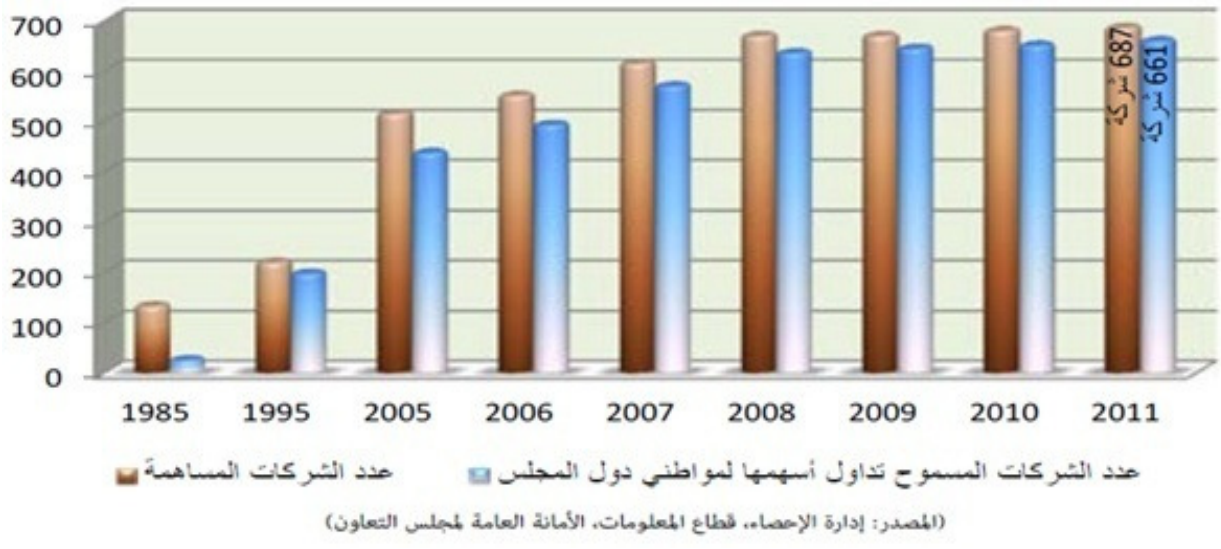

(المصدر: إدارة الإحصاء، قطاع المعلومات، الأمانة العامة لمجلس التعاون)

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة،المسيرة والانجاز،الطبعة السابعة 2013،ص 168-169.متوفر على الرابط http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

أما رؤوس أموال هذه الشركات فكانت كالأتي:

شكل رقم(4-4)رؤوس أموال الشركات المساهمة والشركات المسموح تداول أسهما لمواطني دول المجلس

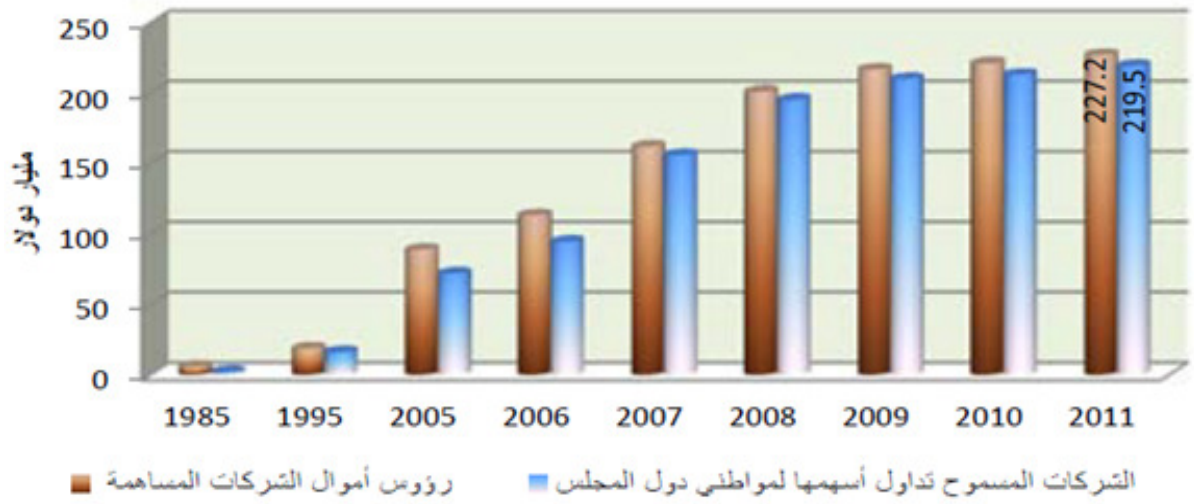

المصدر: إدارة الإحصاء، قطاع المعلومات، الأمانة العامة لمجلس التعاون

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ :

تزايد عدد الشركات المساهمة والشركات المسموح تدول أسهمها لمواطني دول المجلس باستمرار، وبلغ عدد شركات المساهمة لعام 2011م 687 شركة في حين بلغ عدد شركات المسموح تدول أسهمها لمواطني دول المجلس ولنفس السنة 661 شركة.

ارتفاع مستمر لرؤوس أموال شركات المساهمة لعام 2011م إلى 227.2 مليار دولار،ولنفس العام كانت رؤوس أموال شركات المسموح تدول أسهمها لمواطني دول المجلس 219.5 مليار دولار.

وهذا الانجاز يمثل خطوة كبيرة في مجال تشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وتنقل الأشخاص بين دول المجلس، ويشجع على إعادة توطين رؤوس الأموال الخليجية المهاجرة، كما يمهد بشكل جيد لربط وتوحيد أسواق الأسهم بين دول المجلس، لتصبح سوق مالية إقليمية ضخمة.

3)- عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء:

حيث ارتفع عدد مواطني دول المجلس المتملكين لعقارات بدول المجلس الأخرى بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وذلك كنتيجة للتسهيلات التي قدمتها الحكومات في هذا المجال، وبسبب ارتفاع السيولة، والإقبال على الاستثمار في القطاع العقاري في دول المجلس.

وبقراءة متأنية في البيانات المتوفرة في هذا المجال يلاحظ أن عدد مواطني دول المجلس المتملكين لعقارات في دول أخرى من الأعضاء في تزايد مستمر، وهذا الرقم ارتفع خلال الأعوام 2010 م 2011م.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-8)وضع تملك مواطني دول المجلس للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى حتى عام 2010

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إماراتي		586	123	8404	168	103	9384
بحريني	3603		431	2325	176	105	6640
سعودي	7250	3811		162	129	3086	14438
عماني	2321	155	35		53	25	2589
قطري	4227	734	243	759		42	6005
كويتي	16628	6303	6222	9502	93		38748
المجموع	34029	11589	7054	21152	619	3361	77804

المصدر: الموقع الالكتروني لمجلس التعاون الخليجي: http://www.gcc-sg.org

وتُوَضِحُ بيانات وواقع تملك الخليجيين للعقارات في دول المجلس عدة نقاط جوهرية أهمها ما يلي:

1-نمو متزايد لتملك العقارات من الخليجيين في دول المجلس تفاوت في سرعة النمو من دولة إلى أخرى.

2-أن هذا الوضع يمكن أن تفسره عدة عوامل منها ما يلي:

- تفاوت جاذبية مناخ الاستثمار بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.
- تفاوت مستويات الدخول والقوة الشرائية للعملة الوطنية من دولة إلى أخرى.
- تفاوت نمو عدد التراخيص الممنوحة من قبل الدول الأعضاء لمواطني المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية.

3- لوحظ تزايد تملك الخليجيين للعقارات في دول المجلس المجاورة لدولتهم وفي المدن الحدودية، مثل تملك الكويتيين للعقارات في منطقة الخفجي وحفر الباطن السعودية، وتملك الإماراتيين والبحرينيين والقطريين للعقارات في منطقة الدمام السعودية، وهكذا في بقية دول المجلس، وهذا لعوامل أهمها:

- وجود زيجات عابرة للحدود بين دول المجلس متركزة في المدن الحدودية.
- وجود مواطنين من المدن الحدودية يعبرون الحدود ليعملون في المدن الحدودية للدولة المجاورة.
- تملك موظفي الجمارك ورجال القوات المسلحة والأمن للعقارات في المدن القريبة لمناطق عملهم حتى لو كانت في دولة عضو أخرى.
- إقبال رجال الأعمال في دول المجلس على شراء العقارات في المناطق الحدودية لدولة عضو لاستخدامها كمخازن تابعة لشركاتهم في دولة أخرى، ومثال لذلك المخازن الموجودة في منطقة الخفجي لشركات كويتية[1].

[1]- مجلس الغرف السعودية، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

4)-عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بالدول الأعضاء الأخرى:

صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة الرابعة عشرة(الرياض، ديسمبر 1993) بمساواة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص بمواطني الدولة مقر العمل، وفق" الضوابط التنفيذية "التي أقرها المجلس الأعلى في نفس الدورة .وأكد قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين(الدوحة، ديسمبر 2002) على تطبيق "المساواة التامة في المعاملة" بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، و "إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك"، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003[1].

شكل رقم(4-5)عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي بالدول الأعضاء الأخرى

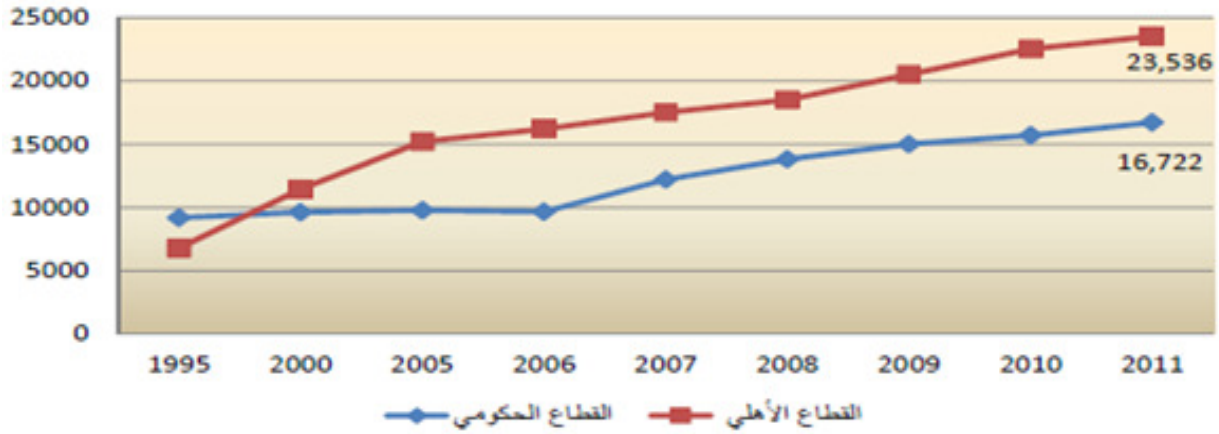

المصدر: إدارة الإحصاء، قطاع المعلومات، الأمانة العامة لمجلس التعاون

وتظهر بيانات الشكل السابق زيادة مضطردة في عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين خاصة في القطاع الأهلي (الخاص) بالدول الأعضاء الأخرى ، حيث ارتفع العدد من حوالي 12 ألف موظف في العام 2002إلى حوالي 24 إلف موظف في العام 2011 م.

ونفس الشيء ارتفاع عدد العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الذي ارتفع من حوالي 10 آلاف موظف في عام 2000 إلى حوالي 17 ألف موظف عام 2010م.

ثانيا: تنويع الاقتصاد الخليجي:

و في المقابل عند الحديث عن الوجه الآخر لمؤشر مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أي مساحة القطاعات غير النفطية في توليد الثروة، ودون شك أن دول مجلس التعاون الخليجي تبذل جهودًا كبيرة على هذا الصعيد؛ حيث تنوعت تجارب تنويع مصادر الدخل بين دولة وأخرى[2].

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة،المسيرة والانجاز،الطبعة السابعة 2013،ص 158.متوفر على الرابط http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

[2]- حسن العالي ،نفس المرجع ، ص5.

ولتسريع النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وإعطائها ديناميكية من خلال الرفع من كفاءتها و تنافسيتها ،أعطت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية بالغة لسياسة تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال سياساتها الاقتصادية ،ما أدى إلى أحداث تغييرات هيكلية متباينة بين دول مجلس التعاون الخليجي [1].

والشكل التالي يوضح نمو القطاع غير النفطي:

شكل رقم (4-6)مجلس التعاون الخليجي:متوسط النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي 1999-2009

(%معدل سنويا)

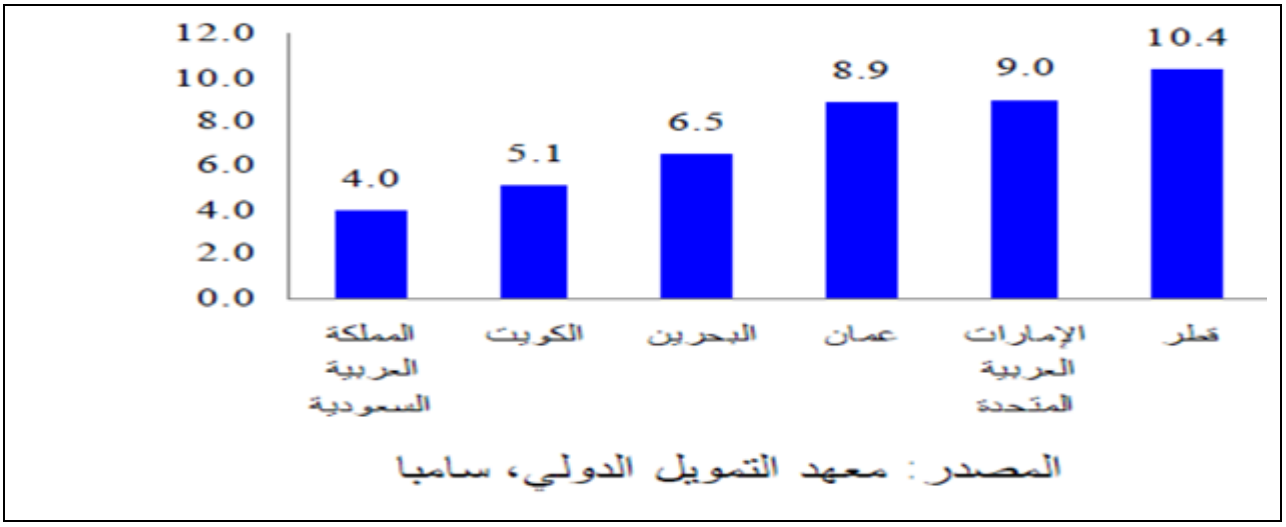

و حَرِصَتْ دول المجلس على دراسة الآليات الفاعلة والخيارات الإستراتيجية ،التي يتسنى من خلالها تنويع موارد الدخل ،وتطوير قاعدة إنتاجية متينة،ومن ضمن الأدوات والخيارات الإستراتيجية التي اعتمدتها دول المجلس وأولتها رعاية كبيرة هي خيار التصنيع .ففي هذا السياق، تبنت دول المجلس العديد من الخطط والبرامج التنموية لقطاع الصناعات، التي مكنتها من إقامة صناعات متطورة في فترة زمنية قياسية.وقد جاءت هذه الخطط والبرامج الصناعية لتؤكد على أهمية دور القطاع الخاص بدول المجلس في تحقيق التنمية الصناعية المنشودة ،ومنح الحوافز والمساعدات المشجعة لقيام الصناعات الوطنية وزيادة قدرتها على منافسة مثيلاتها الأجنبية.فمنذ تأسيس مجلس التعاون، حظي التعاون الصناعي باهتمام أصحاب القرار في دول المجلس، ولقد تم التأكيد على أهمية التعاون ودوره في تحقيق التكامل والاندماج في الوثائق المُؤَسسة لمجلس التعاون.

ورغم كافة التحولات والتطورات التي شهدتها المنطقة ظل القطاع الصناعي يلقى اهتماما متزايدا من قبل دول المجلس في إطار العمل الاقتصادي المشترك،ووضعت الدول الخطط والبرامج والدراسات الإستراتيجية للصناعات الخليجية،التي رسمت الإطار العام الذي تدور في فلكه البرامج والمشاريع الصناعية ،مثل

[1]-عباس بلفاطمي**"هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟"**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 10لسنة2011، ص54.

إستراتيجية التنمية بعيد ة المدى لدول مجلس التعاون (2000-2025)، والإستراتيجية الصناعية لدول المجلس.

والمتأمل اليوم في قطاع صناعة الألمنيوم،يدرك بسهولة حجم القفزة النوعية والكمية التي سجلها هذا القطاع في دول المجلس،فبعد أن كانت جميع دول المنطقة من أكبر الموردين لمادة الألمنيوم،أصبحت دول المجلس من أنشط وأكبر المصانع المنتجة لهذه المادة التي تلقى إقبالا متزايدا وطلبا متناميا داخليا وخارجيا. كذلك أصبحت صناعة المواد البتر وكيماوية لدول المجلس من أهم الصناعات التحويلية،وتحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في الناتج الصناعي في دول المجلس،حيث تتراوح نسبتها بين 50 % إلى 75 % من إجمالي الناتج الصناعي، وهذا النوع من الصناعة يحتاج باستمرار إلى تكنولوجيا متطورة وبنية أساسية كبيرة وتكاليف استثمارية ضخمة ،رغم ذلك فقد أولت دول المجلس اهتماما كبيرا بهذه الصناعة،خاصة بعد الزيادات التي وصلت إليها أسعار النفط والغاز الطبيعي ففي سياق جهود تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية ،وتعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها اقتصاديات دول المجلس في هذا المجال الحيوي .حيث تساهم هذه الصناعات في إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الوسيطة والنهائية من مواد البلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي والمنظفات الصناعية وغيرها.

وتشير تقارير إلى أن استثمارات دول المجلس في الصناعات التحويلية بلغت نحو 113 مليار دولار مع نهاية عام 2011م ،ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجمها إلى نحو 250 مليار دولار بحلول عام 2015م، ويوجد حاليا نحو 1006 منشأة صناعية تعمل في هذا القطاع المهم[1].

والشكل البياني التالي يوضح مدى اهتمام دول المجلس بتنويع القاعدة الإنتاجية :

شكل رقم (4-7) دول مجلس التعاون الخليجي :خط مشاريع قيمته 2.8 تريليون دولار

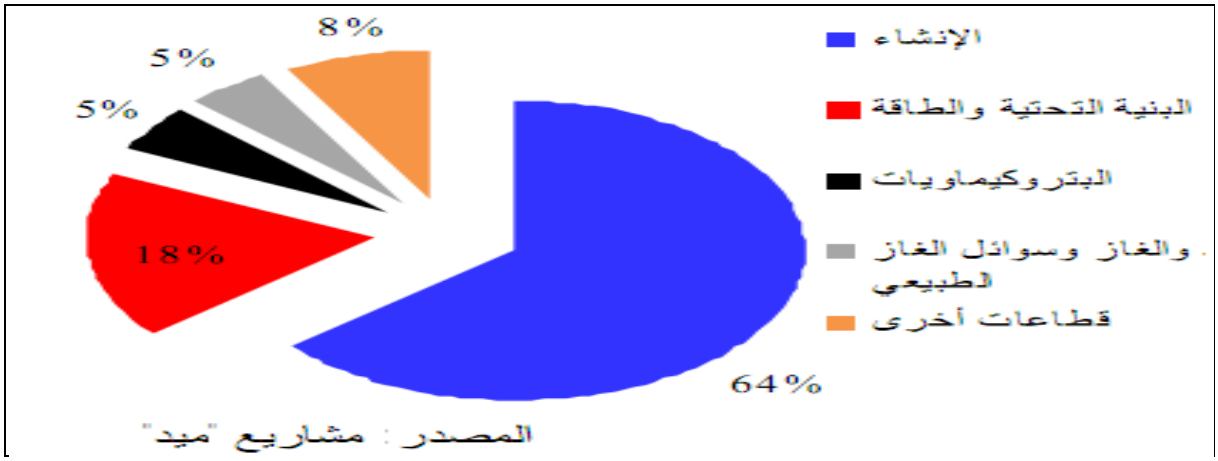

[1]- وليد الهزاع**"القمة الثالثة والثلاثون لقادة دول المجلس في مملكة البحرين...ومواصلة خطى مسيرة التكامل الاقتصادي"**مجلة المسيرة، العدد 58، يناير 2013، ص62 .

فمثلا ونظرا لارتفاع الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 406 مليار دولار في 2003 إلى 712مليار دولار في 2006، حيث لم يكن بوسع المنطقة الخليجية استيعاب هذا المستوى من السيولة فاتجهت دول مجلس التعاون إلى استحواذات ضخمة لشركات وحصص في شركات في الخارج وهي:

- أصبحت مثلا شركة "موانئ دبي" العالمية في شركة إدارة حاويات وموانئ عالمية بعد شرائها "بي اندو أو"البريطانية في صفقة بلغت قيمتها 9.6 مليارات دولار .
- كما قامت شركة "دبي انترناشونال كابيتال"(د ي اي سي) المملوكة لإدارة دبي12.3% من أسهم "المجموعة الأوروبية للصناعات الدفاعية والجوية".
- واستحوذت بورصة دبي على 9.19 بالمائة من رأس مال "ناسداك"وعلى 28 بالمائة من بورصة لندن.
- واشترت دولة قطر الغنية بالغاز 20بالمائة من بورصة لندن.
- اشترى عملاق الصناعات البتروكيمائية السعودي "سابك" شركة "ج ياي بلا ستكس"الأميركية بمبلغ قيمته 6.11 مليار دولار[1].

ومنه يبدو من خلال هذه الاستثمارات في الشركات الأجنبية وفي الأسواق المالية العالمية والقطاع العقاري أن دول مجلس التعاون الخليجي قد استفادت من دروس الماضي بعد ما بددوا عائدات الطفرتين في عامي 1973م و1979م.

وما يدل على نجاح برامج التنويع الاقتصادي والتنمية التي اضطلعت بها دول المجلس خلال العقدين الأخيرين صلابة اقتصادياتها أثناء الركود العالمي الحاد وانتكاس أسعار النفط.

وبالرغم من الإستمرار في الاعتماد بشدة على إيرادات النفط والغاز ،نتج نمو متزايد في القطاعات غير النفطية [2].

المطلب الثالث:نماذج المشاريع التكاملية الخليجية:

و حَرِصَتْ دول مجلس التعاون الخليجي على تشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة العملاقة التي لا تقف عند حدود الصناعات التقليدية والصناعات النفطية بل تعدتها إلى الاستثمار في قطاعات السياحة والتعليم والصحة وغيرها.وهذا من المؤمل أن تساهم المشاريع المشتركة الكبرى على غرار مشروع سكة حديد دول المجلس ،ومشروع الربط الكهربائي لدول المجلس ،ومشروع الربط المائي في تمهيده جادة طريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي القائم على هيكل إنتاجي تكاملي بين دول المجلس[3].

---

[1]- جريدة الاقتصاد العربي" **نتيجة ارتفاع عائدات النفط والاستثمارات دول مجلس التعاون ترسخ مكانتها في الاقتصاد العالمي**"العدد 12 الخميس 2007/11/15.

[2]- مجموعة السامبا المالية"**دول مجلس التعاون الخليجي :اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**"ابريل 2010، ص ص2-3. www.samba.com

[3]- وليد الهزاع، مرجع سبق ذكره، ص62 .

شكل رقم (4-8)عدد المشروعات المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

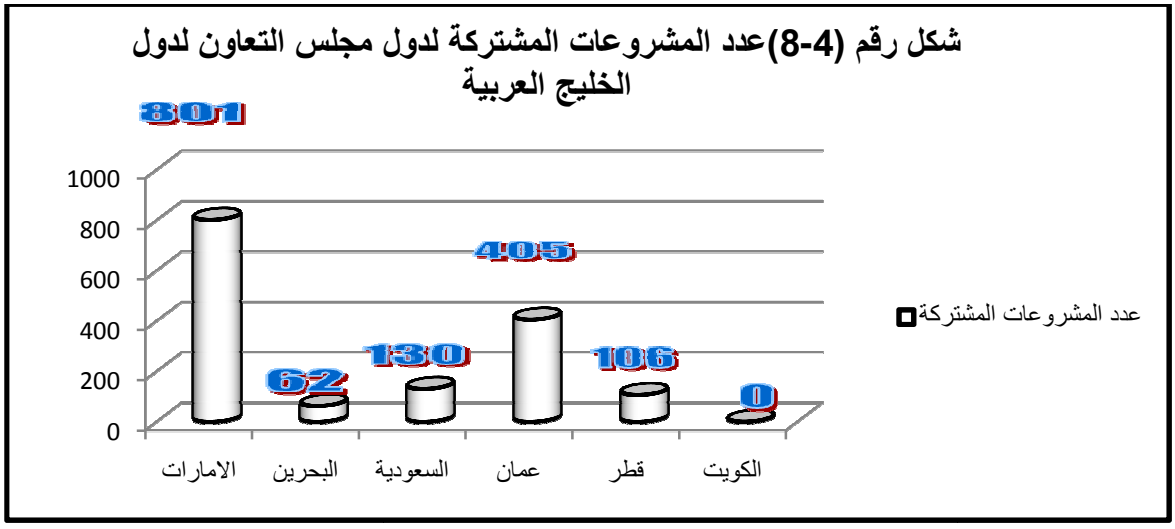

المصدر: مجلس الغرف السعودية، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية" القطاع الخاص الوطني وتطبيق المواطنة الاقتصادية الكاملة للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي"18ديسمبر 2011 م ص7.متوفر على الرابط http://www.csc.org.sa.

وتعتبر المشروعات المشتركة أحد الملامح الأساسية للتعاون الاقتصادي المجسد على أرض الواقع.وتزداد أهمية المشروعات المشتركة فيما بين دول مجلس التعاون باعتبارها الصيغة التي تمكن من إقامة وحدات إنتاجية كبيرة تستفيد من الوفورات الداخلية،الأمر الذي سيمكن من زيادة القدرة الاستيعابية سواء فيما يخص الموارد المالية أو البشرية أو المادية الأخر واستثمارها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية لتنفيذ برامج التنمية الطويلة الأمد،كما تمثل إطارا فاعلا لاستيعاب المشروعات التي تحولت ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وتظهر التقارير الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة أن عدد المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست قد ارتفع حتى1997م إلى 405 مشاريع عاملة بإجمالي رؤوس أموال بلغ حوالي 27 مليار دولار.

وتم تدشين المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة (مسقط1995)واحدا من أهم وابرز المشاريع المشتركة فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا وهو مشروع الربط الكهربائي،حيث وافق على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس التي توصلت إليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي،وفي دورته الثامنة عشرة بالكويت 1997م وجه بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ووافق على تملك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية ،وطالبت الكويت والسعودية وقطر والبحرين بدفع 35% من تكلفة المرحلة الأولى للمشروع وتامين النسب الباقية (65%) من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة [1].

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية،عشرون عاما من الانجازات ،الأمانة العامة،2002 متوفر على الرابط http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

أولا:مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

حيث تكونت الهيئة المستقلة لإدارة الربط الكهربائي –مقرها الدمام- من ممثلي دول المجلس الست،وهي تنبثق عن لجنة التعاون الكهربائي والمائي التابعة للمجلس، ويتكون مشروع الربط الكهربائي من مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتعلق بالربط بين قطر والسعودية والكويت والبحرين ومن المقرر الانتهاء منها خلال ثلاث سنوات.

المرحلة الثانية: فستكون بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة حيث تقوم كل منها بالربط داخليا ثم الربط بين بعضها البعض وفي النهاية سوف يتم الربط بين الشبكتين.

وقدرت التكلفة المبدئية للمشروع بحوالي بليوني دولار ،حيث يساهم القطاع الخاص بتمويل جزء كبير منها يصل إلى 65% (وتؤكد هذه المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص ،على جدوى المشاريع المشتركة خصوصا الجدوى الاقتصادية والتجارية إلى جانب أن مشاركة الإستثمارات الخاصة في مشاريع إستراتيجية كبيرة ستفتح أسواق دول المنطقة أمام تدفق الاستثمارات التي تحتاجها).

وتتمثل المزايا المرجوة من هذا المشروع ما يلي:

1- تحقيق وفورات مالية على مستويين:

أ-الوفورات التي سيحققها إنتاج الكهرباء نتيجة تشغيل محطات توليد كبيرة عن طريق استخدام الغاز الذي يمكن أن يحقق وفرا في كلفة الإنتاج بما يصل إلى 30% مقارنة بتكلفة استخدام المشتقات النفطية .

ب-الوفورات التي ستنتج عن استغناء الدول المعنية عن إنشاء محطات توليد إضافية للاحتياط لديها عن طريق اللجوء إلى الإفادة من فائض الإنتاج لدى الدول الأخرى ،وتقدر قيمة الوفورات على هذا الصعيد بأكثر من 3.5 مليارات دولار وفقا لأكثر التوقعات تحفظا.

2- ينعكس المشروع ايجابيا على القطاع الخاص حيث سيساعد على انتعاش الصناعات ذات العلاقة ،مثل أبراج نقل الطاقة و الأسلاك الكهربائية ومعدات التحكم ،وهي مواد وأجهزة تصنيع داخل دول مجلس التعاون ،مما سيفتح أبواب عمل جديدة للمواطنين في هذه المصانع،مع تنشيط الشركات الوطنية العاملة في مجال التشغيل والصيانة.

وفي الأخير يمثل هذا المشروع أحد الأمثلة للمشروعات المشتركة لدول مجلس التعاون ،نجد أن جملة المزايا التي يحققها تشير بوضوح إلى أهمية تلك المشروعات وضرورة السعي إلى توسيع رقعتها بما يخلق قاعدة مادية عريضة لقيام وتطور الأشكال الأخرى للتعاون ،ومواجهة الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذا الهدف والتي يجب التصدي لها بجدية ومعالجتها من خلال تفعيل قرارات العمل لخليجي المشترك[1].

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية،عشرون عاما من الانجازات ،الأمانة العامة، 2002 متوفر على الرابط http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

ثانيا:مشروع قطاع الاتصالات :

وفي إطار توظيف مشروع السوق الخليجية المشتركة قامت شركة قطاع الاتصالات بتجربة أسواق الدول الخليجية الأخرى مستفيدة من تخفيف القيود التنظيمية وتشجيع السلطات دخول شركات أخرى كمشغل ثاني أو ثالث وبالأخص في مجال الهاتف النقال وكمثال على ذلك بداية أعمال شركة الاتصالات في السوق البحرينية في عام 2010م عبر شركة فيفا لتنافس كل من الشركتين بتلكو البحرينية وزين الكويتية وفازت الشركة السعودية بالرخصة الثالثة بتقديمها عرض مالي قدره 230مليون دولار ورغبتها في تطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات [1].

ثالثا:مشاريع تكامل الأسواق المال الخليجية:

ومما يدل على مساعي الدول الخليجية في تكامل أسواق المال القرار الصادر في قمة المنامة عام 1988م والذي يسمح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم في أسواق المال الخليجية ويكون ذلك بضوابط وقيود معين إلى غاية تطور هذا التعاون.

وفي الدورة الثالثة والعشرون وبالضبط في قمة الدوحة 2002م تم السماح لمواطني دول المجلس بتداول الأسهم وتأسيس الشركات أي أنه تم رفع كل القيود وعملت كل الدول الأعضاء في المجالس في عام 2005م على تطبيق هذا القرار.

وفي22ماي2010م انعقد اجتماع وزاري وفيه تم تشكيل لجنة وزارية دائمة لرؤساء مجالس و إدارات هيئات الأسواق المالية والتي تعنى بتوحيد الأنظمة والسياسات المتعلقة بأسواق المال الخليجية وذلك لتحقيق تكاملها وتفعيل السوق الخليجية المشتركة وتوطين الاقتصاد الخليجي .

وكمثال على ذلك تجربة الربط بين سوق مسقط وسوق أبو ظبي مما يوحي بوجود إرادة لتحقيق التكامل لكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح لوجود تحديات فنية وقانونية وإجرائية [2].

كما إن التعامل مع أسواق دول الخليج العربية كسوق واحدة سيساهم من دون شك في اتخاذ المؤسسات الاستثمارية الخليجية التي تبلغ استثماراتها عدة تريليونات من الدولار المنطقة مركزا رئيسيا لنشاطها نتيجة الفرص الاستثمارية الغنية القائمة فيها وفي ظل تذبذب المخاطر الاستثمارية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى أنه سيساهم في عودة الأموال والأرصدة والاستثمارات الخليجية العامة والخاصة في الخارج إلى المنطقة وإعادة توظيفها في مشروعات استثمارية وإنتاجية والتي تقدر بحوالي4.1 تريليون دولار،فيما الثروة الشخصية التي يملكها 175 ألف ثري خليجي لا تقل عن 718 مليار دولار وهو ما يقترب إلى حد كبير عن الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون، وهو ما يستدعي تقديم الحوافز الاستثمارية وتطوير الأنظمة

[1]- جاسم حسين**"مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والمواطنة الخليجية "**مجلة سوق المال العدد 46 عمان أكتوبر 2010، ص 28.

[2]- عبدالله النبهاني**" الإجراءات الفنية والقانونية لا تمثل عقبة نحو تحقيق تكامل أسواق المال الخليجية"** مجلة سوق المال العدد 46 عمان أكتوبر 2010، ص ص 7-9.

والتشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص وخصوصاً لجهة أن سياسة الإصلاح الاقتصادي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية العليا ومصلحة المواطن الخليجي[1].

رابعا:مشرع إنشاء سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

في قول الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف راشد الزياني أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي ،دائما تؤكد على أهمية الاستثمار في المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون ،لا سيما مشروع إنشاء شبكة سكك حديدية تربط بين دول المجلس بعضها البعض لما في ذلك من أثار ايجابية مباشرة على تيسير حركة التجارة المتبادلة بين دول المجلس ،وحرية التنقل لمواطنيها والمقيمين فيها ،بالإضافة إلى الاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد داعما أساسيا لاقتصادياتها.

إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تم استكمالها في عام 2009م وأشارت نتائجها إلى أن المشروع ذو جدوى اقتصادية وله فوائد ايجابية من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدول المجلس.

حيث بدأت دول مجلس التعاون مرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع ودراسة إنشاء هيئة خليجية مختصة للإشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل والتنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الشأن ،وتم تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون بتكثيف العمل لانجاز هذا المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوفرة عالميا،وتم تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع.

وقد أحرز المشروع تقدما ملموسا وقطع خطوات كبيرة على مسار تنفيذه،حيث اتفقت الدول الأعضاء ،بالتنسيق مع الأمانة العامة ،على خطة عمل وبرنامج زمني لاستكمال التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع خلال عام 2013 م ومن المتوقع أن تبدأ مراحل إنشاء المشروع خلال عام 2014م لاستكمال تنفيذه،وتشغيله خلال عام 2018م[2].

خامسا:مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

حيث جاءت موافقة لجنة التعاون الكهربائي والمائي (وزراء الكهرباء والماء)بدول مجلس التعاون ،خلال اجتماعهم الاستثنائي،الذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون 2012/6/12م،على تحديث دراسة مشروع الربط المائي بين دول المجلس والتي تم إعدادها في عام 2008م ،وكذلك الموافقة على إعداد إطار مرجعي لوضع إستراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى للمياه،ورفعها للمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) تمهيدا لاعتمادها من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمتهم بمملكة البحرين ديسمبر 2012م،كخطوة مهمة في مجال التعاون المشترك بين دول المجلس في قطاع المياه،وتعتبر هذه

[1]- جريدة الوسط مال و أعمال**"توطين الأموال الخليجية ... هدف أساسي للسوق المشتركة"** العدد 2082 الاثنين 19 مايو 2008، ص4.

[2]- خالد بن سالم الغساني**" الأمين العام لمجلس التعاون في حديث لجريدة(الأيام)البحرينية: نواجه تحديات مختلفة ... واستقرار إقليمنا أولوية "**مجلة المسيرة، المملكة العربية السعودية العدد 58 يناير 2013، ص ص45-46.

الموافقة بمثابة اللبنة التي تقوي الجسد الخليجي وتعينه على الصمود في وجه التحديات وخاصة ما يتعلق بتامين المياه لدول المجلس من خلال الربط المائي والأمن المائي اللذين تسعى دول المجلس في تحقيقها في المنظور القريب ،لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية وتوجه بعيد المدى لضمان توفر هذا المصدر الثمين لتطور المجتمع الخليجي وأبنائه لأجيال عديدة .

وقد اهتمت دول المجلس بقطاع المياه،واعتبرته ضمن القطاعات الحيوية الذي لا يمكن النهوض بدون دعمه وتطويره،بل وردفه بكافة الإمكانيات التي تحقق التنمية المستدامة ،كما يلقى قطاع المياه الدعم والاهتمام الكبيرين من قادة دول مجلس التعاون الخليجي،حيث جاء الاجتماع الاستثنائي لوزراء الكهرباء تلبية لما وجه به القادة في لقائهم التشاوري الرابع عشر المنعقد في مدينة الرياض في 14/مايو 2012م بضرورة الاهتمام بقطاع المياه[1].

[1]-أحمد الكعبي"**تقرير حول المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"مجلة المسيرة،المملكة العربية السعودية العدد 58،يناير 2013، ص50 .

خلاصة الفصل الرابع:

مما سبق يَتَضِحُ أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد من بين أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم وخاصة على المستوى العربي، وباعتبار أن التكامل الاقتصادي أحد أهم سمات الانسجام والتشابك الاقتصادي بين الدول وهذا لما يُحَقِقُهُ من أهداف خاصة الاقتصادية، فقد أعطت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها الخاص للتكامل الاقتصادي.

وتتوفر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إمكانيات اقتصادية هائلة جعلت منه تجربة ريادية عربية بل وعالمية أيضا، ونخص بالذكر الثروة النفطية التي تُعد أكبر احتياطي عالمي، حيث نتيجة الارتفاع غير المسبوق للأسعار العالمية للنفط تراكمت فوائض مالية لدى دول المجلس، فقد باتت محط أنظار الدول الغربية نظرا لدورها في حل العديد من المشاكل التمويلية، وبالتالي انتقل الجزء الأكبر منها في شكل استثمارات خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وقد انعكس الاهتمام البالغ للتكامل الاقتصادي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة الترابط الاقتصادي فيما بينها، وقد قامت تجربة المجلس ببداية فك ارتباط الاقتصاد الخليجي بالنفط، وذلك بعدما كانت تتجه جل أموالها إلى خارج البلاد، وقد حققت عدة انجازاتها كتنويع القاعدة الإنتاجية وكذا تفعيل التكامل الخليجي من خلال عدة مشاريع مشتركة.

ومنه يبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد مَرّتْ بسنوات عجاف وسنوات سمان آخذة العبرة من أخطاء الماضي، خاصة في إدارة وإنفاق فوائضها المالية الهائلة وأعلنت نيتها في تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط بشكل يضمن مصالح دول المجلس ومصالح الأجيال القادمة.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــــــــة:

شهد الوطن العربي خاصة الأقطار النفطية ومنذ إكتشاف النفط ،ظاهرة الفوائض المالية الناجمة أساسا عن تطور العوائد النفطية ،وهذه الأخيرة تتأثر بشكل رئيسي بأسعار النفط في الأسواق العالمية،فزيادة العوائد النفطية بشكل كبير ،نتج عنه تراكم فوائض مالية لدى الدول العربية.

و هذه الفوائض المالية العربية تعددت أوجه إنفاقها و مساراتها ،منها ما انفق في تهيئة البنية الأساسية أو التحتية و يعتبر يسير جدا،كما تم تقديم معونات لبعض الدول الإفريقية والإسلامية ، في حين استأثرت الدول الغربية بالجزء الأكبر ووجه إلى خارج البلاد العربية.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على سوء إدارة الفوائض المالية العربية بالمقارنة مع التجربة النرويجية والتي أعطت نموذجا ناجحا لذلك.

وبشأن الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج، فبالإضافة إلى تلك الناجمة عن العوائد النفطية ،هناك مصادر أخرى لا يمكن الفصل بينها وبين الناتجة عن النفط سواء كانت للإفراد أو العائلات أو الحكومات ،وتوزعت في مناطق عدة من العالم وفي مختلف القنوات ،ونظرا لتضارب البيانات والسرية تبقى الفوائض المالية في الخارج مجهولة الحجم.

إن إنسياب الأموال العربية إلى الخارج، صورة مغايرة تماما للنظرية الاقتصادية وهذا الانتقال العكسي للأموال العربية ناتج عن أسباب داخلية وخارجية، و نتج عن هذه الهجرة للأموال العربية العديد من الآثار والنتائج الاقتصادية خاصة.

وفي ظل أهمية التكتلات العالمية المختلفة ، والإندماجات التي تتزايد يوما بعد يوم ،استوقفتنا مسيرة التكامل العربي والمحاولات العديدة في إطار الجامعة وخارج إطارها،ورغم المعوقات والإخفاقات التي إعترضت طريقه إلا أنه حقق عدة نجاحات .

ويتوفر الوطن العربي على عدة مقومات جد هامة، فلو تم إستغلالها لأعطت دفعة قوية للاقتصاد العربي أو التكامل العربي،لكن نتيجة المناخ الإستثماري الغير مناسب في الوطن العربي، ورغم الأوضاع العربية المتردية وحاجة الدول العربية لم تستغل تلك الموارد خاصة الثروة المالية التي أخذت طريقها إلى الخارج رغم تعرضها لمخاطر عدة.

وتعتبر الأموال العربية إحدى أهم الخيارات أمام الدول العربية لتفعيل التكامل العربي ،فلو تم تهيئة وتحسين بيئاته الاقتصادية ،السياسية والتشريعية دون شك أن تلك الأموال المهاجرة ستعود إلى أوطانها ، وقد تكون كجانب تمويلي للتكامل العربي في مختلف المجالات.

- صحة الفرضيات :

- الفرضية الأولى:

الفوائض المالية العربية صورة مضللة وليست فوائض فعلية مقارنة بأوضاع المنطقة العربية.

وبالنظر والإطلاع على الواقع الحقيقي للوطن العربي ، دول مثقلة بالديون ،إستثمار بيني ضعيف،بطالة متفاقمة ،فقر مدقع،وفجوة غذائية، تظهر المغالطة المقصودة والتي نُسبت إليه ألا وهي ظاهرة الفوائض المالية العربية ،وهذا لسوء إدارتها، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية:

سوء المناخ الاستثماري و ضيق الطاقة الإستيعابية في الوطن العربي إحدى أهم الأسباب لهجرة الأموال العربية.

بعد الإلمام بالموضوع والوقوف على أسباب إنسياب الأموال العربية إلى الخارج،تبين انه من بين الأسباب الرئيسية لذلك،تواضع المناخ الإستثماري في الوطن العربي من ناحية ،وضيق الطاقة الاستيعابية من ناحية أخرى ،وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة:

ساهمت الفوائض المالية العربية في تحقيق عدة آثار تكاملية على المستوى العربي؛ كالعون الإنمائي العربي وتحويلات العاملين و الاستثمارات العربية المباشرة.

لا يخفى على أحد مدى مساهمة الفوائض المالية في تفعيل التكامل العربي ولو بجزء بسيط ،وتمثل ذلك في؛ تحويلات العاملين ،العون الإنمائي العربي، تدفقات الإستثمارات البينية من دول الفائض، وهي آثار تكاملية ،و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- الفرضية الرابعة:

تتوقف عودة رؤوس الأموال المهاجرة على تهيئة المنطقة العربية من خلال تحسين مختلف بيئاتها.

يمكن إسقاط حالة دول مجلس التعاون الخليجي، على الوطن العربي ككل من حيث عودة استثماراتها الخارجية نتيجة تحسن بيئاتها المختلفة ما يبرز مدى أهمية كل من البيئة الاقتصادية ،السياسية والتشريعية في توطين الأموال،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- نتائج الدراسة:

من خلال المادة البحثية التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى ما يلي:

1- ظاهرة الفوائض المالية العربية أساسا ناتجة عن تطور العوائد النفطية العربية وكانعكاس لارتفاع أسعار النفط،وهي لا تعبر عن نفس الفوائض التي تحققها الدول الغربية الكبرى.

2- بمقارنة التجربة العربية بالتجربة النرويجية في إدارة الفوائض المالية النفطية، يبين مدى فشل تجربة الدول العربية، خاصة بعدما فضلت الاستثمار في الخارج على حساب الإستثمار في الداخل.

3- تعتبر أموال النفط المصدر الأساسي للإستثمارات العربية في الخارج، لكن هذا لا ينفي وجود مصادر أخرى لتلك الاستثمارات فهناك أموال من الدول العربية الغير نفطية.

4- من الصعوبة حصر حجم الأموال العربية الموظفة في الخارج، وهذا لعدة أسباب كتضارب البيانات والإحصاءات من مختلف الجهات من ناحية وسرية أصحاب الأموال من ناحية أخرى.

5- هناك عدة اعتبارات أدت إلى إنسياب الأموال العربية إلى خارج أوطانها،أبرزها المناخ الاستثماري الغير ملائم،وضيق الطاقة الاستيعابية ناهيك عن الوسائل الغربية في جذبها.

6 - أن الهدف الأساسي لتحرك الأموال من بلد لآخر أصبح غير معني بزيادة الإنتاج بقدر ما هو معني بزيادة الربح من المتاجرة والمضاربة على أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبي.

7- العجز والفائض وجهان لعملة واحدة في المنطقة العربية ؛بينما تعاني دول عربية من عجز في موازين مدفوعاتها نجد دول عربية أخرى تتوفر على فائض في موازين مدفوعاتها فالتكامل العربي يبقى رهن التزاوج بينهما.

8- اظهر الواقع الاقتصادي العربي ، انه سبب ونتيجة لانسياب الاموال العربية إلى خارج الوطن العربي.

9- من خلال الآثار التكاملية للفوائض المالية العربية التي حققتها ،يتبين أنه قد نشأت علاقات تكاملية بين الدول العربية لم يخطط لها.

10- حركة الاموال العربية تفتقر إلى تصور إقليمي شامل يعمل على بناء قاعدة إنتاجية عريضة ومتكاملة.

11- أصبح مؤكدا أهمية تكامل الإقتصادات الإقليمية العالمية ،في عالم لا وجود فيه للإقتصادات الضعيفة المجزاة والمشتتة، و نجاح التكامل الاقتصادي العربي مرهون بتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات التكامل الإقتصادي العربي .

12- دول مجلس التعاون الخليجي، أدركت مؤخرا مدى أهمية الفوائض النفطية مستفيدة بذلك من تجارب الماضي وهي تحاول توطين أموالها من جهة ومن جهة أخرى فك إرتباط إقتصادها بالنفط وتفعيل التكامل الخليجي.

- توصيات الباحث:

طبقا لطبيعة المشكلة والتي تخص كل من الفوائض المالية العربية والتكامل الاقتصادي العربي ستكون توصياتنا كالأتي:

1- تحصين رؤوس الأموال ضد المخاطر غير التجارية وبأنظمة قضائية خاصة (وكذلك المزايا والتسهيلات ...الخ.وهذا لتوطينها .

2- لا بد من الفصل بين الشؤون الاقتصادية والشؤون السياسية من طرف الدول العربية.

3- لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لابد من التنسيق بين من يملكون المال وبين من يملكون البشر ومن يملكون الموارد الطبيعية.

4- إنشاء جهاز إداري عربي يتكون من وزراء الإستثمار،ورؤساء البنوك المركزية،يكون مسؤول عن استقطاب الاموال الباحثة عن الاستثمارات،سواء كانت تلك الأموال أجنبية أو عربية،وخصوصا بعد خسارة الأموال العربية الفادحة في الولايات المتحدة وأوروبا.

5- إعادة النظر بسياسات الإستثمار للمال العربي في الخارج وتحويله إلى الداخل العربي الأكثر أمانا،بدلا من تركيزه على أسواق الغرب،لتعمل في المشاريع الكبرى في البنية التحتية والصناعية والزراعية على مستوى الوطن العربي.

6- تعتبر التجربة النرويجية من أهم التجارب في إدارة عوائد النفط ،ومنه بإمكان الدول العربية المنتجة للنفط الاسترشاد بها، توحي إلينا بان العبرة ليس في حجم الفوائض وإنما العبرة في كفاءة إدارتها

7- يجب ألا يقتصر العمل العربي على التمويل المشترك للمشاريع والبرامج، ولكن لابد من الإنتاج المشترك والمتكامل.

8- العمل على رفع كفاءة المؤسسات العربية المشتركة خاصة المالية منها وزيادة مواردها لتكون مصدرا مساعدا للدول العربية في تنفيذ العمليات التمويلية .

10- لمواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية وضمان المستقبل يجب على العرب السعي في تسريع وتيرة التكامل الإقتصادي العربي .

11- تهيئة المناخ الإستثماري وتجميع الإمكانيات شرطان ضروريان لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التنمية الإقتصادية العربية الشاملة ومواجهة التحديات والعقبات.

- آفـــــــاق مفتوحة للدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن صياغة إشكالية مطروحة للدراسة كالآتي:

- هل ستتمكَنُ الفوائض المالية العربية بعد توطينها من تمويل التكامل الاقتصادي العربي؟.

قائمة المراجع

1-الكتب باللغة العربية:

1-إبراهيم شريف السيد وآخرون "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية :حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان الطبعة الاولى 2009.

2-أحمد جاسم جبار الياسري"النفط ومستقبل التنمية في العراق"رسالة ماجستير،جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد،العراق 2009 .

3- إكرام عبد الرحيم-التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي-مكتبة مدبولي –الطبعة الأولى –القاهرة-2002.

4-أسامة المجدوب"العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"الدار المصرية اللبنانية ،بدون طبعة،1999م.

5-أسامة المجدوب"العولمة والإقليمية ،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية،2001م .

6- أسامة المجدوب"العولمة والإقليمية ،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية،2001م .

7- ادهم إبراهيم جلال الدين"الأموال العربية المهاجرة عوامل العودة واليات التوظيف"دار السلام،الطبعة الأولى،القاهرة،2012.

8- تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية – تأملات في مفارقة الوفرة ، النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط 1 بغداد ، اربيل ،بيروت ، معهد . الدراسات الاستراتيجية ، 2007.

9- جورج قرم"الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط اهميتها وتوزيعها"معهد الانماء العربي.الطبعة الاولى بيروت.1977 م .

10- جاسم بن محمد ألقاسمي ،التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،انجازاته و تحدياته-مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية -2000 .

11-حسين عبد الله وآخرون-الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين-دار الفارس للنشر والتوزيع-عمان الأردن الطبعة الاولى 2007 .

12- حسين عمر ، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر ،دار الفكر للطباعة،القاهرة،1998.

13- حليم بركات"المجتمع العربي المعاصر"مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة العاشرة،لبنان،2008.

14- خليل الهندي و انطوان الناشف"**العمليات المصرفية والسوق المالية**"طرابلس (لبنان)،المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000 .

15-رمزي زكي"ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي واثرها على البلدان النامية "المعهد العربي للتخطيط،الكويت 1993،ص61.

16- رضا هلال "لعبة البتر ودولار"الطبعة الأولى ، سينا للنشر،القاهرة،1992م.

17- ربحي مصطفى العليان،إدارة المعرفة،دار الصفاء،عمان،الطبعة الأولى،2008.

18- سامي عفيفي حاتم "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق الطبعة الرابعة الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2003.

19- سميح مسعود،المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1987.

20- طالب محمد عوض-التجارة الدولية مطبعة النور -الطبعة الأولى- بدون دار النشر1995.

21- عبد العاطي محمد أحمد"قضايا التنمية في الكويت"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام،بدون تاريخ النشر.

عبد القادر سيد احمد وفريق العلوم الاقتصادية و الإستراتيجية"الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها "الطبعة الأولى ،بدون دار النشر، بيروت 1977.

22- عبد الخالق فاروق-النفط و الاموال العربية في الخارج-دار الرفاعي للطباعة ،الطبعة الاولى2002.

23- عبد الحي زلوم واخرون"مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار" دار الفارس للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ،الاردن،2008 .

24-عبد الهادي عبد القادر سويفي"اساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"2008.

25- عبد الحميد عبد المطلب-السوق العربية المشتركة-مجموعة النيل العربية-الطبعة الأولى-القاهرة-2003.

26- عبد القادر محمد عبد القادر عطية " النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار معيد للكتب 1997 .

27- عاطف سليمان"الثروة النفطية ودورها العربي:الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي"مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت 2009م .

28- علي لطفي "محاضرات في التنمية الاقتصادية"بدون بلد النشر ،بدون دار النشر.2003.

29- عبد اللطيف الحمد، الاعتماد علي الذات والعمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر قبرص، ط1، 1987.

30-عمر بن فيحان المرزوقي"التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي"مكتبة الرشد،الطبعة الاولى،الرياض،2006.

31- عبدا لله الثنيان، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1990.

32-عبد المنعم سيد علي"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق "الطبعة الاولى 1998 بيروت 178.

33-عبد الله الأشعل"**الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج**"الرياض،بدون دار النشر 1983

34- عبد الله يعقوب بشارة "**دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية** " الأمانة العامة لمجلس التعاون ،الكويت،1985.

35- عبد الله فهد النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي " **الإطار السياسي و الإستراتيجية** " دار النهضة العربية للنشر 1983

36- علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1989.

37- فليح حسن خلف،اقتصاد المعرفة،عالم الكتب الحديث،اربد،الطبعة الأولى،2008.

38- فليح حسن خلف"اقتصاديات الوطن العربي"مؤسسة الوراق للنشر-الطبعة الأولى –عمان -2004.

39--كامل بكري-الاقتصاد الدولي-الدار الجامعية للنشر والتوزيع-الإسكندرية-2001.

40- محمود المراغي "نقود ..من طراز خاص" دار المستقبل ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،1982م.

41-محمد محمود الإمام "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة 2000 .

42- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى،الاقتصاد الدولي،مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية-1999.

43- محسن الندوي-تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة.منشورات الحلبي الحقوقية.الطبعة الاولى،لبنان 2011.

44-محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

45-محمود عبد الفضيل "النفط والوحدة العربية"مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثالثة ،بيروت 1981.

46- محمود عبد الفضيل ،النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،الكويت،1979

47- محمد عبد الغنى سعودي"الوطن العربي"مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،2006 .

48- محمد السياري " التعاون بين دول الخليج : مجلس التعاون كمنظمة إقليمية" معهد الدراسات الدبلوماسية ، محاضرات الموسم الدبلوماسي الرياض 1986 .

49- مرهون عبد الجليل "امن الخليج بعد الحرب الباردة دار النهار للنشر ،بيروت 1997.

50-نزيه عبد المقصود مبروك-التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية-دار الفكر الجامعي-الطبعة الأولى –الإسكندرية-2006.

51- نايف علي عبيد"مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل"مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان 1996.

52- يحي حلمي رجب "**مجلس التعاون الدول الخليج العربية**" رؤية مستقبلة دراسة قانونية سياسية إقتصادية مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983 .

53- هيكل عجمي جميل، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،في عقده الثالث التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان 2003 .

54- هيكل عجمي جميل،إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2002.

2-الأطروحات ورسائل الماجستير:

1-اسامة احمد محمد راضي "تفعيل الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية من خلال السوق العربية المشتركة"مذكرة ماجستير ،قسم النظم السياسية والاقتصادية والقانونية ،جامعة الزقازيق ،2005.

2-العقون نادية"تحرير حركة رؤوس الأموال وأثارها على ميزان المدفوعات :دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1990"رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2004/2003.

3- بوكساني رشيد "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2006/2005 .

4- بوشلول السعيد"واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه"مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح .ورقلة.2009/2008.

5-حسنين توفيق ابراهيم "العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي :محددات ،المجالات الافاق "بحث مقدم الى مؤتمر العمل الخليجي الرابع الذي تنظمه جمعية التربية الاسلامية بمملكة البحرين خلال الفترة من 2-4 مارس 2010.

6- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري –تأثير الإقليمية في الدول المقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-رسالة الماجستير غير منشورة - جامعة حلوان–كلية التجارة و إدارة الأعمال -2000 .

7- خليفي الزوبير ''العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري''مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2002/2001

8-سامي مباركي" فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات دراسة مقارنة:الجزائر، المغرب، وتونس" رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة،2004/2003.

9-عيسى مقليد"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"مذكرة ماجستير،جامعة باتنة ،2008/2007.

10-نور الدين دلال "رؤوس الاموال العربية كاداة للتكامل الاقتصادي العربي" رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2005-2006.

3-المجلات والدوريات:

1-أشرف محمد كشك"ارتفاع أسعار النفط و اقتصادات دول الخليج "مجلة السياسة الدولية العدد 162 المجلد 40،الأهرام مصر أكتوبر 2005 .

2- جاسم حسين "مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والمواطنة الخليجية "مجلة سوق المال العدد 46 عمان أكتوبر 2010م .

3- خالد عبد الله ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ،مجلة الإنماء و الإدارة،،عمان،العدد 34. 1996.

4-سليمان بلعور"دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية"مجلة الباحث،المركز الجامعي غرداية الجزائر،العدد08 /2010.

5-سمير الشيخ علي"العولمة والتكامل الاقتصادي العربي"مجلة جامعة دمشق،المجلد 18،العدد الاول ،2002م.

6-عبد الوهاب حميد رشيد"المشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي "مجلة الاقتصادي ،العدد الرابع للسنة السابع عشر ،بغداد كانون 1976م .

7-عبد الحميد بوخاري"واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"مجلة الباحث العدد 2012/10.

8-عبد الله إبراهيم القويز "الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد الرابع ديسمبر 1998.

9-عباس بلفاطمي"هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟"مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد،10لسنة2011.

10-فوزية خدا كرم"التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية "مجلة العلوم السياسية ،العدد 43،كلية العوم السياسية جامعة بغداد.

11-محمد العمادي "العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث"، النفط والتعاون العربي، .المجلد9 ، العدد1، 1983 .

12- محمد علي القري، " نحو سوق مالية إسلامية ". دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد الأول، العدد الأول، رجب 1414/ ديسمبر 1993.

13-هبة نصار"العوائد النفطية والمديونية العربية"مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد رقم 19، بدون تاريخ النشر.

14- محمد حسين البحارنة "مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية " الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،المجلد الثاني،1993.

15-وليد الهزاع"القمة الثاثة والثلاثون لقادة دول المجلس في مملكة البحرين...ومواصلة خطى مسيرة التكامل الاقتصادي"مجلة المسيرة ،العدد 58،يناير 2013.

4-الملتقيات والندوات:

1-أحمد فراس العوران، التكامل الاقتصادي العربي :الواقع والطموحات، الملتقى الدولي الثاني حول : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الاغواط17-19 افريل 2007 .

2- برودي نعيمة وبلعربي عبد القادر"تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟"الملتقى الدولي حول:سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،دراسة حالة الجزائروالدول النامية يومي 21و22 نوفمبر 2006.جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

3- بعلوج بولعيد، العولمة المالية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة ، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة ،23 – 24 نوفمبر 2004 .

4- بوكساني رشيد،دبيش احمد "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي" الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي، 2004.

5-باشي احمد"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي-مع التركيزعلى مناطق التجارة الحرة-"الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،8-9ماي 2004م .

6-حربي محمد موسى عريقات "مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات و الأفاق المستقبلية "المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة فيلادلفيا حول "نحو مناخ استثماري و أعمال مصرفية الكترونية "جامعة فيلادلفيا ،الاردن ،خلال الفترة 4-2007/07/5 عمان الأردن .

7-رحمة صديق "الموارد المالية للتكامل الاقتصادي "المؤتمر الخامس لاتحد الاقتصاديين العرب ،بغداد 1975.

8-رجاء عبد الرسول حسن،أحمد حسن إبراهيم"أثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية"بحوث و مناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي بالقاهرة ورابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، القاهرة ،11-12 يناير1987م،ص67.

9-سلوى فؤاد صابر "الازمة المالية العالمية ودور التكامل الاقتصادي العربي في مواجهتها"مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي القاهرة في الفترة من 14-15 جمادى الاولى 1431ه الموافق 28-29 ابريل 2010م ،ص 374

10- سمير العيطة"نحو تعزيز دور راس المال والاستثمار في التكامل العربي الاجتماعي والاقتصادي"ورقة خلفية في اطار التحضير لمؤتمر القمة العربية الاقتصادي والتنموي والاجتماعي "الكويت كانون الثاني يناير 2008 .

11-صالح عمر فلاحي"اشكالية التكامل العربي بين التحديات الانية والافاق المستقبلية" الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8-9ماي، 2004.

12- عبد الحميد زعباط"التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية اداتان للتكامل الاقتصادي العربي"الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية جامعة فرحات عباس سطيف يوم 8-9ماي 2004.

13-عادل حميد يعقوب عبد العال"هجرة رؤوس الاموال الاسلامية الى الخارج في ظل العولمة (الحالة العربية)مقدمة الى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الاسلامي كلية الشريعة جامعة ام القرى.

14-عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف"هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب والآثار ووسائل العلاج"بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،كلية الشريعة ،جامعة أم القرى

15- فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي، 2004.

16- كساسي محمد الامين،شعوبي محمود فوزي"المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9ماي2004،

17- كمال رزيق . فضيلي عبد الحكيم "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أو واقع" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9ماي2004.

18- ماجد عبد الله المنيف"صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض المالية النفطية"ملتقى الطاقة العربي،بيروت سبتمبر2009 .

19-ماجد عبد الله المنيف"ملتقى الطاقة" بيروت سبتمبر 2009.

20-محمد خالد المهايني«اهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها» ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام2008 الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية تحت رعاية رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب،القاهرة6-7 ابريل 2008.

21- محمد قويدري ومحمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية جامعة فرحات عباس سطيف يوم 8-9ماي 2004.

22-ملياني حكيم"رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي، 2004.

5-التقارير:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام :2005،2006،2007،2008،2009،2010،2011،2012

2- منظمة العمل العربية "التقرير التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية" القاهرة، 2012.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004، الكويت ،2004 .

6- المراجع باللغات الأجنبية:

1- Bela blassa,the theory of Economic integration , Richard,D.lrwin .Homewood,1961.

2- Linder .P.H & Paugel.T, Economie internationale ,Paris,Economica,1997.

3-Michael C. Hudson. Arab Politics: the Search for Legitimacy. (New Haven: Yale University Press, 1977.

4-B.Jacquillat, B.Solnik, Marchés financière: gestion de portefeuille et des risques. France: Dunod. 2eme éd, 1990.

5-Bernard JACQUILLA, Bruno SOLNIK, Marchés Financiers : Gestion de Portefeuille et des Risques, Paris : Dunod, 1997.

6-Firtez muchlup .international mobility and movement of capital new york.1972.

7-S. Emerson, the American House of Saudcin .p.i. Franrlinwatts, 1985.

8-Abdulla AL- Anzz « the gulf cooperation concil: reasonsand challenges: of Claremont » Faculty coritical and analytic study phid desertation USA .graduate school 1986

9- Erik Peterso the gulf cooperation commul : search for unity in dynamic region .weltered special studies on the medal east (bouldes colo: westriew press 1991

7- مـــــــواقع الكترونية:

1- عمرو عبد المؤمن هاشم محمد "الاقتصاد العربي بين ارتفاع أسعار النفط وسياسة الدول الغربية في امتصاص عائداته"في 2011/06/06 متوفر على الرابط http://blogs.mubasher.info/node/4200

2- سليمان محمد المنديل"لعنة البترول والتجربة النرويجية" 2012،/06/15متوفر على الرابط www.aawsat.com

3- اشرف محمد دوابه "نحو توطين الاموال العربية المهاجرة"متوفر على الرابط 2012/10/05 -www.drdawaba.com

4-علي الصادق وعلي البلبل"تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج" متوفر على الموقع http://www.amf.org.ae

5-عبد الرحمن تيشوري"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"2013/01/14 متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org

6- منير الحمش"التكامل الاقتصادي" 2013/04/12متوفر على الرابط www.arab-ency.com

7 -كمال سر الختم"الديون العربية..660مليار دولار و كثير من الفساد" 2013/04/14 متوفر على الرابط www.majalla.com

8- نبيل حشاد ،"الأزمة المالية الراهنة و أسبابها", الاقتصاد و الأعمال ,2008/10/14 متوفرعلى الرابط . www .aldjazira.net

9 -محمد عبد العاطي "الاستثمارات العربية في الخارج " 2013/03/13 متوفر على الرابط www.aljazeera.net

10-منصوري الزين"دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي" متوفر على الرابط.http://www.ulum.nl/12.htm

11- عطية حسين أفندي عطية "مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي " مجلس التعاون السنة 4 العدد 13 مارس 1989 http//www.gcc-legale.org

12- حسن العالي«نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي» مركز الجزيرة للدراسات ، 21 /05/ 2013 .http://studies.aljazeera.net

13- حازم البيلاوي ، الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي متوفر على الرابط www.AljEERAN-NET.

14-الواقعي "عودة الاستثمارات الخليجية المهاجرة من الخارج الى أوطانها الاصلية" يوم 2013/06/20 متوفر على الرابط http://www.tdwl.net/vb/member .

15- وائل اللبابيدي "الاستقرار المحرك الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال إلى الدولة"يوم 22 ماي 2012 متوفر على الرابط http://www.albayan.ae/economy

16- الموقع الالكتروني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm

17- مجموعة السامبا المالية www.samba.com

18-مجلس الغرف السعودية، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية http://www.csc.org.sa.

19-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار http://www.iaigc.net

20-صندوق النقد العربي http://www.afm.org.ae

8- جـــــــــــرائد:

1- جريدة الشرق يوم الثلاثاء 24 مارس 2009 العدد 7586 .

2- جريدة الاقتصاد العربي" نتيجة ارتفاع عائدات النفط والاستثمارات دول مجلس التعاون ترسخ مكانتها في الاقتصاد العالمي"العدد 12 الخميس 2007/11/15.

3- جريدة الوسط مال و أعمال"توطين الأموال الخليجية ... هدف أساسي للسوق المشتركة" العدد 2082 الاثنين 19 مايو 2008 الموافق 14 جمادى الأولى 1429 ه

الملاحق

الملحق رقم (1)

أسعار بعض النفوط العربية، 2010-2011

(دولار/برميل)

أنواع الخامات	متوسط 2010	2011				متوسط 2011	الإرتفاع في عام 2011 %
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	77.8	101.7	112.6	108.6	108.3	107.8	38.6
خام مربان الإماراتي	79.9	103.2	115.1	110.9	109.6	109.8	37.4
خليط الصحراء الجزائري	80.4	106.2	119.7	114.5	111.2	112.9	40.4
خام التصدير الكويتي	76.3	99.3	110.0	106.3	106.9	105.6	38.4
السدرة الليبي	79.1	104.6	118.4	114.3	110.1	111.9	41.5
البصرة العراقي	76.8	100.3	110.5	107.2	106.5	106.2	38.3
خام قطر البحري	75.4	99.3	111.1	107.3	107.1	106.5	36.2
خليط السويس المصري	75.4	99.3	111.1	108.7	105.6	106.2	40.8
عمان	78.3	100.6	111.2	107.4	107.2	106.6	36.1

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي 2011

OPEC Bulletin, Various Issues.

الملحق رقم (2)

تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للدول العربية

(2000 و 2005-2010)

	الناتج المحلي الإجمالي		فائض/عجز الميزانيات الحكومية		الميزان التجاري	
	دول منتجة للبترول	دول مستهلكة للبترول	دول منتجة للبترول	دول مستهلكة للبترول	دول منتجة للبترول	دول مستهلكة للبترول
2000	628.8	86.0	8.9	6.4	109.8	12.9
2005	1,023.4	129.2	105.4	6.5	268.3	22.3
2006	1,229.2	141.4	160.9	4.1	346.5	22.8
2007	1,425.2	160.5	144.8	4.1	347.7	31.6
2008	1,803.1	190.9	188.6	4.2	488.6	42.2
2009	1,545.8	197.5	66.4	9.2	229.4	38.6
2010	1,820.7	206.5	29.3	8.8	354.5	38.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

الملحق رقم (3)

المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب)(1970-2010)

	1970-1974	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	1970-2010	%نسبة التغير 2010-2009	%حصص الدول 2010-1970
مجموع الدول العربية	7.696	31.870	32.741	15.515	13.429	6.811	15.170	1.878	3.263	3.508	6.363	4.550	4.360	147.154	4.2	100.0
دول مجلس التعاون الخليجي	6.611	29.130	30.450	14.831	13.190	6.811	15.170	1.878	3.263	3.508	3.363	4.550	4.360	140.115	4.2	95.2
الإمارات	923	4.857	2.768	272	1.957	482	804	137	231	464	114	46	47	13.102	22	8.9
السعودية *	4.013	18.515	21.503	12.253	8.698	4.359	12.339	1.101	2.186	2.181	5.663	4.004	3.702	100.517	7.5	68.3
عمان	...	...	6	198	189	77	118	36	17	3	25	22	32	723	45.5	0.5
قطر	279	1.076	692	28	44	187	408	138	515	426	225	178	309	4.505	73.6	3.1
الكويت **	1.396	4.682	5.481	2.080	2.302	1.706	1.501	466	314	434	336	300	270	21.268	9.8	14.4
الدول العربية الأخرى	1.085	2.740	2.291	684	239	...	...	...	...	...	...	...	...	7.039		4.8
الجزائر	73	449	354	262	45	...	...	...	...	...	...	...	...	1.183		0.8
العراق	453	1.577	1.091	76	76	...	...	...	...	...	...	...	...	3.121		2.1
ليبيا	559	714	846	498	118	...	...	...	...	...	...	...	...	2.735		1.9

*:بيانات السعودية للسنوات (1990-2010) من وزارة المالية عن إجمالي المساعدات الإنمائية.

**: بيانات الكويت لعام 2010 تقديرية.

... : غير متوفر

المصدر: 1) بيانات وطنية.

2) التقرير الإقتصادي العربي الموحد- أعداد مختلفة.

3) منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة.

الملحق رقم (4)

العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية و الإقليمية *حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2010 (مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبو ظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
مجموع المساعدات	2954.6	315.3	596.6	627.3	1259.0	1018.0	548.0	175.0	7493.8	100.0
حصص المؤسسات (%)	39.4	4.2	8.0	8.4	16.8	13.6	7.3	2.3	100.0	
مجموع الدول العربية	862.0	227.6	134.5	335.3	1259.0	653.0	548.0	0.0	4019.4	53.6
مجموع الدول الأفريقية	317.2	49.0	198.5	94.5	0.0	151.7	0.0	175.0	985.9	13.2
مجموع الدول الأسيوية	1733.6	15.0	201.1	177.5	0.0	213.3	0.0	0.0	2340.5	31.2
مجموع دول أمريكا اللاتينية	0.0	0.0	46.5	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.5	0.9
مجموع الدول الأخرى	41.8	23.7	16.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	81.5	1.1

*تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا لقرارات إداراتها.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2010/12/31

الملحق رقم (5)

المشاريع المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(الوحدة: مليون دولار)

البيان		1999	2000	2001	2002	2004	2005
الإمارات	عدد	/	/	/	801	/	/
	رأس المال	/	/	/	514.49	/	/
البحرين	عدد	45	42	/	62	/	/
	رأس المال	36.51	280.68	/	216.21	/	/
السعودية	عدد	72	/	/	67	/	**130**
	رأس المال	2025.37	/	/	4233.6	/	**5681.32**
عمان	عدد	/	/	86	/	405	/
	رأس المال	/	/	/	/	196.22	/
قطر	عدد	33	49	58	83	106	/
	رأس المال	4.35	10.11	6.75	41.73	89.43	/
الكويت	عدد	/	/	/	/	/	/
	رأس المال	/	/	/	/	/	/

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

http:/www.gcc-sg.org

ملحق رقم(6)

مؤشرات اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي لعام 2011

الدولة و عاصمتها / مؤشرات اقتصادية	الامارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	الاجمالي
	ابو ظبي	المنامة	الرياض	مسقط	الدوحة	مدينة الكويت	
المساحة الإجمالية(بالالف كم2)	71	0.767	2000	309.5	11.6	17.8	2410.667
عدد السكان *(مليون نسمة)	8.3	1.2	28.4	3.3	1.7	3.1	46
الكثافة السكانية(نسمة لكل كيلو متر مربع)	116	1558	14	11	149	172	2020
الناتج المحلي(مليار دولار)	338.7	28.9	597.1	72.7	173.5	160.9	2933.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي(الف دولار)	40.90	24.26	21.04	22.05	100.13	52.48	260.86
إجمالي التجارة الخارجية(مليار دولار)	364.2	37.2	496.3	70.7	136.6	85.3	1190.3
الصادرات(مليار دولار)	200.1	22.4	364.7	47.1	114.3	62.7	811.3
الواردات(مليار دولار)	164.1	14.8	131.6	23.6	22.3	22.7	379.1
الاحتياطي النفطي *(مليار برميل)	97.8	0.3	264.6	4.8	4.4	105.5	477.4
احتياطي الغاز *(ألف مليار قدم مكعب)	215.1	8.2	279.7	18.7	901.8	56.0	1479.5

* بيانات 2009م

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفهرس

الفهرس العام

الإهـــــــداء:.....	IV
شكر وعرفان:.....	V
الملخـــــص:.....	VI
فهرس الجداول و الأشكال البيانية:.....	
المقدمة العامة:.....	أ
الفصل الأول: الفوائض المالية في الوطن العربي:.....	**1**
تمهيد الفصل الأول:.....	**2**
المبحث الأول: ماهية الفوائض المالية العربية:	**3**
المطلب الأول:الفائض الاقتصادي و حقيقة الفوائض المالية العربية:	**3**
المطلب الثاني:تطور عوائد النفط و تراكم الفوائض المالية:.....	**6**
المطلب الثالث: مسارات الفوائض المالية العربية والتجربة النرويجية:.....	**8**
المبحث الثاني: الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج:.....	**14**
المطلب الأول: مصادر الأموال العربية المستثمرة في الخارج:.....	**14**
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للفوائض المالية في الخارج:.....	**16**
المطلب الثالث :حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج:.....	**18**
المبحث الثالث:انسياب الأموال العربية للاستثمار في الدول الغربية:.....	**20**
المطلب الأول: الجوانب النظرية لانتقال الأموال والواقع:.....	**20**
المطلب الثاني: أسباب تدفق الأموال العربية إلى الخارج:.....	**21**
المطلب الثالث:الآثار والنتائج المترتبة على هجرة رؤوس الأموال العربية:.....	**27**
خلاصة الفصل الأول.....	**29**
الفصل الثاني: التـــــــــــــــكامل الاقتصادي العربي:.....	**30**
تمهيد الفصل الثاني:.....	**31**
المبحث الأول:الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:.....	**32**
المطلب الأول:ماهية التكامل الاقتصادي:.....	**32**
المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي:.....	**36**
المطلب الثالث:نماذج عالمية في التكامل:.....	**42**
المبحث الثاني: ماهية التـكامل الاقتصادي العربي:.....	**47**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ومسيرته:.....	**47**
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي:.....	**52**
المطلب الثالث:نماذج عربية في التكامل:.....	**54**
المبحث الثالث: مداخل التكامل الاقتصادي العربي ومظاهر الفشل والنجاح:.....	**58**
المطلب الأول: مداخل التكامل والوحدة الاقتصادية العربية:.....	**58**
المطلب الثاني:تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي:.....	**61**
المطلب الثالث:أفاق تطوير التكامل الاقتصادي العربي:.....	**63**
خلاصة الفصل الثاني:.....	**67**

الفصل الثالث:الفوائض المالية العربية كمدخل لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي:.....	**68**
تمهيد الفصل الثالث:.....	**69**
المبحث الأول:الخصائص العامة لاقتصاديات الدول العربية:.....	**70**
المطلب الأول: مقومات الاقتصاد العربي:.....	**70**
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد العربي:.....	**74**
المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:.....	**84**
المبحث الثاني: الأموال العربية في الخارج بين المخاطر و الحاجة إليها:.....	**90**
المطلب الأول: الآثار التكاملية للفوائض المالية على المستوى العربي:.....	**90**
المطلب الثاني: المخاطر والاستنزاف الغربي للفوائض المالية العربية:.....	**93**
المطلب الثالث: حاجة الدول العربية لرؤوس الأموال:.....	**97**
المبحث الثالث:المتطلبات الأساسية لعودة وإخضاع الفوائض المالية لاعتبارات التكامل العربي:	**99**
المطلب الأول: آليات عودة وتوطين الفوائض المالية العربية إلى الوطن العربي:.....	**99**
المطلب الثاني: إخضاع الفوائض المالية لاعتبارات التكامل الاقتصادي العربي:.....	**102**
المطلب الثالث:مستقبل الفوائض المالية العربية :.....	**107**
خلاصة الفصل الثالث:.....	**109**
الفصل الرابع:دراســــــــة حالة الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الخليجي:.....	**110**
تمهيد الفصل الرابع:.....	**111**
المبحث الأول: نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي:.....	**112**
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي ؛المفهوم ،النشأة والعضوية:.....	**112**
المطلب الثاني : أهداف و هيكل تنظيم مجلس التعاون الخليجي:.....	**116**
المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:.....	**118**
المبحث الثاني :الإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:.....	**122**
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي:.....	**122**
المطلب الثاني:الإمكانيات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي:.....	**123**
المطلب الثالث:الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:	**128**
المبحث الثالث: الأموال النفطية وتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي:.....	**131**
المطلب الأول: عودة الاستثمارات الخارجية الخليجية:.....	**131**
المطلب الثاني:تحقيق المواطنة الخليجية و تنويع الاقتصاد الخليجي:.....	**134**
المطلب الثالث :نماذج المشاريع التكاملية الخليجية:.....	**141**
خلاصة الفصل الرابع:.....	**147**
الخـــاتمة العامة:.....	**148**
قائـــمة المراجع:.....	**153**
المـــــــــلاحق:.....	**165**
الفهـــــــــرس:.....	**169**